تحليل إجراءات تصدير واستيراد بعض المنتجات

تصدير المفروشات المنزلية

ورقة العمل رقم 234

نوفمبر 2023

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر USAID TRADE (عقد رقم 217798 - - Trade FFP Subcontract ECES BPA)؛ حيث تضمن فريق العمل البحثي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية القائم على إعدادها كلا من د. راما سعيد، اقتصادي أول، وأحمد داود، اقتصادي، وذلك تحت إشراف دكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز. ويتقدم المركز بالشكر لباقي فريق العمل الذي شارك في إعداد هذه الدراسة ولمجموعة رجال الأعمال الذين ساهموا بتوفير المعلومات اللازمة، كل في قطاعه..

© 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجميع الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة رؤية/ وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ملخص

تلعب الصادرات دورا مهما في زيادة الإنتاج المحلي، وتوفير النقد الأجنبي والتشغيل، وتحسين ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن التصدير يشكل أحد أهم الدعائم اللازمة للنهوض بالاقتصاد المصري ووضعه على المسار الصحيح وفي المكانة التي يستحقها. في هذا الإطار، أعد المركز هذه الدراسة بهدف تحليل جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بتصدير مجموعة من المنتجات؛ حيث طبق في دراسته للمنظومة الحالية نموذج توثيق الأعمال التجارية (BPA Model) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتيسير التجارة (UN/CEFACT)، مستخدما، لأول مرة في مصر، لغة نمذجة موحدة عالميا بما يسمح بمقارنة الوضع في مصر مع باقي دول العالم. وتحديدا، تختص هذه الدراسة بتحليل إجراءات تصدير منتجات المفروشات المنزلية بالتركيز على منتجات رمز النظام المنسق HS Code 6302، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث يعتمد التحليل على مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة/ الأطراف المعنية بكل منتج، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح والدراسات المختلفة ذات الصلة، ودراسة العديد من الخبرات الدولية من أجل مقارنة العمليات والإجراءات التجارية المتبعة في هذه الدول، مع تلك المتبعة في مصر، والاستفادة منها في تحسين الإجراءات ذات الصلة في مصر. وتتكون الدراسة من جزئين رئيسيين؛ حيث يستعرض الجزء الأول الوضع الحالي للإجراءات والعمليات التجارية المتعلقة بالمنتجات محل الدراسة، بينما يطرح الجزء الثاني بعض السيناريوهات المقترحة لتحسين الإجراءات، مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل الخبراء في المركز.

Abstract

Exports play a crucial role in boosting domestic production, foreign currency revenue, employment opportunities, and enhancing the balance of payments. Therefore, exports are a fundamental pillar for advancing the Egyptian economy and positioning it in the right direction. This study aims to comprehensively assess both the formal and informal procedures associated with the export process of a specific set of products. In this analysis, ECES has employed the Business Process Analysis (BPA) Model issued by the UN Centre for Trade Facilitation and Electronic Business (UN/CEFACT). Notably, this marks the first time in Egypt that a globally standardized modeling language has been used, enabling a comparative evaluation of Egypt's export processes on a global scale. Specifically, the study delves into the export process of home textiles, focusing on products categorized under HS Code 6302. This analysis covers document requirements, the time required to complete various procedures, and the involved entities. To gather these insights, ECES conducted interviews with different stakeholders for each specific product and reviewed pertinent regulations and studies. International experiences were also studied to benchmark Egypt's trade process against global standards and extract valuable lessons for enhancing the Egyptian trade process. The study comprises two main parts. Part I examines the current state of the detailed trade process pertaining to the reviewed products, labeled as the "As Is" situation. Part II presents scenarios for improving this process, the "To Be" scenario, along with recommended corrective actions based on stakeholders' input, international best practices, and ECES' analysis.

تصدير المفروشات المنزلية (رمز النظام المنسق 6302)

الجزء الأول: الوضع الحالي

مقدمة

تركز هذه الدراسة على تحليل إجراءات تصدير المفروشات المنزلية باستخدام منهج تحليل إجراءات الأعمال التجارية؛ حيث تنقسم إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول، ويقوم بتحليل الوضع الحالي (الوضع كما هو) ويضم خمسة أقسام على النحو التالي: 1- وصف تفصيلي لقطاع المنسوجات والمفروشات المنزلية، بما في ذلك هيكل الصناعة والتحديات التي تواجهها؛ 2- سرد لعمليات الإنتاج والتجارة في مجال المفروشات المنزلية (المنتجات برمز النظام المنسق 6302)؛ 3- تحديد أوجه التشابه و/ أو الاختلاف بين عمليات التصدير المرتبطة برمز النظام المنسق 6302 ورموز النظام المنسق الأخرى في قطاع المفروشات المنزلية؛ 4- توثيق مفصل لعمليات التصدير المتعلقة بالمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 6302)، و5- الخريطة الزمنية لإجراءات تصدير المفروشات المنزلية. أما الجزء الثاني فيطرح سيناريوهات مقترحة لتحسين الإجراءات، ويتضمن المنهجية المستخدمة في إعدادها.

1- وصف القطاع – المنسوجات، والمفروشات المنزلية

يبدأ وصف القطاع بإلقاء نظرة عامة على الصناعات النسيجية ككل، ثم ينتقل إلى عرض معلومات محددة حول قطاع المفروشات المنزلية تحديدا، بما في ذلك أحدث بيان متاح عن توزيع المنشآت والتشغيل في القطاع بين جميع المحافظات المصرية، ومدلولات ذلك، بالإضافة إلى الأداء التجاري للقطاع وأهم التحديات التي تواجهه، لا سيما عقب جائحة كوفيد 19 والتطورات العالمية الأخيرة.

1-أ توزيع المنشآت والتشغيل في القطاع بين جميع المحافظات المصرية

وفقا للشكل 1-1 التالي، احتل قطاع المنسوجات الترتيب الخامس بين الصناعات التحويلية من حيث عدد العمالة من إجمالي الـ 24 صناعة الأخرى في عام 2019؛ حيث يستوعب 6.9% من إجمالي التشغيل في الصناعة التحويلية، ويتصدر الصناعات التحويلية التي تقوم بتشغيل الإناث (الشكل 1-2).

الشكل 1-1: ترتيب الصناعات التحويلية وفقا لنسبة التشغيل، 2019

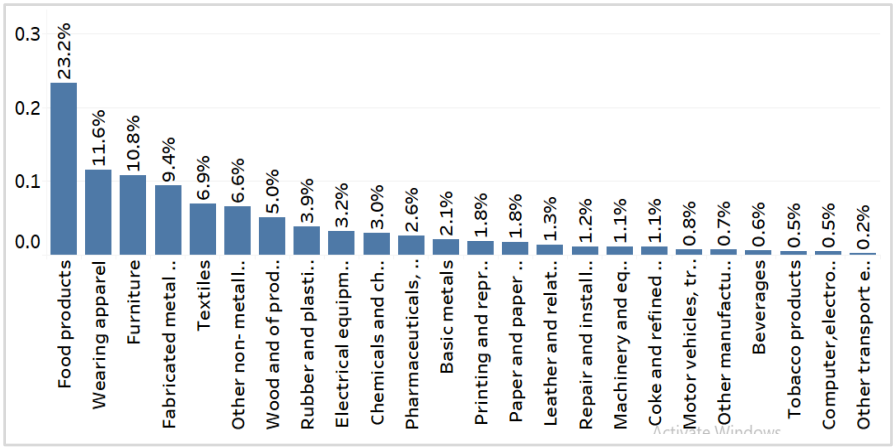

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-2: توزيع التشغيل في الصناعات التحويلية وفقا للنوع (الإناث باللون الأزرق)

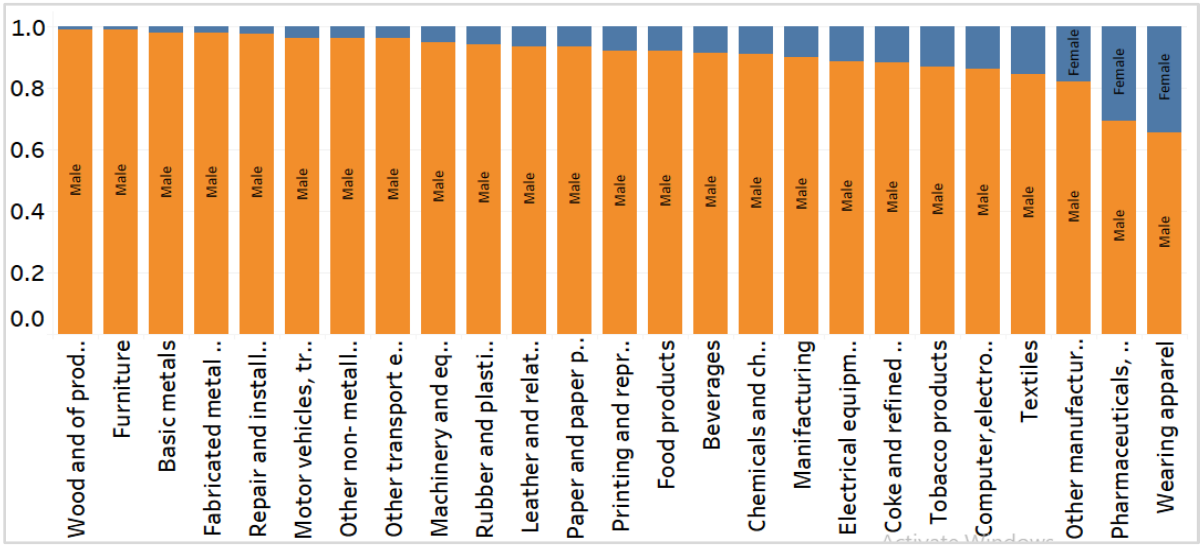

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

تستعرض الأشكال 1-3، 1-4، 1-5، و1-6 توزيع المنشآت العاملة في الصناعات النسيجية والتشغيل بها في جميع المحافظات؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 11.656 منشأة ويعمل بها نحو 164.993 عامل. وتتواجد شركات المنسوجات في كافة المحافظات مما يعكس الأهمية التاريخية التي اكتسبتها على مر السنين وإمكاناتها السوقية، ويشير كذلك إلى وجود طلب على المنسوجات في جميع أنحاء الدولة.

ولكن هناك مستوى مرتفع من تركز المنشآت؛ حيث تستحوذ خمس محافظات هي (الغربية، القليوبية، القاهرة، الدقهلية، والشرقية) على 69.3% من إجمالي المنشآت. كما تتركز المنشآت في محافظات الدلتا (77.6% من إجمالي المنشآت) مقابل (10.3%) فقط في محافظات الصعيد (بما فيها الجيزة).

أما بالنسبة للتشغيل، فيتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من المحافظات، تتصدرها محافظات الغربية، والشرقية، والإسكندرية، والقليوبية، والقاهرة، حيث تستوعب مجتمعة 74% من كافة العاملين في الصناعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفرق بين توزيع عدد المنشآت وعدد العمالة على المحافظات؛ ففي حين تأتي محافظتا الشرقية والإسكندرية في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث عدد العمالة، نجد أنهما تحتلان الترتيب الخامس والثامن على التوالي من حيث عدد المنشآت. الأمر لذي قد يرجع إلى الفرق في حجم المنشآت في كل محافظة.

الشكل 1-3: إجمالي عدد المنشآت في صناعة المنسوجات في كل محافظة

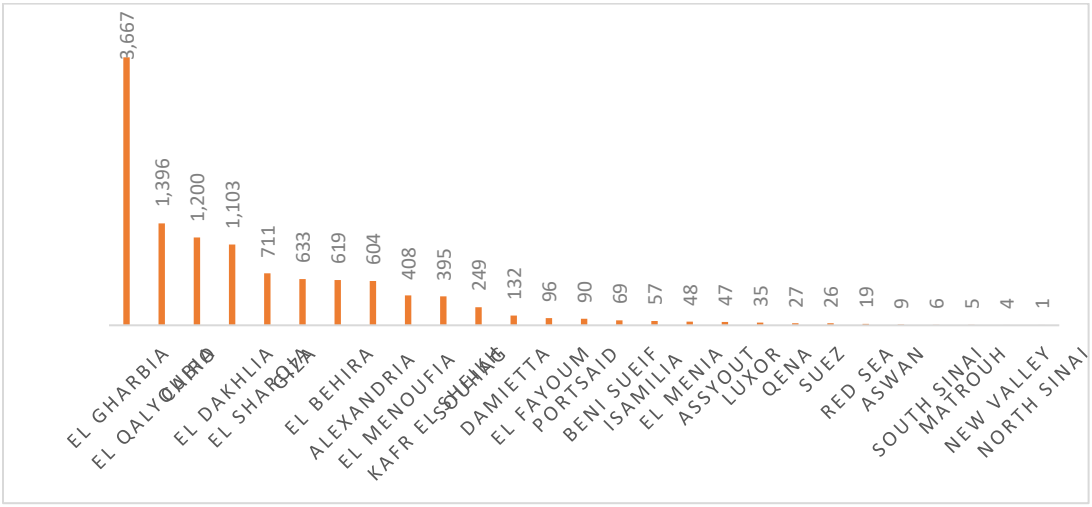

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-4: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في المنسوجات على المحافظات

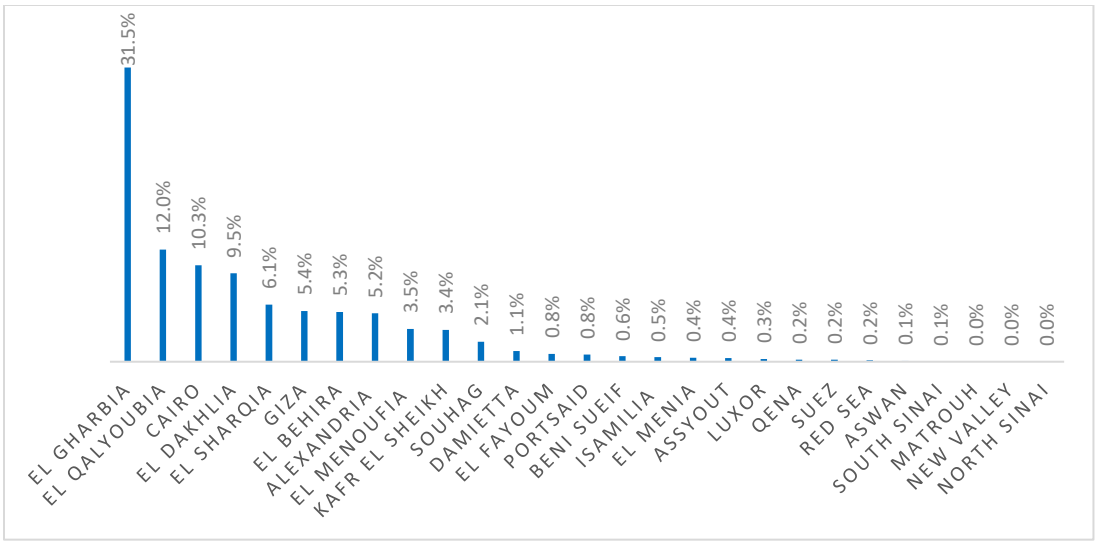

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-5: إجمالي عدد العاملين في صناعة المنسوجات في كل محافظة

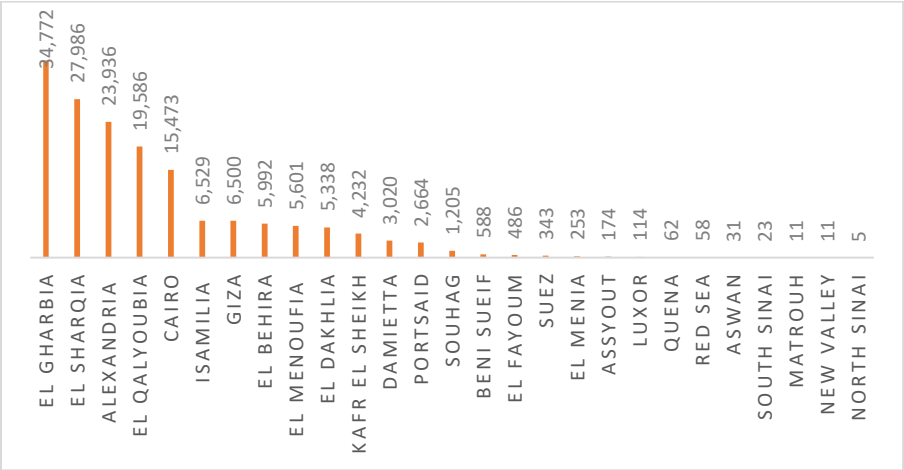

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-6: التوزيع النسبي للعاملين في صناعة المنسوجات في كل محافظة

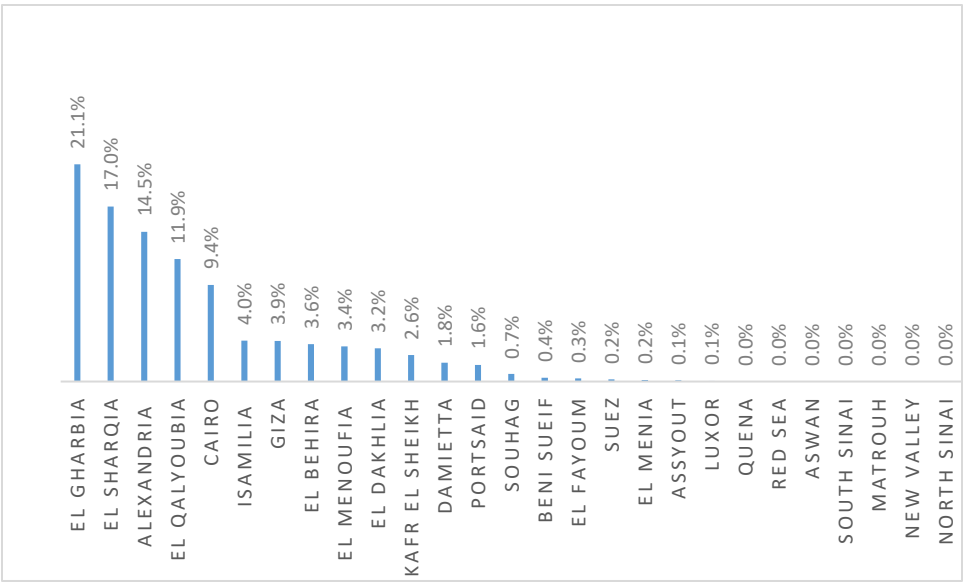

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

ويؤكد الجدول 1-1، والرسوم البيانية الدائرية التالية له على تركز القطاع من حيث عدد المنشآت والتشغيل في مجموعتي المحافظات (أ) و(ب)، ويوضح الفجوة بينهما والمجموعتين (ج)، و(د).

الجدول 1-1: توزيع المنشآت والتشغيل في قطاع المنسوجات بين مجموعات المحافظات

مجموعة المحافظات	نسبة المنشآت	نسبة العمالة
المجموعة (أ): الغربية، القاهرة، القليوبية، والدقهلية	63.2%	45.6%
المجموعة (ب): الإسكندرية، البحيرة، الجيزة، والشرقية	22%	39%
المجموعة (ج): كفر الشيخ، المنوفية، سوهاج	9%	6.7%
المجموعة (د): البحر الأحمر، جنوب سيناء، شمال سيناء، الوادي الجديد، أسوان، قنا، الأقصر، أسيوط، مطروح، السويس، الفيوم، المنيا، بور سعيد، الإسماعيلية، بني سويف، دمياط	5.8%	8.7%

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-7: توزيع إجمالي المنشآت في صناعة المنسوجات بين مجموعات المحافظات

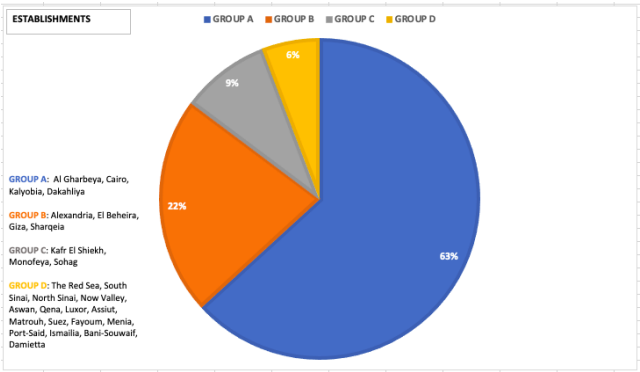

الشكل 1-8: توزيع إجمالي العمالة في صناعة المنسوجات بين مجموعات المحافظات

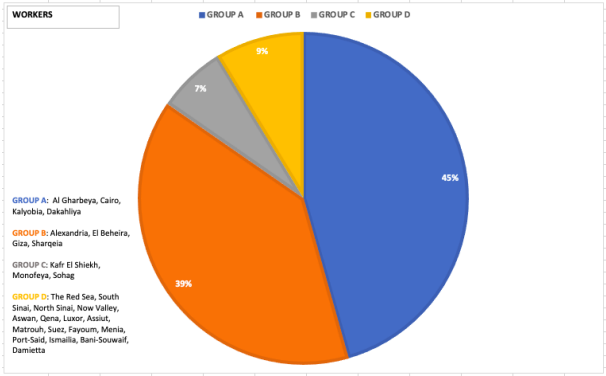

حجم المنشأة مقاسا بعدد العمالة بها[1]

يوضح الشكل 1-9 توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها، بينما يبين الشكل 1-10 التوزيع النسبي لها. وتشير البيانات إلى التركز قرب الطرف الأدنى؛ حيث تشكل المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا) 82.3% من كافة الشركات في الصناعة. بينما تشكل

[1] في هذه الدراسة، يقدر حجم المنشأة وفقا لعدد العمالة على النحو الآتي: المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا)، المنشآت الصغيرة (أكثر من 5 عاملين وأقل من 50 عاملا)؛ المنشآت المتوسطة (من 50 إلى 500 عامل)، المنشآت الكبيرة (500 عامل فما فوق).

المنشآت الصغيرة 15% من إجمالي المنشآت، وتمثل الشركات المتوسطة والكبيرة نسبة ضئيلة للغاية قدرها (2.7%)، ويشير هيكل حجم المنشآت إلى أن هناك حيز يسمح بزيادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 1-9: توزيع منشآت قطاع المنسوجات وفقا لحجمها (مقاسا بعدد العمالة)

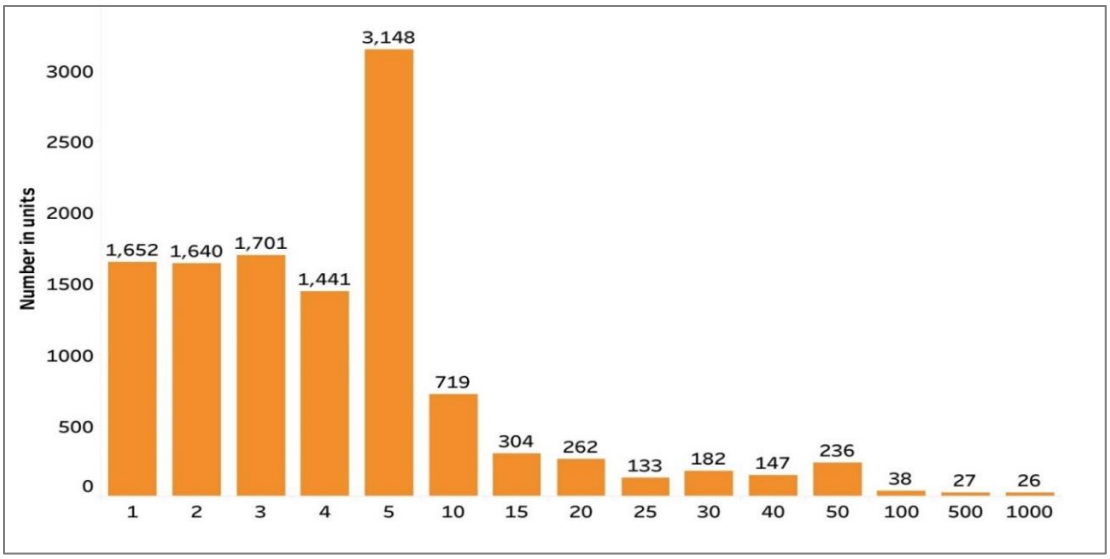

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-10: التوزيع النسبي لمنشآت قطاع المنسوجات وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)

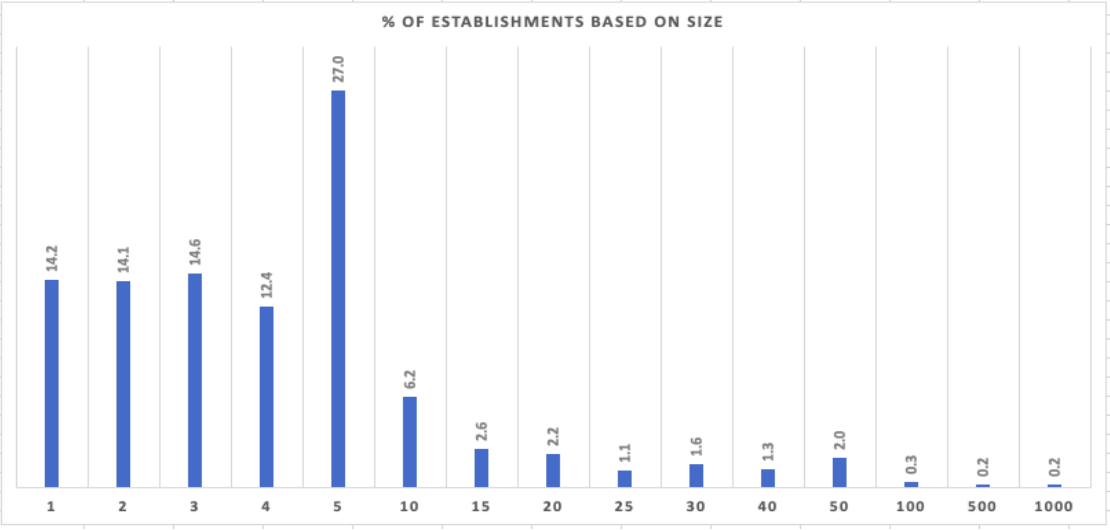

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

1-ب: توزيع المنشآت والتشغيل في قطاع المفروشات المنزلية على جميع المحافظات المصرية

يضم قطاع المفروشات المنزلية نحو 59% من إجمالي المنشآت في صناعة المنسوجات، ويستوعب 33% من إجمالي العمالة فيها.

وتستعرض الأشكال 1-11، و1-12، و1-13 و1-14 توزيع المنشآت والعمالة في قطاع المفروشات المنزلية على جميع المحافظات المصرية من حيث عدد المنشآت والعمالة في كل محافظة والنسبة المئوية لكل منهما؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 6861 منشأة بعمالة إجمالية قدرها 54113 عامل. ويوضح الشكلان 1-11 و1-12 تركز قطاع المفروشات المنزلية في عدد قليل من المحافظات سواء من حيث عدد المنشآت أو العمالة؛ حيث تستحوذ محافظة الغربية على نصيب الأسد من المنشآت (30% من إجمالي المنشآت) وتستوعب 22% من إجمالي العمالة، في حين لا يزيد نصيب محافظات الصعيد، باستثناء الجيزة، عن 1% من إجمالي عدد المنشآت والعمالة كل على حده، وتغيب الصناعة تقريبا في المحافظات الحدودية.

الشكل 1-11: التوزيع النسبي لمنشآت قطاع المفروشات المنزلية في كل محافظة

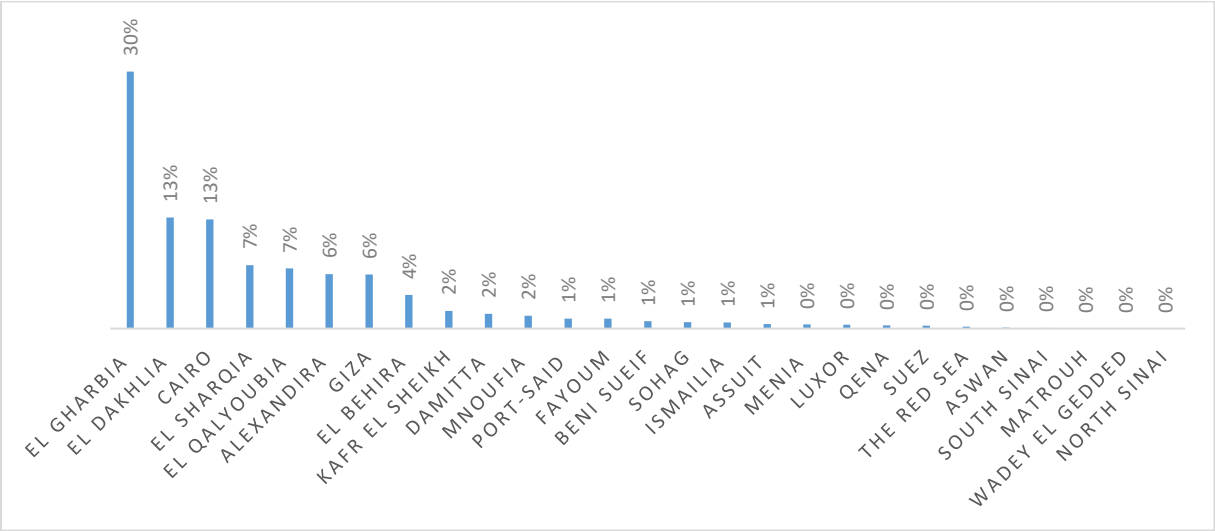

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-12: إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع المفروشات المنزلية

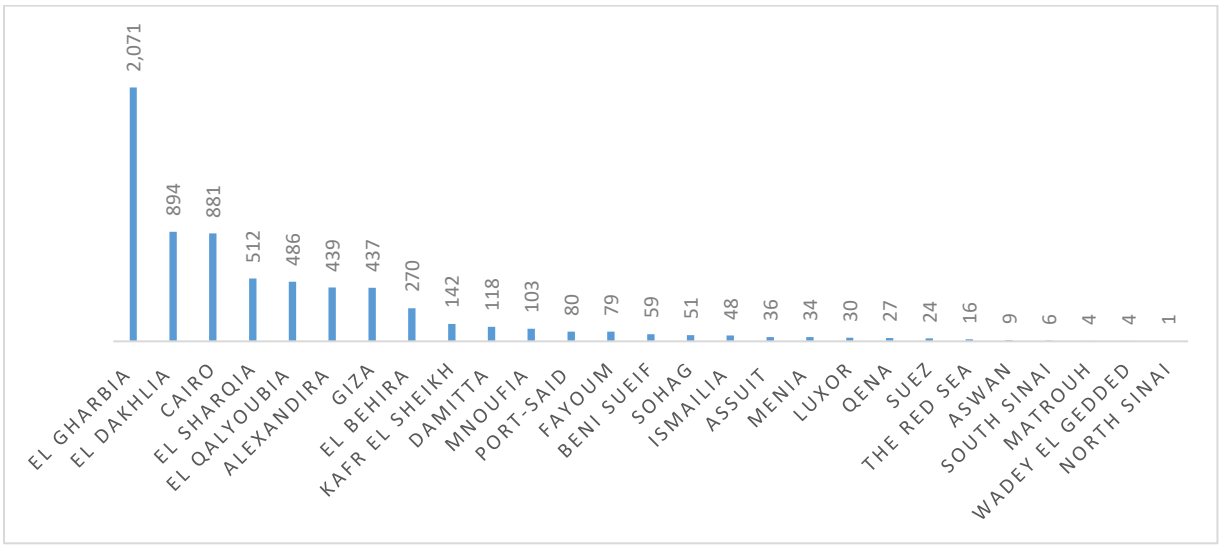

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-13: التوزيع النسبي للعمالة في قطاع المفروشات المنزلية في كل محافظة

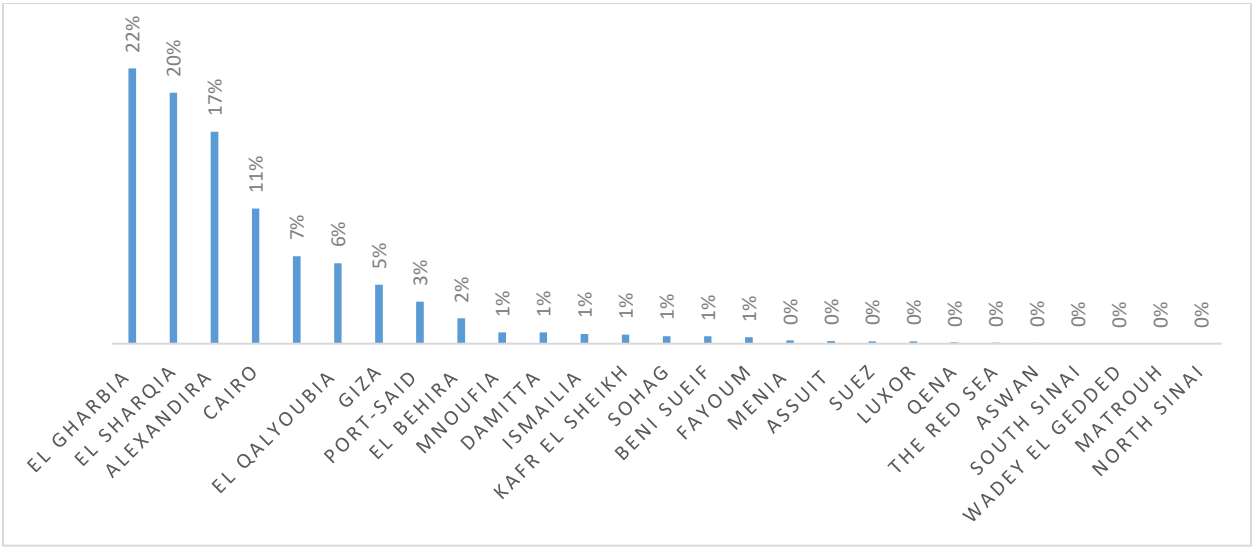

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-14: إجمالي عدد العمالة في قطاع المفروشات المنزلية في كل محافظة

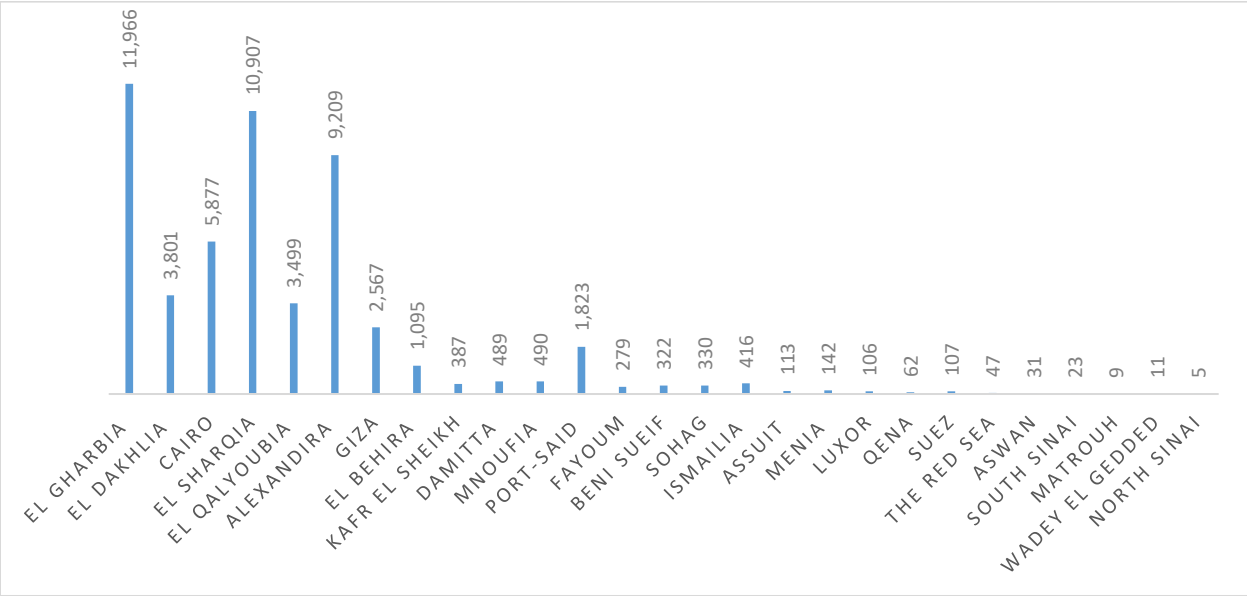

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

يؤكد الجدول 1-2 والرسوم البيانية الدائرية التالية له على تركز صناعة المفروشات المنزلية من حيث التشغيل والعمالة؛ فكما هو الحال في قطاع المنسوجات ككل، تضم محافظات المجموعة (أ) 64% من إجمالي المنشآت وتستوعب 60% من إجمالي العمالة، وتشمل محافظات الغربية، والدقهلية، والقاهرة، والشرقية. أما المجموعة (ب) فيقل بها مستوى تركز المنشآت العاملة في صناعة المفروشات المنزلية (24%) وكذلك العمالة (30%)، وتضم المجموعة (ج) نسبة أقل من المنشآت (10%)، ومن إجمالي العمالة (9%). وتستحوذ محافظات المجموعات أ وب، وج مجتمعة على 98% من إجمالي المنشآت، و99% من إجمالي العمالة. وتستحوذ المجموعة (د) على 2% من إجمالي المنشآت و1% من إجمالي العمالة، وتشمل جميع المحافظات الحدودية بالإضافة إلى محافظات البحر الأحمر والسويس والأقصر وأسوان وقنا، والمنيا.

ويشير انخفاض عدد منشآت المفروشات المنزلية في المجموعة (د) إلى إمكانية ظهور منشآت جديدة في هذه المحافظات تخدم سوق متخصصة تستفيد من التميز الثقافي الذي تتمتع به.

الجدول 1-2: توزيع المنشآت والتشغيل في قطاع المفروشات المنزلية بين مجموعات المحافظات

مجموعة المحافظات	نسبة المنشآت	نسبة العمالة
المجموعة (أ): الغربية، الدقهلية، القاهرة، الشرقية	63.5%	60.2%
المجموعة ب: القليوبية، الإسكندرية، الجيزة، البحيرة	23.8%	30.3%
المجموعة (ج): كفر الشيخ، دمياط، المنوفية، بورسعيد، الفيوم، بني سويف، سوهاج، الإسماعيلية، أسيوط	10.4%	8.6%
المجموعة (د): المنيا، الأقصر، أسوان، قنا، السويس، البحر الأحمر، مطروح، الوادي الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء	2.3%	1.0%

الشكل 1-15 قطاع المفروشات المنزلية – توزيع المنشآت بين مجموعات المحافظات

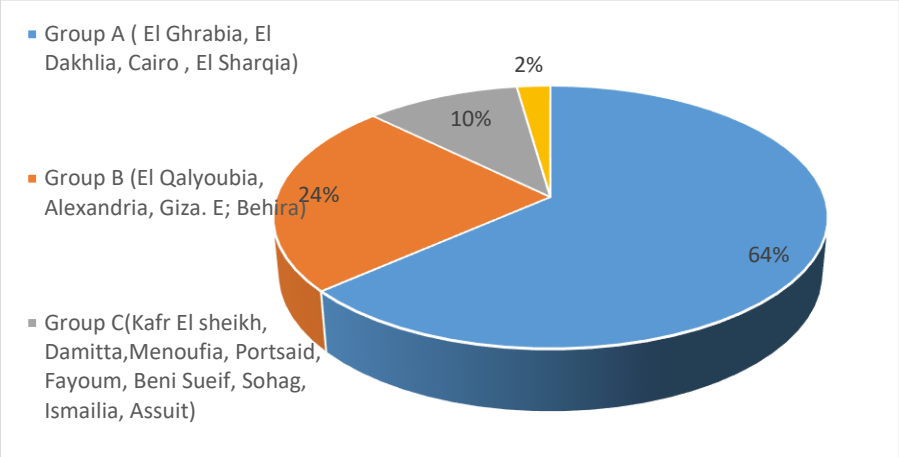

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-16: قطاع المفروشات المنزلية – توزيع العمالة بين مجموعات المحافظات

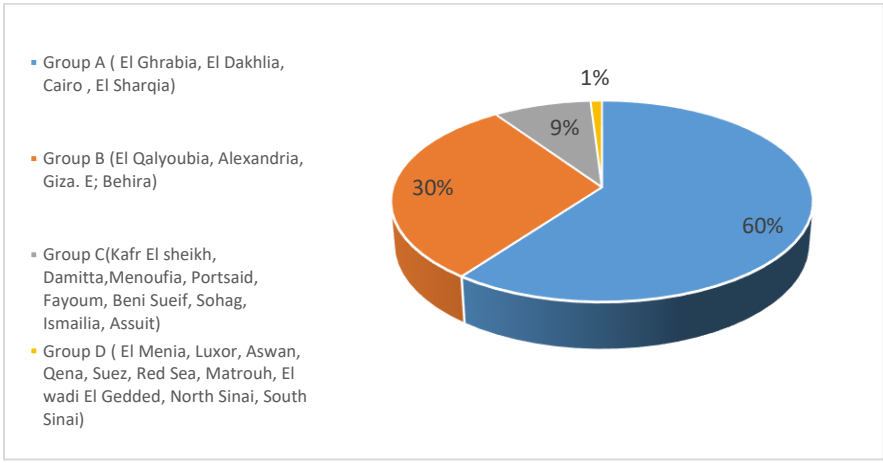

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

حجم المنشآت مقاسا بعدد العمالة

يستعرض الشكل 1-17 توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها، في حين يوضح الشكل 1-18 التوزيع النسبي لها، ويتضح من البيانات أن قطاع المفروشات المنزلية يتخذ نمطا مشابها لقطاع المنسوجات بصفة عامة؛ حيث يتسم بارتفاع تركز المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا) والتي تشكل 90.5% من إجمالي عدد المنشآت، بينما تشكل المنشآت الصغيرة 8.5% منها وتمثل المنشآت المتوسطة والكبيرة نسبة ضئيلة للغاية (1.1%).

الشكل 1-17: توزيع منشآت القطاع وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)

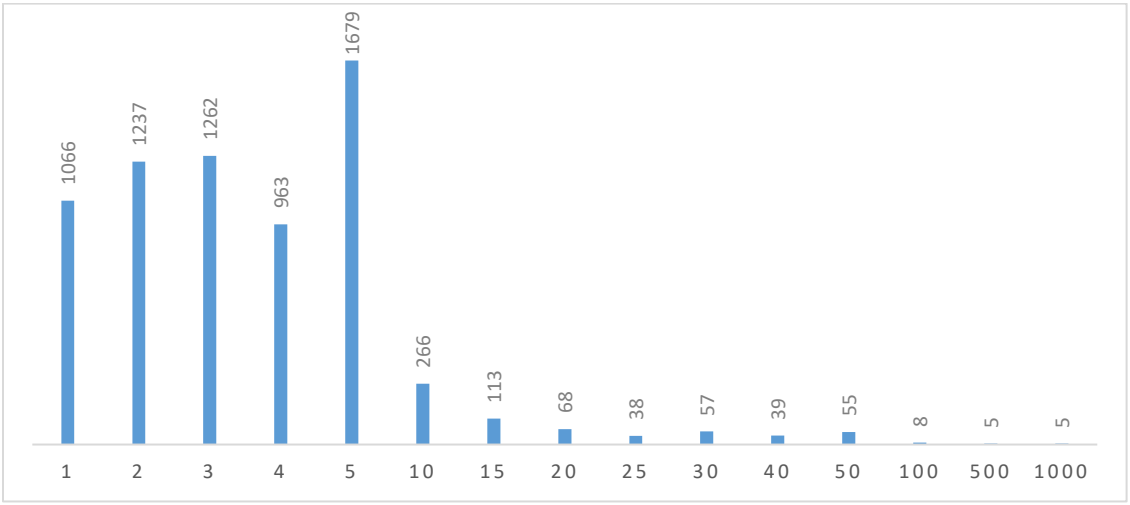

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-18: التوزيع النسبي للمنشآت وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)

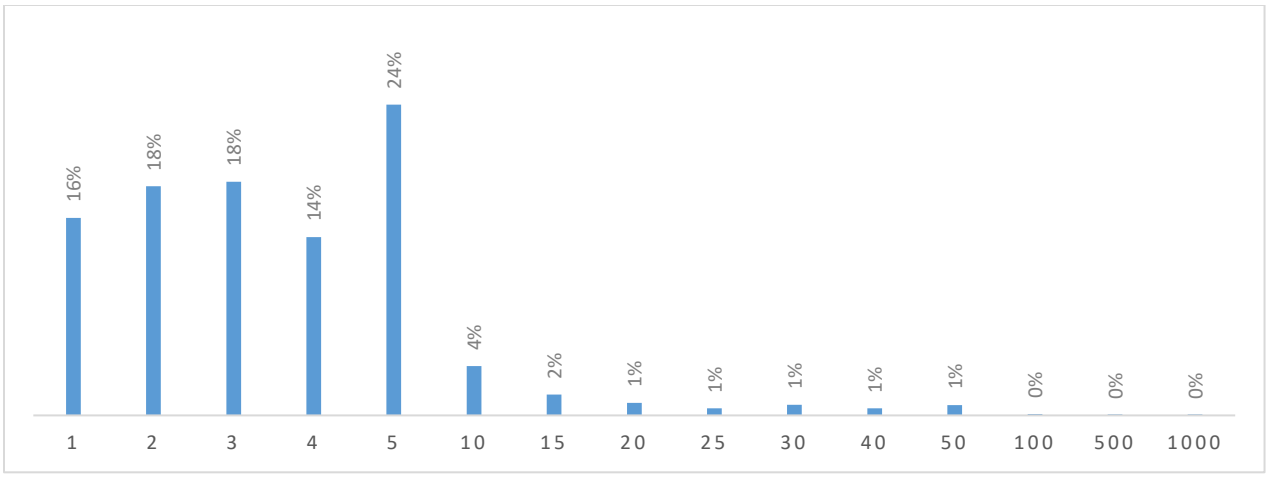

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

1-ج: الأداء التجاري لقطاع المفروشات المنزلية بالتركيز على رمز النظام المنسق 6302

بلغت قيمة الواردات المصرية من المنتجات النسيجية رمز النظام المنسق (63) 56.6 مليون دولار عام 2021، وبالتالي تحقق مصر ميزان تجاري موجب (239.3 مليون دولار) في المنتجات النسيجية رمز النظام المنسق (63).

وأهم الدول التي تستورد منها مصر هي: الصين، تركيا، إسبانيا، الهند، الإمارات، الولايات المتحدة، السعودية، الأردن، والمملكة المتحدة، والتي تشكل مجتمعة 85.5% من إجمالي واردات المنتجات النسيجية رمز النظام المنسق (63).

أما بالنسبة للصادرات، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية من المنتجات النسيجية برمز النظام المنسق (63) 296 مليون دولار في عام 2021. وأهم الدول المستقبلة للصادرات المصرية هي: ألمانيا، السودان، إيطاليا، هولندا، ليبيا، فرنسا، السعودية، الولايات المتحدة، وإسبانيا؛ والتي تستحوذ مجتمعة على 74% من إجمالي الصادرات من المنتجات النسيجية برمز النظام المنسق (63).

الجدول 1-3: الأداء التجاري لقطاع الصناعات النسيجية في عام 2021

الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات المصرية في عام 2021	% من واردات الصناعة التحويلية المصرية في عام 2021	الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات المصرية في عام 2021	% من صادرات الصناعة التحويلية المصرية في عام 2021
56,598	0.08	0.11	295,952	0.73	1.3

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

وبالنسبة للمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 6302)، فكما يتضح من الجدول 1-4، تشكل منتجات هذا الرمز 65.7% من إجمالي صادرات المنتجات النسيجية برمز النظام المنسق (63).

وتبلغ قيمة الصادرات من المنتجات بهذا الرمز 194.6 مليون دولار بينما تبلغ قيمة الواردات منها 14.7 مليون دولار، مما يحقق ميزان تجاري موجب قدره 179.9 مليون دولار.

الجدول 1-4: الأداء التجاري لرمز النظام المنسق 63 للمنتجات النسيجية ووضع رمز النظام المنسق 6302 (2021)

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (63)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (63)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
6301	Blankets and travelling rugs of (excluding table covers, bedspreads . . .	6,872	12.142	11,262	3.805	4,390
6302	Bed linen, table linen, toilet linen and kitchen linen	14,720	26.008	194,665	65.776	179,945
6303	Curtains, incl. drapes, and interior blinds; curtain or bed valances	1,221	2.157	20,196	6.824	18,975
6304	Articles for interior furnishing, (excluding blankets and . . .	9,263	16.366	5,975	2.019	-3,288
6305	Sacks and bags, of the kind used for the packing of goods	8,648	15.280	55,079	18.611	46,431
6306	Tarpaulins, awnings and sun blinds; tents; sails for boats,	813	1.436	210	0.071	-603

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (63)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (63)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
	sailboards or landcraft; camping . . .					
6307	Made-up articles of textile materials, incl. dress patterns, n.e.s.	13,163	23.257	7,205	2.435	-5,958
6308	Sets consisting of woven fabric and yarn, whether or not with accessories, for making up into . . .	4	0.007	912	0.308	908
6309	Worn clothing and clothing accessories, blankets and travelling rugs, household linen and articles . . .	1,427	2.521	349	0.118	-1,078
6310	Used or new rags, scrap twine, cordage, rope and cables and worn-out articles thereof, of textile . . .	467	0.825	99	0.033	-368
	Total HS code 63	56,598		295,952		239,354

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

1-د: الأداء التجاري للمفروشات المنزلية بعد جائحة كوفيد 19

جاء قطاع المفروشات المنزلية على قائمة الصناعات المتضررة من الأزمة وفقا لتصنيف المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالإضافة إلى صناعة الملابس الجاهزة، والصناعات النسيجية الأخرى، وإن كانت صناعة المفروشات المنزلية هي الأقل تضررا؛ حيث تراجعت صادراتها بنسبة 4% فقط أثناء فترة الجائحة مقارنة بالصناعات الأخرى، واستطاعت التعافي من تأثير الجائحة محققة معدلات نمو موجبة بداية من الربع الثالث من عام 2020. ويمكن أن يُعزى ذلك التأثير الضعيف على صناعة المفروشات المنزلية مقارنة بالملابس الجاهزة والمنسوجات الأخرى إلى طبيعة هذه المنتجات كونها غير موسمية ولا تخضع للموضة مقارنة بصناعة الملابس الجاهزة مثلا، كما أنها ترتبط بصورة كبيرة بحياة الأفراد اليومية ومن ثم فإن الطلب عليها يتسم بالاستقرار بشكل جيد.[2]

[2] للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تأثير الجائحة على قطاع المفروشات المنزلية، يمكن الاطلاع على التقرير الذي أعده المركز المصري للدراسات الاقتصادية عن تأثير الأزمة على هذا القطاع ضمن سلسلة رأي في أزمة، والتي قامت برصد تأثير الجائحة على مختلف قطاعات الاقتصاد المصري.

الجدول 1-5: معدل نمو الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات (2020/2019)

	معدل النمو (2019-2020)
الملابس الجاهزة	-15%
المفروشات المنزلية	-4%
المنسوجات	-12%

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بناء على بيانات المجلس التصديري.

2- سرد إجراءات الإنتاج والتجارة في المنتجات (رمز النظام المنسق 6302)

تنتمي مجموعة المنتجات برمز النظام المنسق 6302 إلى الفئة 63 من المواد النسيجية المصنعة الأخرى. وتستخدم المنتجات في هذه المجموعة الخيوط القطنية بشكل أساسي لإنتاج عدد من المنتجات النسيجية بما في ذلك المناشف وبياضات الأسرة. ويستخدم مصنعو المنسوجات المصريون خيوط قطنية قصيرة التيلة مستوردة مخلوطة بقطن مصري طويل التيلة بالنسبة للمفروشات المنزلية الأعلى قيمة. ويقوم بعض المنتجين بشراء الخيوط المنتجة محليا من شركات القطاع العام.

ويركز المشترون لهذه المنتجات في الأساس على المواصفات الفنية، لا سيما فيما يتعلق بثبات اللون والانكماش.

ورغم أن المفروشات المنزلية ينطبق عليها نفس الملاحظات الأفقية التي تنطبق على العديد من المنتجات التصديرية الأخرى (الملحق أ)، إلا أن هناك ملاحظات معينة ترتبط بعمليات إنتاجها والتجارة فيها (رمز النظام المنسق 6302) على النحو التالي:

الملاحظة 1:

نظرا لطبيعة المنتجات النسيجية التي لا تخضع للموضة، يميل المصدرون إلى تخزين المكونات المستوردة، وبالتالي فإن المشكلات المتعلقة باستيراد المواد الخام أقل إلحاحا مقارنة بالمنتجات الأخرى كالملابس الجاهزة حيث تؤثر التأخيرات في التخليص الجمركي على قدرة المصدرين على التسليم في الوقت المحدد. ورغم أن الضرر الواقع على قطاع المفروشات المنزلية أقل من القطاعات الأخرى، إلا إن ذلك لا يزال أحد المعوقات التي يعانون منها.

الملاحظة 2:

هناك ملاحظات محددة تتعلق باستيراد المفروشات المنزلية والملابس الجاهزة على النحو الآتي:

- عند استيراد لصيقات أمن الملابس يجب تمريرها على الأمن العام لإجراء الفحص الأمني عليها، وهو ما يستغرق 4-5 أيام ويزيد من التكلفة. كما أن بعض المصدرين الاجانب قد يرفضون التسجيل في كارجو اكس (CargoX) نظرا لأن تكلفته قد تتجاوز قيمة الصفقة بالكامل، بالإضافة إلى أنه يضع عبئا ماليا إضافيا على الشركات الصغيرة.
- يجب أن تخضع شحنات الخيوط المستوردة من الهند وباكستان تحديدا للفحص الأمني من قبل الشرطة للتأكد من خلوها من المواد المخدرة وهو أجراء غريب وغير معتاد.

الملاحظة 3:

يمثل تحديد حجم الفاقد من قبل مصلحة الرقابة الصناعية (الملاحظة رقم 5 – الملحق أ) مشكلة لصناعة المفروشات المنزلية على وجه الخصوص؛ حيث يعاني المصدرون ما بين مصلحة الرقابة الصناعية والجمارك لتحديد حجم الفاقد؛ فالمصلحة تقيس حجم الفاقد بالكيلو جرام من الأقمشة المصنعة من كل كيلو جرام من الخيوط، وتأخذ الجمارك عينة من المنتج المصدر لتحليله والتأكد من مطابقتها لأصناف الخيوط المستوردة، وأي فرق بينهما حتى لو طفيف يعتبر جناية لأنه يعني أن الشركة تقوم بتصدير منتج مختلف عن المكونات التي تم استيرادها لتصنيعه مما يثير شكوك حول تهريب الخيوط المعدة للتصدير إلى السوق المحلية.

كما تشترط مصلحة الرقابة الصناعية إجراء عملية تحديد الفاقد مباشرة بعد شراء المواد الخام، وهو أمر مستحيل في صناعة المفروشات المنزلية لأن المصدرين يميلون لشراء كميات كبيرة من المواد الخام وتخزينها مسبقا بدون تحديد المنتج الذي سيستخدمونها في تصنيعه. وقد صدر قرار استخراج خطاب من مصلحة الرقابة الصناعية للخيوط منذ عام مضى، إلا أنه تم تعليق تنفيذه لعام واحد أي أن المشكلة قد تأجلت ولم يتم حلها، مع العلم أن القرار لم يتم دراسته وقت اتخاذه ولم يأخذ في الحسبان المشكلات المتعلقة بتنفيذه على الخيوط. وحاليا انتهت فترة تعليق القرار منذ شهر يوليو 2022 وعادت المشكلة للظهور مرة أخرى مؤثرة بصورة سلبية على صادرات المفروشات المنزلية وتنافسية مصر؛ نظرا لأن المصدرين مجبرون على استيراد الخيوط بكميات صغيرة مما يقضي على الميزة التنافسية.

الملاحظة 4:

إنتاج عينة في صناعة المفروشات المنزلية ليس بعملية سهلة؛ لأنه يستلزم القيام بعدة عمليات تشمل النسج والصبغ وبالتالي تكون تكلفة تصنيع عينة أعلى نسبيا من المنتجات الأخرى (كالملابس الجاهزة مثلا). كما أن تصنيع العينة قد يستغرق ما يصل إلى 10 أيام. ونظرا لطول عملية تصنيع العينة والتكاليف المرتبطة بها، قد يتردد صغار المصدرين في تصنيع العينة قبل إبرام الاتفاقية مع المشترى الأجنبي (المستورد).

الملاحظة 5:

هناك فرصة لزيادة الصادرات المصرية برمز النظام المنسق 6302 المصنعة من القطن المصري طويل التيلة إلى الأسواق المتخصصة، بالإضافة إلى فرصة استخدام أنماط وتصميمات تعكس الثقافة المصرية (الفرعونية، الإسلامية، إلخ).

3- أوجه الشبه والاختلاف بين المنتجات برمز النظام المنسق 6302 وباقي المفروشات المنزلية

تمر باقي منتجات رمز النظام المنسق 63 بنفس إجراءات الاستيراد والتصدير التي تخضع لها المنتجات برمز النظام المنسق 6302، والتي سوف يتم توضيحها بالتفصيل في الجزء التالي من الدراسة، غير أن تكلفة إرسال العينات للعملاء تختلف تبعا لوزن المنتج؛ فالمنتجات برمز النظام المنسق 6302 قطنية بالأساس بينما المنتجات النسيجية الأخرى قد تكون من الألياف الصناعية و/ أو الأصواف كالسجاد والبسط (carpets and rugs) على سبيل المثال.

وأخيرا، ونظرا لأهمية المواصفات الفنية للمفروشات المنزلية، فإن تصنيع عينة لبعض المنتجات قد يستغرق وقتا أطول كونه يتضمن النسج والصبغ واختبار للعينة سواء داخل المعمل أو حتى اختبار بسيط من خلال النظر لمظهر المنتج وغسله.

4- توثيق مفصل لإجراءات التصدير المرتبطة بالمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 6302)

يوثق هذا الجزء بالتفصيل الإجراءات التي يتعين على المصدرين الانتهاء منها لتصدير منتجات المفروشات المنزلية المصرية، وتحديدا المنتجات برمز النظام المنسق 6302؛ ويبدأ بإلقاء نظرة عامة موجزة على الشروط الواجب استيفائها قبل التصدير.

الشروط المسبقة للتصدير

- التسجيل لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (بالنسبة للشركات الداخلية) أو الهيئة العامة للاستثمار (بالنسبة للشركات في المناطق الحرة).
- التسجيل لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية (الترخيص الصناعي) – ويجب أن يشمل الترخيص الصناعي كافة المنتجات التي سيتم تصديرها، ولا تستطيع الشركة تصدير أي منتج لا يشمله الترخيص ويتعين عليها تقديم طلب إلى الهيئة لإضافة أي منتجات جديدة إليه.
- تصريح تصدير.
- التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات (لاسترداد مدفوعات رد أعباء الصادرات): وتتنوع رسوم التسجيل وفقا لحجم الصادرات. وتشمل المستندات اللازمة للتسجيل الرخصة التجارية، والترخيص الصناعي، وتراخيص المصدرين وشهادة الأيزو بالإضافة إلى إقرار من مصلحة الجمارك بشهادة التصدير لإثبات حجم الصادرات.

يستغرق الانتهاء من جميع الشروط المسبقة وقتا طويلا، وشروط تسجيل معقدة مع عدة جهات تفتقر إلى التنسيق فيما بينها بالشكل الكافي، وتتبع إجراءات تكاد تكون كلها يدوية وغير مميكنة. على سبيل المثال، قد تستغرق عملية التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات ما يزيد عن شهر بحسب سرعة الحصول على الإقرارات الجمركية من جميع الموانئ المصرية.

ويستغرق المصدرون عادة وقتا أطول ويدفعون مبالغ تفوق المعلن عنه على الإنترنت بسبب التغيرات غير المعلنة التي تتم في الشروط وعدم إمكانية الشكوى بشأن ذلك.

توثيق مفصل لإجراءات التصدير

يعرض الشكل 4-1 والجدول 4-1 قائمة تضم 16 إجراء يرتبط بتصدير المفروشات المنزلية (رمز النظام المنسق 6302) و17 جهة يتعامل معها المصدر بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنقسم الإجراءات إلى 3 مراحل وفقا لنموذج الأمم المتحدة المرجعي للسلسلة الدولية للإمداد UN/CEFACT International Supply Chain Model (نموذج الشراء والشحن والسداد):

1- **الشراء:** إتمام شروط التجارة وإبرام عقد بيع

2- **الشحن**: ترتيب حركة شحن البضائع والانتهاء من الإجراءات اللازمة لاستيفاء كافة الشروط التنظيمية الخاصة بالدولتين المصدرة والمستوردة على السواء.

3- **السداد**: المطالبة بسداد مقابل البضائع التي تم شراؤها وسداد المدفوعات المحلية.

كما ذكرنا في الجزء 2، فإن تصنيع جميع طلبيات التصدير تقريبا يتضمن مستوى معين من المكونات المستوردة، مما يعني إجراء معاملة استيراد بين مرحلتي "إصدار المشتري لأمر الشراء" و"الشحن" الفعلي للطلبية؛ لذا تناقش الدراسة أهم المشكلات التي تواجه المصدرين عند استيراد المواد الخام ما بين عمليتي "الشراء" و"الشحن."

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجزء يركز فقط على المنشآت العاملة داخل مصر سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لأن المنشآت في المناطق الحرة لا تخضع للإجراءات التي يناقشها هذا التقرير.

ولا تقتصر عملية "السداد" في مصر على المدفوعات التي يسددها المشتري مقابل الشحنة المصدرة، بل تتضمن كذلك مدفوعات محلية ترتبط بنظام الدروباك أو الإفراج المؤقت (في الحالة الأخيرة إصدار خطاب ضمان)، ورد أعباء الصادرات ولذلك سوف يتم توثيق عملية إضافية تتناول تسوية الدروباك أو الإفراج المؤقت ورد أعباء الصادرات.

الشكل 4-1: مخطط إجراءات تصدير المفروشات المنزلية

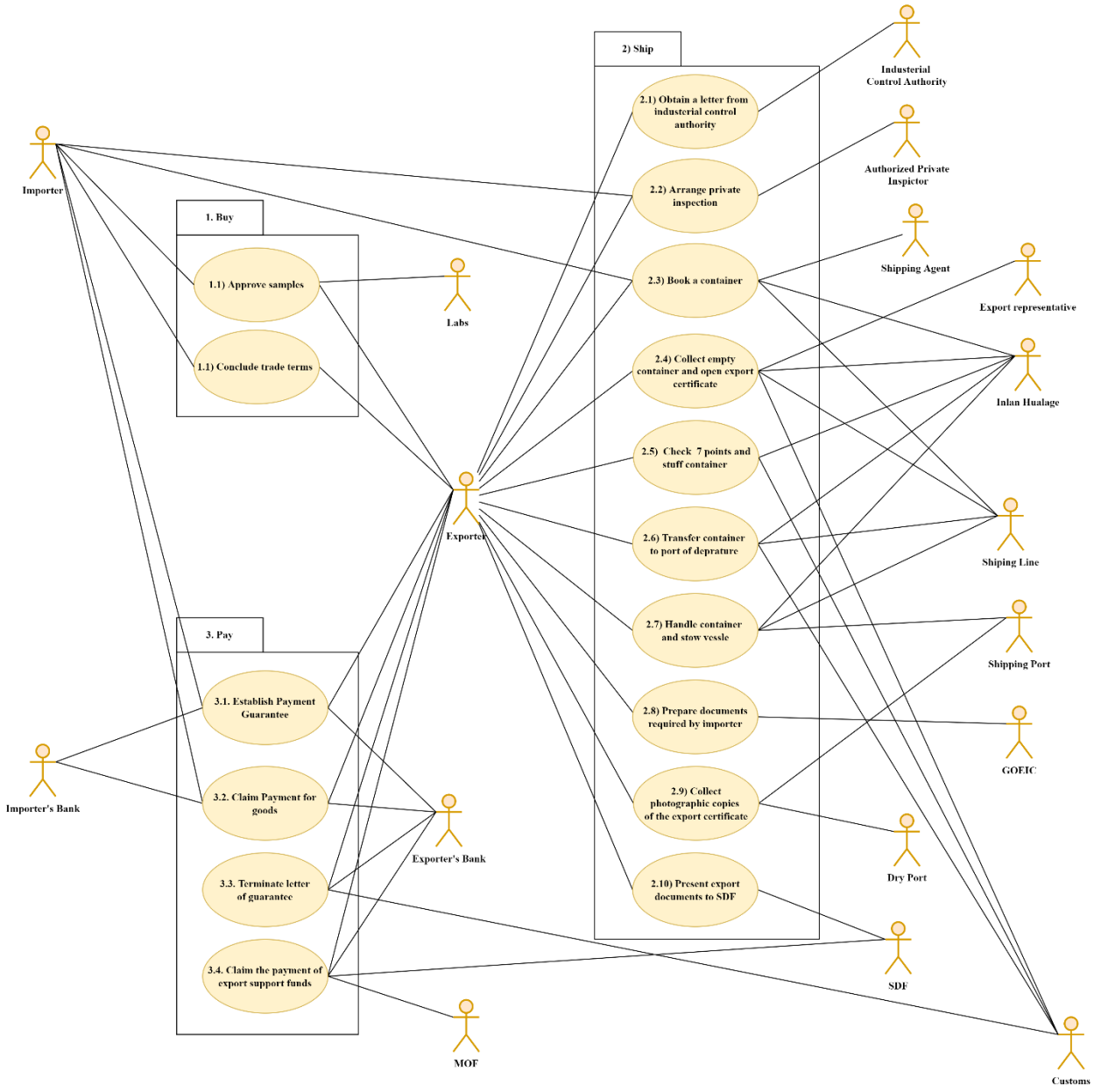

الجدول 4-1: الإجراءات والجهات الرئيسية المعنية بتصدير المفروشات المنزلية

الجهة المعنية/ الطرف / المراحل والإجراءات الرئيسية	المستورد	مصلحة الرقابة الصناعية	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	مفتش خاص	شركة النقل الداخلي	خط الشحن	وكيل الشحن	الجمارك	ممثل عن المصدر	الشركة المصدرة/ المصدر	ميناء الشحن	الميناء الجاف	البنك الخاص بالمصدر	البنك الخاص بالمستورد	معامل الاختبار	صندوق تنمية الصادرات	وزارة المالية
1- الشراء																	
1-1 الموافقة على العينات	X									X					X		
2-1 الاتفاق على الشروط التجارية	X									X							
إجراءات استيراد مكونات المفروشات المنزلية																	
2- الشحن																	
1-2 الحصول على خطاب من مصلحة الرقابة الصناعية		X								X							
2-2 ترتيب الفحص/ التفتيش الخاص				X						X							
3-2 حجز حاوية					X	X	X			X							
4-2 الحصول على حاوية فارغة وفتح شهادة تصدير					X	X		X	X	X							
5-2 فحص الحاويات وفقا لسبع معايير محددة					X		X			X							
6-2 نقل الحاوية للميناء					X	X		X		X							
7-2 مناولة الحاوية وتخزينها بالسفينة					X	X				X	X						

8-2 إعداد المستندات المطلوبة من المستورد			X						X								
9-2 استلام نسخ ضوئية لشهادة التصدير									X	X	X						
10-2 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات									X							X	
3- السداد																	
1-3 ضمان السداد	X								X						X	X	
2-3 المطالبة بسداد مقابل السلع/ البضائع المصدرة	X								X						X	X	
3-3 إنهاء خطاب الضمان/ واسترداد الضرائب والرسوم الجمركية من مصلحة الجمارك									X		X					X	
4-3 المطالبة برد أعباء الصادرات									X							X	X

المرحلة الأولى: الشراء

الشكل 4-2: مخطط إجراءات الشراء

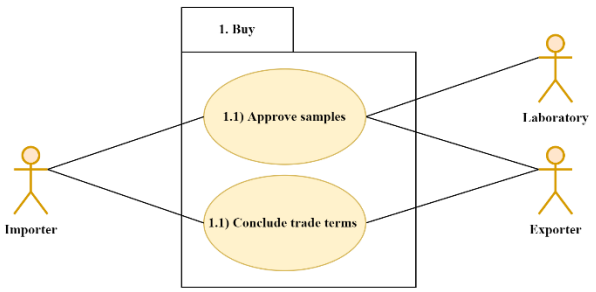

تتضمن عملية الشراء في مجال تصدير المفروشات المنزلية إجراءين رئيسيين، كما يتبين من الشكل 4-2، يتعلقان بالموافقات على العينات وإبرام شروط التجارة، وهما المتبعان في اتفاقات الشراء الدولية. إلا أن الفترة التي يستغرقها إبرام العقود تعتمد على مدى سرعة موافقة المشتري على العينة.

المرحلة الرئيسية الأولى 1-1: الموافقة على العينات

الشكل 4-3: مخطط الموافقة على العينات

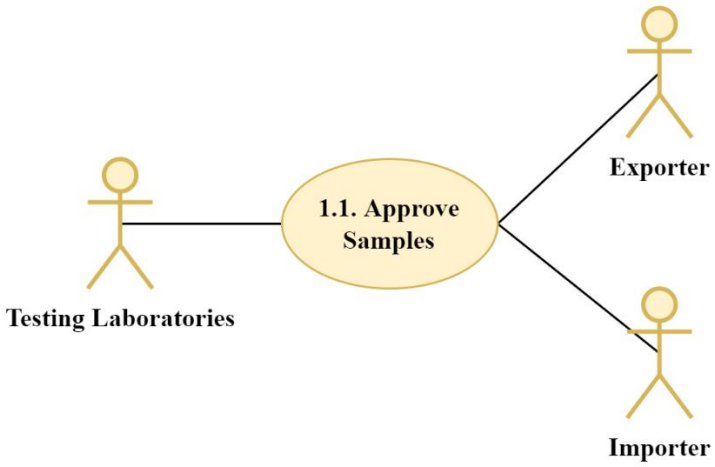

تشكل "**الموافقة على العينات**" أول خطوة رئيسية في مرحلة الشراء، وتتطلب، كما يتبين من الشكل 4-3، مشاركة كل من:

- المشترى الأجنبي (المستورد)
- المصدر
- معامل الاختبار

الشكل 4-4: مخطط إجراءات "الموافقة على العينات"

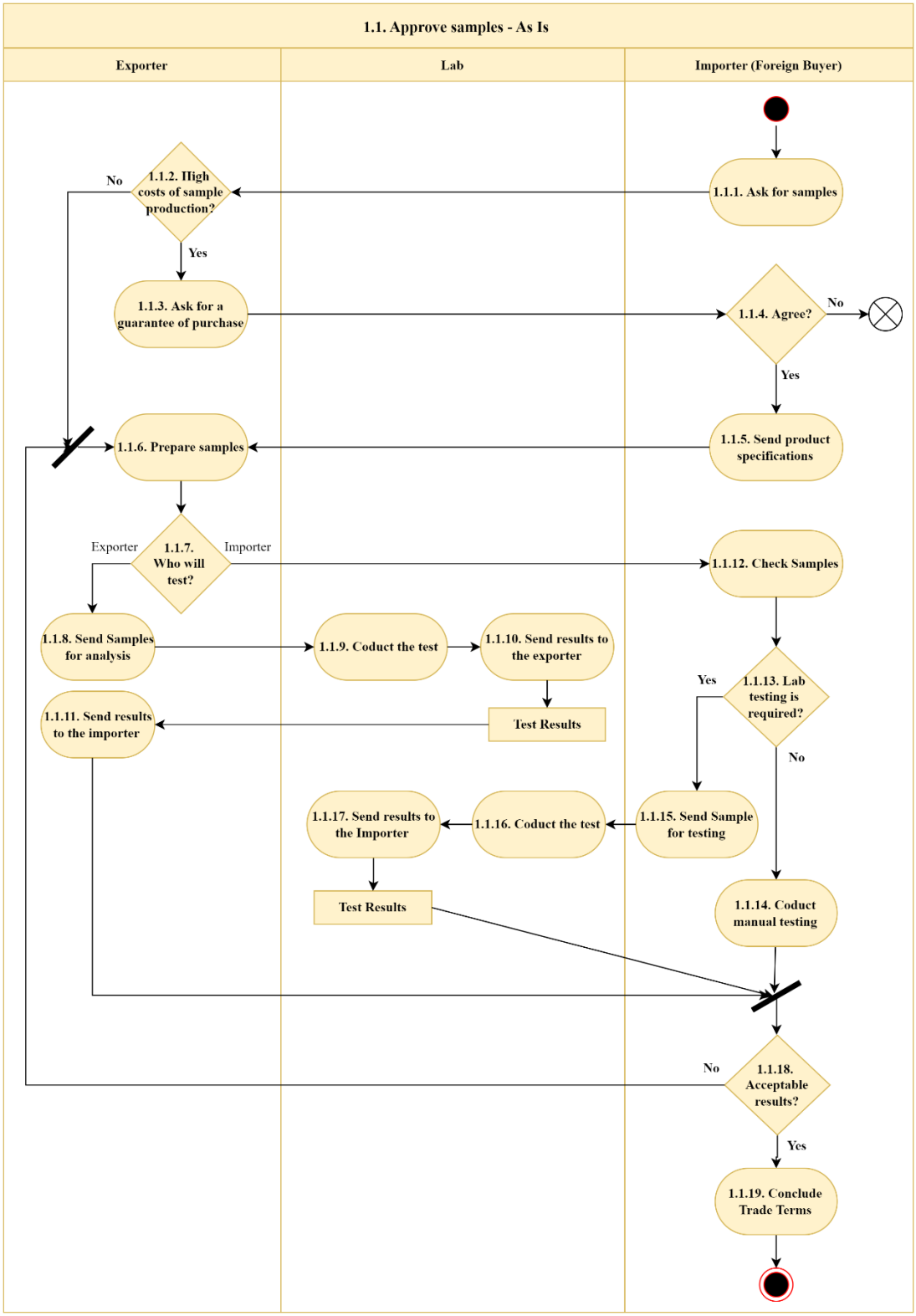

المرحلة	1. **الشراء**
الإجراء	***1-1 الموافقة على العينات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	-
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المشترى الأجنبي (المستورد) • معامل الاختبار
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء الإجراءات	الحصول على كافة التراخيص اللازمة قبل البدء في عملية التصدير
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-1-1 يطلب المشترى الأجنبي (المستورد) من المصدر تصنيع عينات بمواصفات معينة من المفروشات المنزلية من تصميم معين وإرسالها 2-1-1 يتحقق المصدر إذا كانت تكلفة العينات مرتفعة 3-1-1 إذا كانت تكاليف إنتاج العينات مرتفعة يطلب المصدر أمر توريد مسبق قبل إنتاج العينة 4-1-1 إذا لم يوافق المشترى الأجنبي (المستور) على إصدار أمر توريد قبل الحصول على عينة تنتهي العملية 5-1-1 إذا وافق المشترى الأجنبي (المستورد) على إصدار أمر توريد أو كانت تكلفة إنتاج العينة منخفضة يقوم المشترى الأجنبي (المستورد) بتحديد مواصفات المنتج ويطلب من المصدر تصنيع وإرسال عينة من المنتج 6-1-1 يقوم المصدر بتصنيع العينات 7-1-1 يحدد المشترى الأجنبي والمصدر من يقوم باختبار المنتج (ثبات اللون، نسبة انكماش القماش، الامتصاص ونوع الخيوط المستخدمة). 8-1-1 في حالة الاتفاق على أن يتولى المصدر اختبار المنتجات، يقوم بإرسال عينات من المنتج لتحليلها سواء لدى معمل خاص أو لدى صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية 9-1-1 يقوم المعمل بفحص واختبار المنتج 10-1-1 يرسل المعمل نتائج الفحص للمصدر 11-1-1 يقوم المصدر بإرسال نتائج الفحص للمشترى الأجنبي (المستورد) (سواء بالبريد الإلكتروني أو عن طريقة شركة شحن) • يتم إرسال نتائج الفحص والاختبار عادة بالبريد • في حالة الإرسال عن طريق شركة شحن يختلف زمن التوصيل وفقا للموقع المرسل إليه (على سبيل المثال إذا كان مرسلا إلى الولايات المتحدة، يستغرق 7-10 أيام، في حين يستغرق 3-4 أيام للمملكة المتحدة وهولندا). 12-1-1 في حالة الاتفاق على أن يتولى المشتري الأجنبي (المستورد) فحص واختبار المنتج، يقوم المشتري الأجنبي (المستورد) بتسلم العينات وفحصها. 13-1-1 يقرر المشتري الأجنبي (المستورد) طريقة الاختبار وما إذا كان يجب إجراء اختبار في المعمل 14-1-1 قد يقرر المشترى الأجنبي (المستورد) فحص العينات بصورة غير رسمية بالنظر إلى مظهرها الخارجي وغسلها بدون اللجوء للمعامل الرسمية 15-1-1 وقد يقرر من ناحية أخرى إرسال العينات إلى أحد المعامل لإجراء اختبار وفحص رسمي للمنتج 16-1-1 يقوم المعمل بالاختبار 17-1-1 يرسل المعمل نتائج الاختبار للمصدر

	18-1-1 في الحالتين سواء كان اختبار العينة رسمي أو غير رسمي، يكون المشترى الأجنبي (المستورد) هو من يقرر قبول العينات من عدمه، وفي حالة عدم قبول العينات يقوم بإخطار المصدر بذلك ويطلب منه تعديلها، ويعتمد الزمن الذي يستغرقه الانتهاء من التعديلات على حجم التعديلات المطلوبة 19-1-1 في حالة قبول العينات، من كلا الطرفين يتم إتمام الصفقة، وخلاف ذلك يتم إعادة تصنيع العينة
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الموافقة على العينات
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	14 يوما في المتوسط

المرحلة الرئيسية 1-2: إبرام عقد البيع وشروط التجارة

الشكل 4-5: مخطط "إبرام عقد البيع وشروط التجارة"

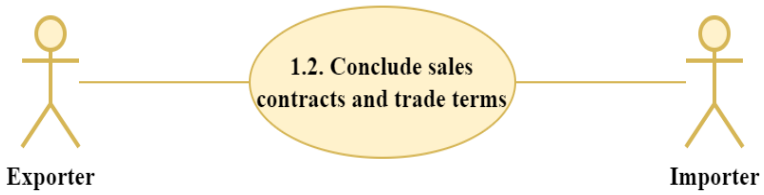

يشكل إبرام عقد البيع وشروط التجارة ثاني خطوة رئيسية في عملية الشراء، وتتم، كما يتبين من الشكل 4-5، بين:

- المشتري الأجنبي (المستورد)
- المصدر

كما سبقت الإشارة من قبل في الملاحظة 4 بالنسبة للمشروعات الصغيرة قد يتم إبرام عقد البيع قبل تصنيع العينة.

الشكل 4-6: مخطط إجراءات إبرام عقد البيع وشروط التجارة

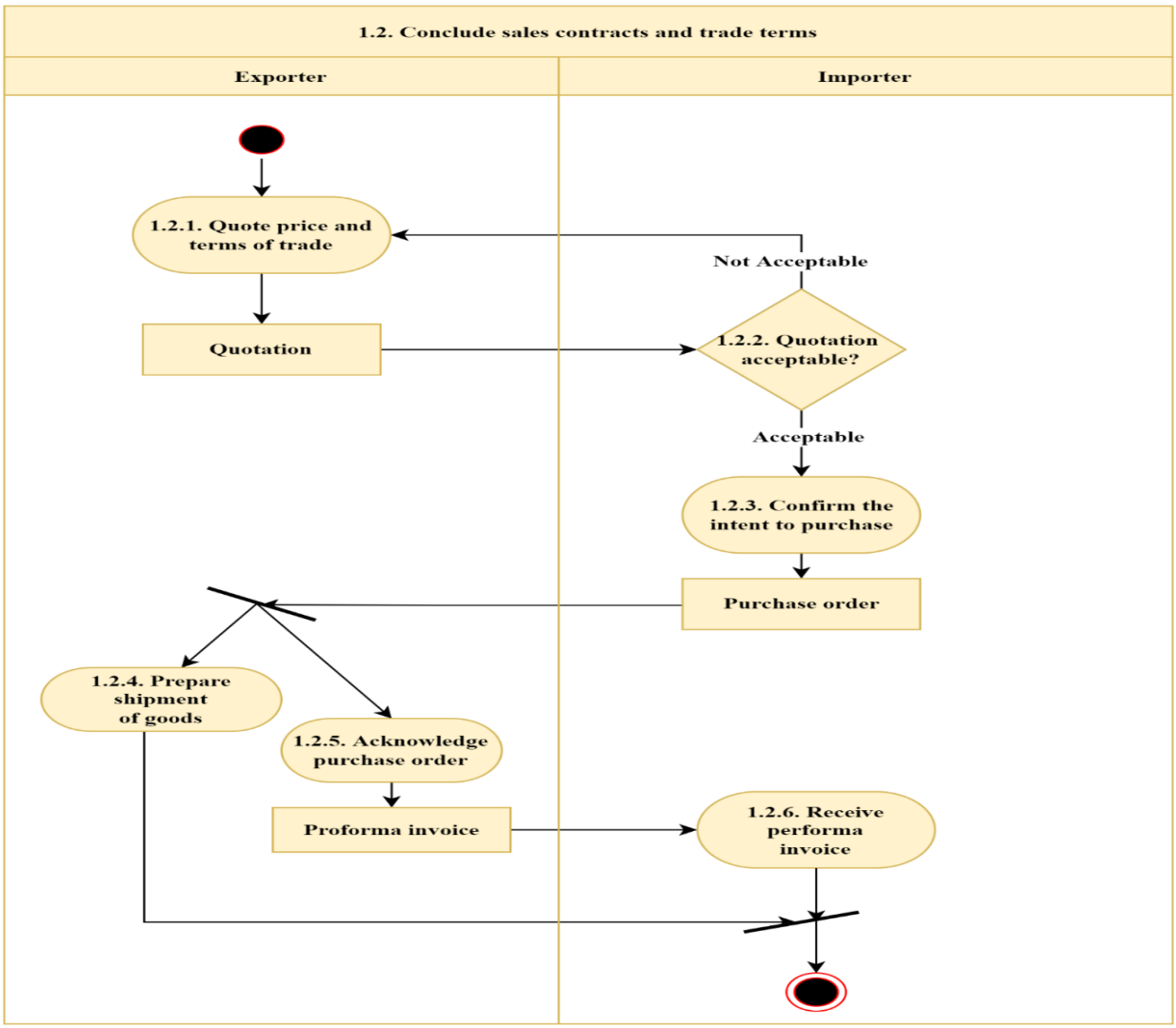

المرحلة	1- الشراء
الإجراء	***1-2 إبرام عقد البيع وشروط التجارة***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	-
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المشتري الأجنبي (المستورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	الموافقة على العينات
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-2-1 يقوم المصدر بإعداد عرض أسعار ويرسله إلى المشتري الأجنبي (المستورد) ويخطره بشروط البيع 2-2-1 يطلع المشتري الأجنبي (المستورد) على عرض الأسعار ويحدد ما إذا كان عرض الأسعار وشروط البيع مقبولة بالنسبة له، وفي حالة عدم القبول يطلب من المصدر تعديل/ مراجعة السعر وشروط البيع 3-2-1 في حالة قبول عرض الأسعار وشروط البيع يؤكد المشتري الأجنبي (المستورد) نية الشراء بإرسال "أمر شراء". 4-2-1 يقوم المصدر بإعداد الشحنة وفقا لما تم الاتفاق عليه 5-2-1 يقر المصدر بتسلمه أمر الشراء ويؤكد على تسليم "المنتجات من المفروشات المنزلية" وفقا للشروط والمعايير المتفق عليها وذلك من خلال إرسال "فاتورة أولية (Proforma Invoice)" للمشترى الأجنبي (المستورد) 6-2-1 يتسلم المشترى الأجنبي (المستورد) "الفاتورة الأولية".
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• إصدار فاتورة أولية بين المستورد والمصدر تثبت إبرامهما لعقد وشروط التجارة. • يقوم المصدر بإعداد السلع لغرض التصدير وفقا لأمر الشراء.
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3 أيام

استيراد مكونات المفروشات المنزلية

معظم معاملات تصدير المفروشات المنزلية تقريبا تتضمن بدرجة ما أو بأخرى استيراد مكونات معينة لاستخدامها في التصنيع، كما أوضحنا من قبل، أي أنه بين عملتي "الشراء" و"الشحن" يتم إجراء عملية استيراد وسيطة؛ إلا أنه لن يتم الإشارة إليها سواء من خلال مخططات الإجراءات الرئيسية أو في الجداول التوضيحية لأنها ترتبط بعملية الإنتاج، في حين أن معاملة التصدير وفقا لنموذج إجراءات الأعمال تتضمن إبرام شروط التجارة والشحن والمدفوعات النهائية.

ولكن وكما سبقت الإشارة في الملاحظة 1، نظرا لطبيعة المنتجات النسيجية غير المرتبطة بالموضة، يميل المصدرون لتخزين المكونات المستوردة وبالتالي أي تأخيرات في التخليص الجمركي لا تؤثر على قدرة المصدرين على تسليم الطلبية في الوقت المحدد.

وغالبا ما تواجه مرحلة استيراد المكونات مشكلات بسبب التعقيدات المرتبطة بنظام التسجيل المسبق للشحنات ومصلحة الرقابة الصناعية. وتحديدا، ترتبط مصلحة الرقابة الصناعية بمرحلة الدفع بسبب نظام الدروباك أو السماح المؤقت، كما أوضحت الملاحظة 3 في الجزء 2، والملاحظات 1،4،5 في الملحق (أ).

الشكل 4-7: مخطط عملية الشحن

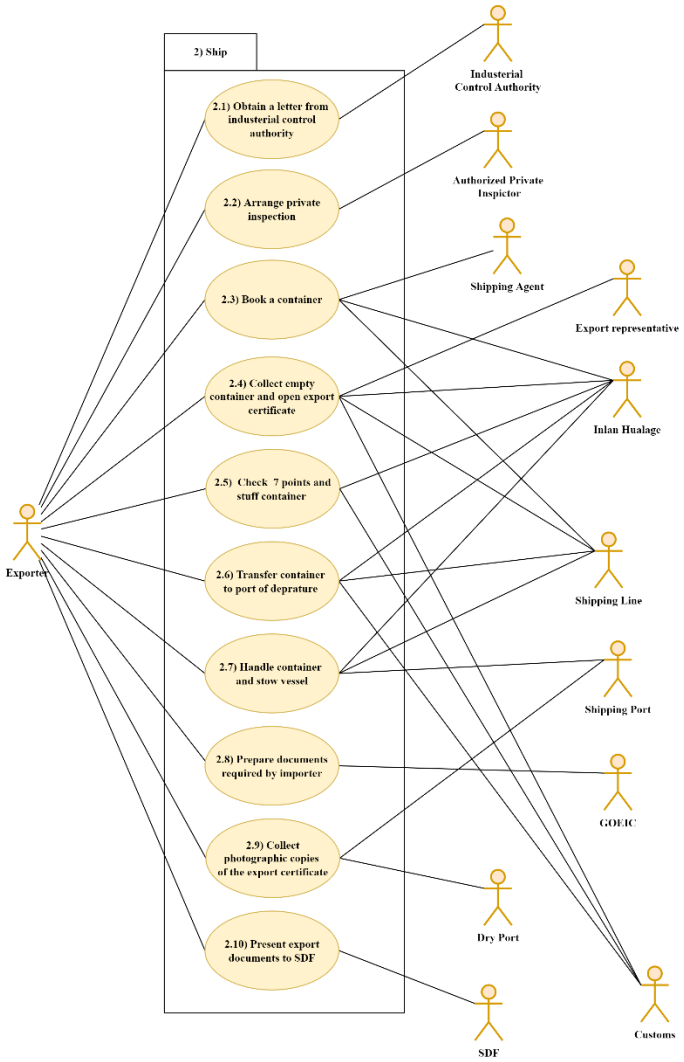

تتضمن عملية تصدير المفروشات المنزلية 10 إجراءات رئيسية، تتعلق كما يتبين من الشكل 4-7 بالنقل والشروط التنظيمية، حيث تشمل ترتيب حركة البضائع والانتهاء من الإجراءات الجمركية والإجراءات اللازمة لاستيفاء شروط تصدير المفروشات المنزلية التي تفرضها الأجهزة الحكومية المصرية.

المرحلة الرئيسية 2-1: الحصول على خطاب تحديد حجم الفاقد في التصنيع (معدلات الفاقد أو المسموحات letter indicating allowances) من مصلحة الرقابة الصناعية

وفقا للشكل 4-8، خطوة الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية تتضمن مشاركة كل من:

- المصدر
- مصلحة الرقابة الصناعية

الشكل 4-8: مخطط الحصول على خطاب تحديد المسموحات من مصلحة الرقابة الصناعية

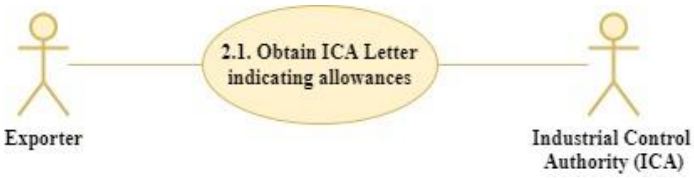

الشكل 4-9: مخطط إجراءات الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية

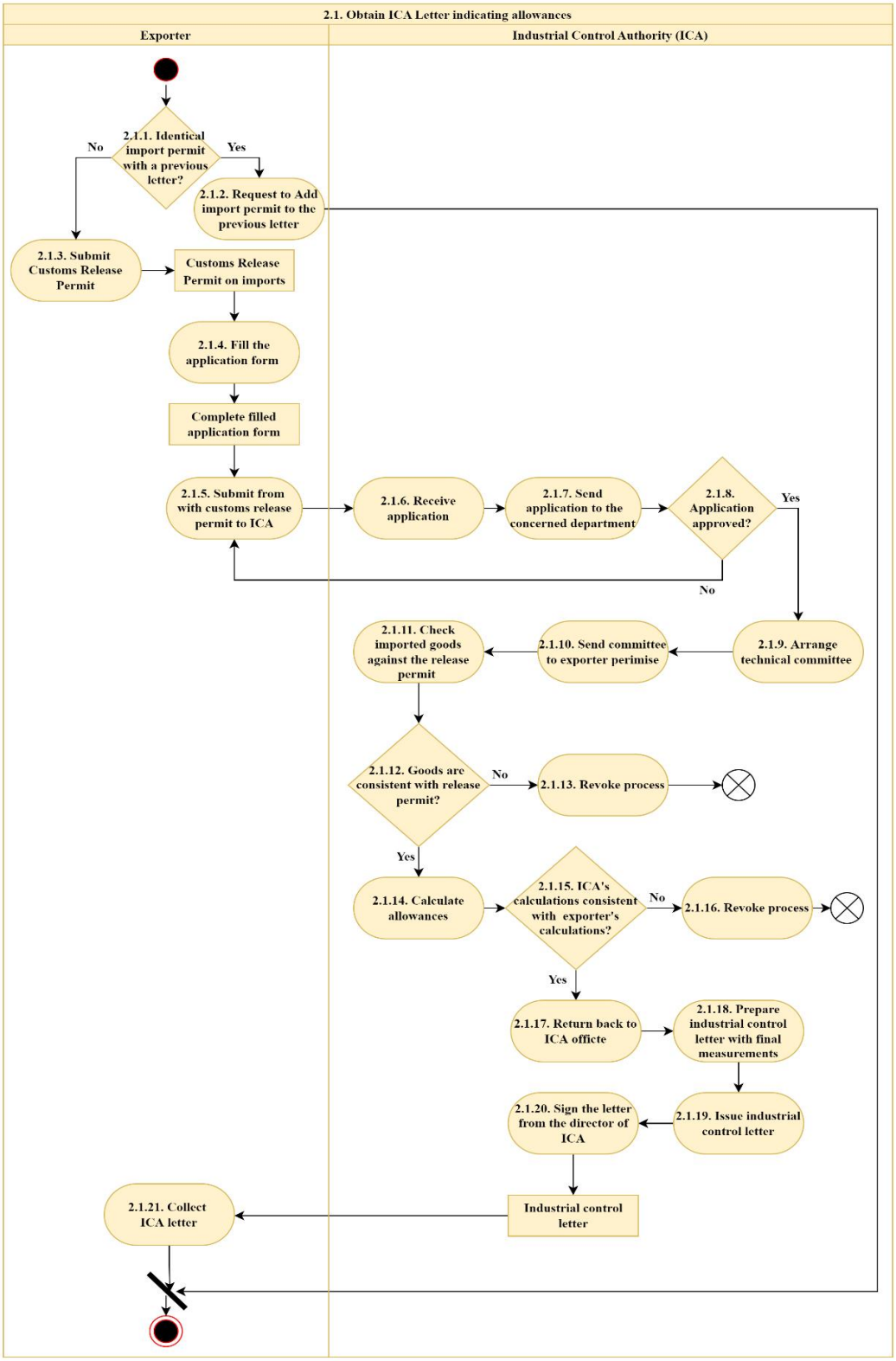

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-1 الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قرار رئيس الوزراء رقم 1635 لسنة 2002 بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية. • كتاب الإجراءات الدوري رقم 8 لسنة 2015 بشأن السماح المؤقت.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • مصلحة الرقابة الصناعية
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون تصريح الإفراج الجمركي عن المواد الخام المستوردة صحيحا • تخليص المواد الخام المستوردة من الجمارك بالفعل وتخزينها في مقر المصنع
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-1-1 هل تصريح الاستيراد مشابه تماما لتصريح سابق؟ 2-1-2 إذا كانت الإجابة نعم، يمكن للمصدر إضافة هذا التصريح لخطاب مصلحة الرقابة الصناعية السابق 2-1-3 أما إذا كانت الإجابة لا، يكون على المصدر الحصول على خطاب جديد من المصلحة للمواد الخام المستوردة؛ حيث يبدأ بإعداد تصريح الإفراج الجمركي لتقديمه في مرحلة لاحقة إلى المصلحة. 2-1-4 يقوم المصدر بملء نموذج المصلحة بالبيانات اللازمة 2-1-5 يقدم المصدر النموذج لمكتب استقبال مصلحة الرقابة الصناعية 2-1-6 يتسلم مكتب استقبال مصلحة الرقابة الصناعية الطلب 2-1-7 يحول مكتب الاستقبال الطلب للإدارة المعنية 2-1-8 تقوم الإدارة المعنية بمراجعة الطلب، وفي حالة عدم قبوله تقوم بإخطار المصدر بإجراء التعديلات اللازمة 2-1-9 في حالة قبول الطلب تقوم المصلحة بتشكيل لجنة فنية 2-1-10 ترسل المصلحة اللجنة الفنية لمقر المصدر ▪ تذهب اللجنة إلى المصنع في غضون 15-20 يوما من تقديم الطلب بسبب ضعف قدرات المصلحة وعدم وجود لجان وعمالة كافية بها ▪ تأخيرات اللجنة غير مناسبة للطلبيات العاجلة التي قد يتم تصنيعها وتصديرها خلال 10 أيام 2-1-11 تقوم اللجنة التي شكلتها المصلحة بفحص المواد الخام المستوردة ومقارنتها بتصريح الإفراج الجمركي عن المواد المستوردة 2-1-12 في حالة عدم مطابقة المواد الخام للمواصفات في تصريح الإفراج الجمركي يتم إلغاء العملية 2-1-13 في حالة عدم مطابقة المواد الخام للمواصفات في تصريح الإفراج الجمركي، يقوم المفتشون بإلغاء الإجراءات 2-1-14 في حالة مطابقة المواد الخام للمواصفات في تصريح الإفراج الجمركي، يقوم المفتشون بحساب الفاقد المتوقع وتشارك اللجنة في عملية القص لتقدير حجم الفاقد لكل تصميم/ نموذج. 2-1-15 تقوم مصلحة الرقابة الصناعية بفحص مدى توافق حجم الفاقد الذي حسبته مع تقديرات المصدر ▪ يتم حساب حجم الفاقد المعتاد (كمية المواد التي لا تدخل في الإنتاج أو التي يتم فقدانها أثناء مرحلة التصنيع) (راجع الملاحظة رقم 3) باستخدام برامج كومبيوتر متقدمة، مما يتجنب حدوث أي تناقض بين حسابات المصدر وحسابات اللجنة.

	▪ يكون المصدرون من المنشآت الكبيرة متأكدون من حسابات الفاقد التي يقومون بها، لدرجة أنه إذا لم تتفق حسابات الفاقد التي تضعها اللجنة مع حساباتهم يصرون عليها ويطلبون من اللجنة إعادة حساباتها إلى أن تفعل ذلك بالفعل. ▪ أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد لا تتمكن من اتباع نفس الأسلوب لأسباب مالية. 2-1-16 في حالة عدم توافق حسابات الفاقد الخاصة باللجنة التابعة لمصلحة الرقابة الصناعية مع حسابات الفاقد التي يقدمها المصدر وعدم توصل الجانبين لاتفاق يتم إلغاء الإجراءات. 2-1-17 في حالة توافق حسابات لجنة المصلحة مع حسابات المصدر ترجع اللجنة للمكتب لإتمام الإجراءات 2-1-18 تقوم المصلحة بإعداد خطاب يحدد حجم الفاقد لكل موديل/ نموذج بالقياسات النهائية ▪ إذا كان المصدر يقوم بتنفيذ نموذج سبق وأصدرت له المصلحة خطاب موقع منها من قبل، قد لا يتعين عليه (المصدر) أن يعيد الإجراءات مرة أخرى، ويمكنه إعادة استخدام نفس الخطاب شريطة أن يكون بنفس المواصفات. ▪ إذا حاول المصدر إضافة تصريح استيراد لخطاب مصلحة الرقابة الصناعية بعد تصدير السلع بالفعل، قد تعترض المصلحة على ذلك إذا لم تكن التصاريح التي سيتم إضافتها مشابهة تماما للتصاريح السابقة التي صدر عنها الخطاب. وفي حالة وجود أي فارق بينها ولو في حرف واحد حتى لا تتم الموافقة على الإضافة. ▪ يتبين مما سبق أنه حتى الآن لا يوجد صيغة موحدة أو نموذج لهذه الخطابات لتسهيل الإجراءات على المصدر وضمان حصوله على رسوم الدروباك 2-1-19 تصدر مصلحة الرقابة الصناعية الخطاب ▪ تكمن المشكلة الحقيقية في طلب الجمارك الحصول على خطاب من مصلحة الرقابة الصناعة للخيوط؛ حيث تقوم الشركات باستيراد الخيوط قبل تحديد الموديلات التي سيتم استخدام هذه الخيوط في تصنيعها، وتقوم بتخزينها لتتمكن من تصنيع أي طلبية في المستقبل سريعا، ومن ثم من المستحيل تحديد معدلات الفاقد وقت استيراد الخيوط. كان القرار الخاص بإصدار خطاب من مصلحة الرقابة الصناعية للخيوط قد صدر منذ عام واحد وعندما تسبب في مشكلات للصناعة واعترض عليه أصحاب المصانع، تم تعليق تنفيذه لمدة عام انتهى في 1 يوليو 2022. وهكذا تم تأجيل المشكلة لا حلها، مع العلم أن القرار لم يتم دراسته وقت اتخاذه ولم يراع عدم قدرة مصلحة الرقابة الصناعية على فحص جميع تصاريح الاستيراد. 2-1-20 يقوم مدير مصلحة الرقابة الصناعية بتوقيع الخطاب قبل إعادته إلى مكتب الاستقبال مرة أخرى. ▪ يتعين توقيع الخطاب من قبل مدير المصلحة نظرا لوجود مكتب واحد مركزي فعال لجميع محافظات الجمهورية. ▪ أما المكاتب الأخرى التابعة للمصلحة في المحافظات (16 مكتبا) فهي لا تعمل ويتعين على المصدرين في هذه المحافظات السفر من أجل الحصول على توقيع مدير المصلحة الذي لا يتم إصدار الخطاب بدونه ولا يستطيعون الحصول على الرد الضريبي (drawback) بدونه. ▪ ذلك بالإضافة إلى عدم توافر المفتشين الفنيين في المحافظات بسبب تدني مهارات العمالة في مكاتب المحافظات (الملاحظة 5- ملحق أ) 2-1-21 يتسلم المصدر خطاب مصلحة الرقابة الصناعية بعد توقيع مدير المصلحة عليه
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعة
الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة	35 يوما

المرحلة الرئيسية 2-2: ترتيب الفحص الخاص

كما يتبين من الشكل 4-10 فإن خطوة ترتيب الفحص الخاص تتم بمشاركة كل من:

- المصدر
- المفتش الخاص

الشكل 4-10: مخطط ترتيب الفحص الخاص

الشكل 4-11: مخطط إجراءات ترتيب الفحص الخاص

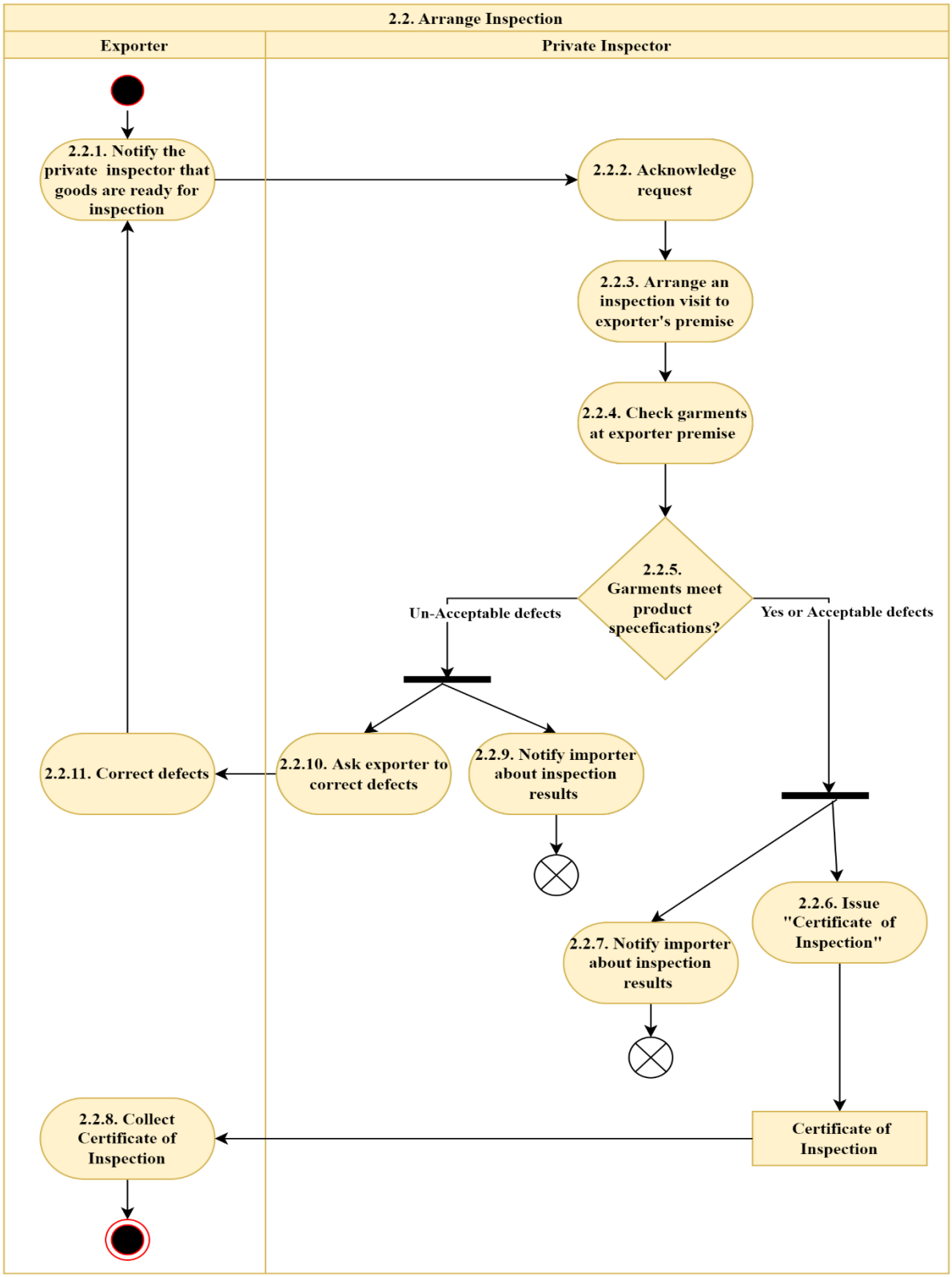

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-2 ترتيب الفحص الخاص***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المفتش الخاص
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	الانتهاء من عملية التصنيع وجاهزية المنتج للفحص
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-2- 1 يقوم المصدر بإخطار المفتش الخاص بجاهزية السلع للفحص 2-2-2 يتسلم المفتش الخاص الإخطار 2-2-3 يقوم المفتش بترتيب زيارة تفتيشية لمقر المصدر لفحص المفروشات المنزلية بصورة عشوائية 2-2-4 يقوم المفتش بزيارة مقر المصدر لفحص المفروشات المنزلية بصورة عشوائية 2-2-5 يقوم المفتش بفحص المفروشات والتأكد مما إذا كانت مطابقة للمواصفات أو بها عيوب 2-2-6 في حالة مطابقة المفروشات للمواصفات أو كان بها عيوب ضئيلة في الحدود المقبولة التي يسمح بها المشتري الأجنبي (المستورد)، يقوم المفتش بإصدار شهادة الفحصcertificate of inspection : - نظرا لأن الفحص يتم على عينة عشوائية، لا تعفي شهادة الفحص المصدر من المسؤولية الكاملة عن الشحنة بالكامل. - في بعض الحالات القليلة، لا يتفق المصدر مع العميل مباشرة وإنما عن طريق شركة مصدرة، وفي هذه الحالة تكون هي المسؤولة عن عملية الفحص، وتتولى فحص المفروشات بعد تصنيعها بالكامل بالإضافة إلى فحص الإجراءات بالكامل خطوة بخطوة الأمر الذي يكون أكثر أمانا بالنسبة للعميل. 2-2-7 يقوم المفتش بإخطار المشتري الأجنبي (المستورد) بنتائج الفحص 2-2-8 يتسلم المصدر شهادة الفحص 2-2-9 في حالة عدم مطابقة المفروشات للمواصفات يخطر المفتش المستورد بنتائج الفحص 2-2-10 في حالة عدم مطابقة المفروشات يطلب المفتش من المصدر تصحيح العيوب 2-2-11 يقوم المصدر بتصحيح العيوب ويخطر المفتش بجاهزية السلع لإعادة الفحص والتفتيش
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تقرير شهادة الفحص
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

المرحلة الرئيسية 2-3: حجز حاوية شحن

الشكل 4-12: مخطط حجز حاوية شحن

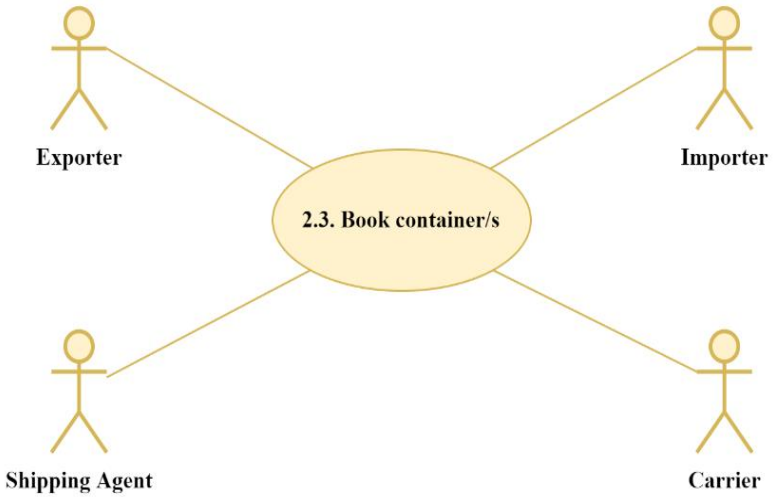

وفقا للشكل 4-12، تتضمن عملية "حجز حاوية الشحن" مشاركة كل من:

- المصدر
- المشتري الأجنبي (المستورد)
- وكيل الشحن
- شركة النقل (خط الشحن)

الشكل 4-13: مخطط إجراءات "حجز حاوية الشحن"

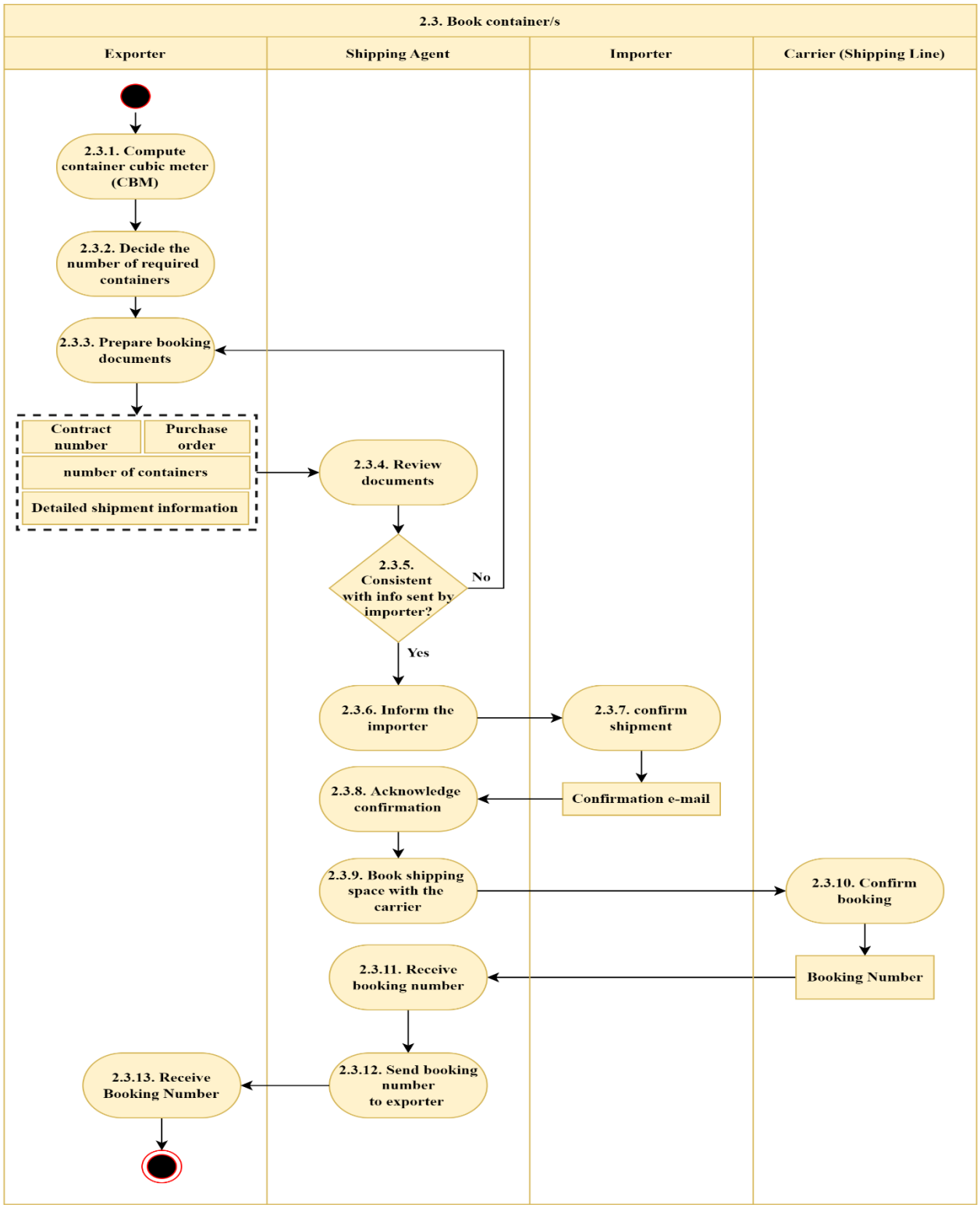

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-3 حجز حاوية الشحن***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ورسوم الانتفاع بها • الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2022 بشأن إجراءات دخول وخروج الشحنات • منشور إجراءات رقم (9) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الجمركية المنظمة لرسائل الأقمشة والمنسوجات والملابس الجاهزة • القانون رقم 73 لسنة 2019 بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي • القرار الوزاري رقم 296 لسنة 2011 بشأن الإلزام بالإنتاج والتداول طبقا لمعايير السلامة والتداول ومعايير البيانات للمنتجات النسيجية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • وكيل الشحن • المشتري الأجنبي (المستورد) • شركة النقل (خط الشحن)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون المصدر قد انتهى بالفعل من عملية التصنيع والتعبئة
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-3-1 يقوم المصدر بحساب حجم الحاوية بالمتر المكعب 2-3-2 بناء على حجم الحاوية بالمتر المكعب يحدد المصدر عدد الحاويات التي يحتاج لحجزها 2-3-3 يقوم المصدر بإعداد مستندات حجز الحاويات والتي تشمل: رقم العقد وأمر الشراء ومعلومات تفصيلية عن الشحنة - إذا كان اتفاق التصدير على أساس تحمل البائع التكلفة والتأمين والشحن أثناء النقل (on a Cif basis)، يتولى المصدر حجز الحاوية؛ أما إذا كان الاتفاق على أساس تحمل المشتري للمخاطر بمجرد الشحن (on fob basis)، يتواصل المصدر مع وكيل الشحن المسؤول عن حجز الحاوية. 2-3-4 يقوم وكيل الشحن بمراجعة المستندات لضمان توافق المعلومات مع تلك التي أرسلها المشتري الأجنبي (المستورد) من قبل. 2-3-5 في حالة عدم توافق المعلومات مع تلك التي أرسلها المشتري الأجنبي (المستورد) من قبل يقوم المصدر بإعداد المستندات مرة أخرى 2-3-6 في حالة توافق المعلومات مع تلك المرسلة من قبل المشتري الأجنبي (المستورد) يقوم وكيل الشحن بإخطار المشتري الأجنبي (المستورد) 2-3-7 يؤكد المشتري الأجنبي (المستورد) الشحنة ويرسل بريد إلكتروني بالتأكيد إلى وكيل الشحن مع كافة المعلومات التفصيلية الخاصة بالشحنة 2-3-8 يتسلم وكيل الشحن البريد الإلكتروني ويقر التأكيد 2-3-9 يبدأ وكيل الشحن في حجز مساحة شحن مع شركة النقل أو خط الشحن 2-3-10 تقوم شركة النقل (خط الشحن) بتأكيد الحجز وإصدار رقم حجز وإرساله لوكيل الشحن 2-3-11 يتسلم وكيل الشحن الرقم 2-3-12 يرسل وكيل الشحن رقم الحجز للمصدر 2-3-13 يتسلم المصدر رقم حجز الشحنة

معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على رقم حجز الشحنة التي قام المصدر بحجزها على خط الشحن
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعة واحدة

المرحلة الرئيسية 2-4: الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة

الشكل 4-14: مخطط الحصول على شهادة تصدير وتسلم حاوية فارغة

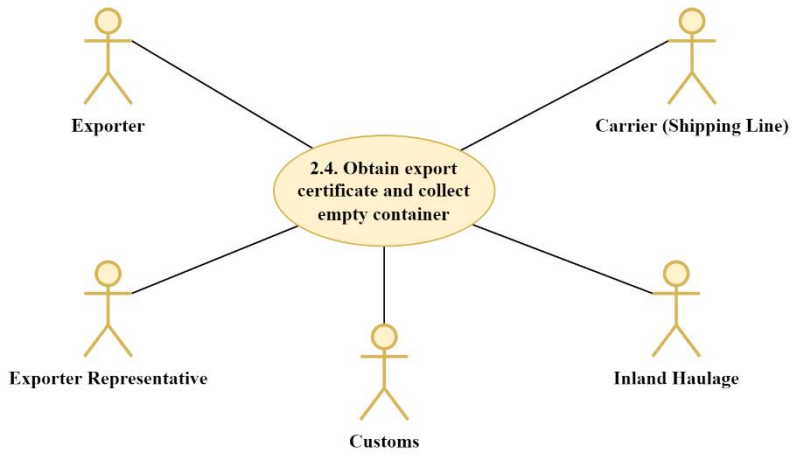

وفقا للشكل 4-14، تتم عملية الحصول على شهادة تصدير وتسلم حاوية فارغة بمشاركة كل من:

- المصدر
- ممثل المصدر
- الجمارك
- شركة النقل الداخليInland Haulage
- شركة النقل (خط الشحن) Carrier

الشكل 4-15 مخطط إجراءات الحصول على شهادة تصدير وتسلم حاوية فارغة

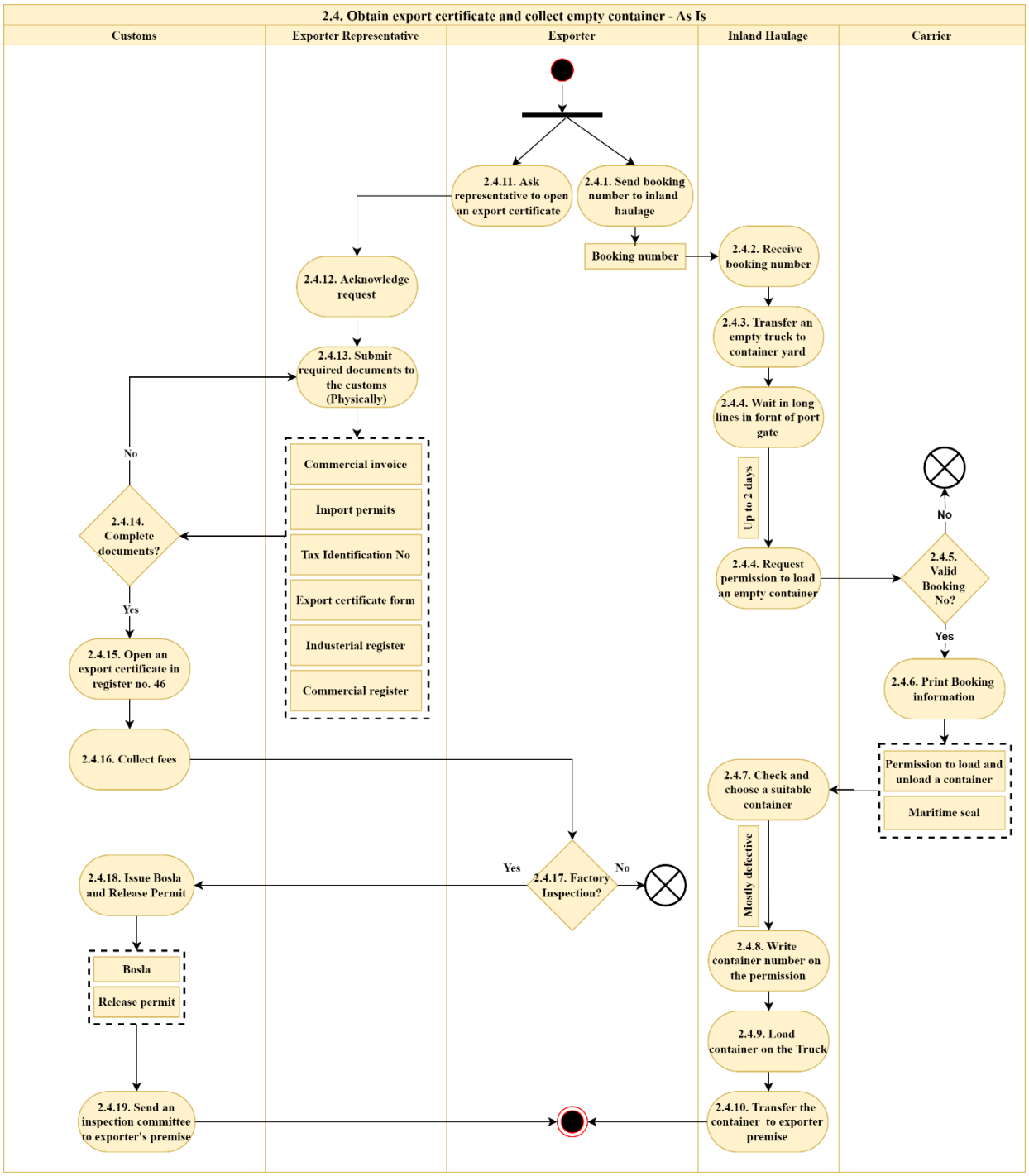

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-4 الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل الإقرار الجمركي الموحد SAD • الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الجمركي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • ممثل المصدر • الجمارك • شركة النقل الداخلي • شركة النقل (خط الشحن)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون المصدر قد أنهى بالفعل عملية التصنيع والتعبئة والتغليف • أن يكون قد تم حجز الحاوية بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-4-1 يرسل المصدر رقم الحجز لشركة النقل الداخلي 2-4-2 تتسلم شركة النقل الداخلي رقم الحجز الذي يتيح للشركة استلام الحاوية من خط الشحن 2-4-3 شركة النقل الداخلي تقوم بنقل سيارة شحن (مقطورة) فارغة إلى ساحة الحاويات لتحميل الحاويات الفارغة 2-4-4 شركة النقل الداخلي تطلب تصريح من شركة النقل (خط الشحن) لتحميل الحاويات على سيارة الشحن الداخلي (المقطورات) 2-4-5 شركة النقل (خط الشحن) تفحص صحة رقم الحجز ويتم إلغاء العملية إذا كان غير صحيح 2-4-6 إذا وجدت شركة النقل (خط الشحن) أن رقم الحجز صحيح تقوم بطبع البيانات الخاصة بالحجز • تصريح تحميل وتفريغ الحاوية • الختم/ السيل الملاحي Maritime Seal 2-4-7 شركة النقل الداخلي تفحص المستندات وتختار حاوية ▪ لا توجد شركات نقل آمنة؛ حيث إن معظم سيارات الشحن (المقطورات) في شركات الشحن قديمة ومتهالكة وتشهد أعطال مستديمة. ▪ لا تتوافر الحاويات باستمرار، فأحيانا يكون هناك حجز للشحن ولكن لا توجد حاويات بدون عيوب ▪ الحاويات دائما ما يكون بها عيوب: قطع أو ثقب أو رائحة غير مقبولة، وفي كثير من الأحيان تكون الحاوية مليئة بالأسماك أو الأعشاب ويجب تنظيفها جيدا وإزالة أي روائح قبل تحميل المفروشات لضمان عدم انتقال هذه الروائح إليها. ▪ هناك إدارة بالميناء تتبع خط الشحن الذي يتولى تنظيف الحاويات، ولكن عملها ورقي ومجرد رسميات ورقية بدون أي نتائج حقيقية. ▪ غالبا ما يتأخر عمل شركة النقل الداخلي بسبب عيوب الحاويات والحاجة لاستبدالها (مرة أو مرتين في الأسبوع)، وإذا تسلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء فعند إعادتها للميناء يفترض خط الشحن أن شركة النقل الداخلي هي المسؤولة عن هذه العيوب ويتم تحصيل غرامة إصلاح قدرها 500 دولار. ▪ هناك العديد من المشكلات في نظام غالبية خطوط الشحن، وعندما يتوجه السائق للساحة من أجل تحميل الحاوية لا يجد حاويات ويجبر على الانتظار.

	▪ تأخر وصول الحاويات الفارغة إلى الميناء يؤدي إلى تأخر شركات النقل الداخلي في استلامها وقد يستغرق توافر الحاويات 3 إلى 4 ايام. ▪ قد ينتظر السائق يوما كاملا لتحميل الحاوية في انتظار تخصيص سلطة الميناء للمعدات التي سيتم استخدامها لرفع الحاوية على الشاحنة، ويسري نفس الشيء على التحميل. 2-4-8 شركة النقل الداخلي تضع رقم الحاوية في التصريح 2-4-9 شركة النقل الداخلي تقوم بتحميل الحاوية الفارغة على الشاحنة 2-4-10 شركة النقل الداخلي تنقل الحاوية الفارغة إلى مقر المصدر 2-4-11 يطلب المصدر من ممثله أن يحصل على شهادة تصدير من الجمارك ▪ بعض الموانئ بدأت في تفعيل خدمات بوابة "نافذة" للحصول على شهادة التصدير ولكنها لا تعمل في جميع الموانئ حتى الآن، فضلا عن وجود اختلافات ين الموانئ 2-4-12 يقر ممثل المصدر بتسلمه الطلب 2-4-13يقدم ممثل المصدر المستندات المطلوبة للجمارك بما في ذلك: ▪ الفاتورة التجارية ▪ تصاريح الاستيراد ▪ رقم البطاقة الضريبية ▪ نموذج شهادة تصدير ▪ السجل التجاري ▪ السجل الصناعي 2-4-14 يتأكد مكتب الجمارك من اكتمال المستندات، وفي حالة عدم اكتمالها يقوم ممثل المصدر باستكمالها وإعادة تقديمها مرة أخرى 2-4-15 في حالة اكتمال المستندات يتم فتح ملف شهادة تسجيل للمصدر لدى السجل (رقم 46) يسجل به كافة معلومات الشحنة 2-4-16 يحصل مكتب الجمارك الرسوم 2-4-17 يقرر المصدر إذا ما كان سيتم الفحص في المصنع أم في الميناء، في حالة ما قرر ان يتم الفحص في الميناء تنتهي العملية عند هذه النقطة، ويتنقل إلى الخطوة التالية مباشرة ألا وهي (تحميل الحاوية/ الكونتينر) 2-4-18 إذا قرر المصدر القيام بالفحص في المصنع، يقوم مكتب الجمارك بإصدار المستندات اللازمة وهي: ▪ تصريح الإفراج ▪ بوصلة: مستند يتضمن معلومات تفصيلية عن المصدر المصري، والمشتري الأجنبي (المستورد)، والشحنة 2-4-19 ترسل الجمارك لجنة الفحص إلى مقر المصدر بناء على طلبه
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• أن يكون المصدر قد سجل معلومات الشحنة الخاصة به على منصة النظام • أن يكون المصدر قد أعد حاوية فارغة للمرحلة التالية لتحميلها بالسلع • أن يكون المصدر قد حصل على الختم/السيل الملاحي على الحاوية Maritime seal
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	5 ساعات مباشرة و3 أيام بشكل غير مباشر[3]

[3] الوقت غير المباشر هو الوقت الذي تستغرقه عملية تحميل ونقل الحاوية من الميناء إلى المصنع ثم العودة بها إلى الميناء مرة أخرى بعد تحميلها.

المرحلة الرئيسية 5-2: قائمة السبع نقاط Check 7 points وتحميل البضائع في الحاوية

الشكل 4-16: مخطط قائمة السبع نقاط وتحميل البضائع في الحاوية

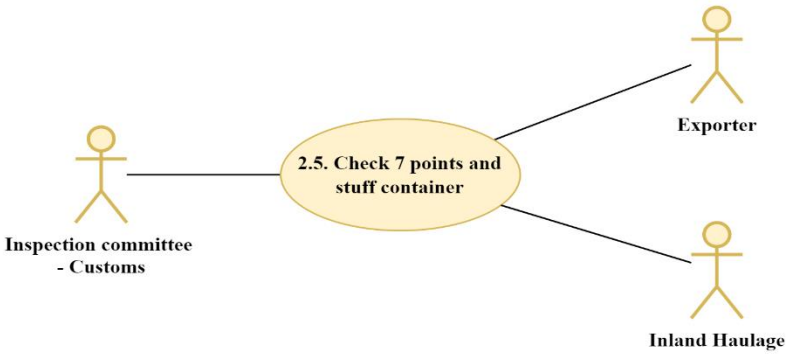

وفقا للشكل 4-16 تستلزم هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- لجنة الفحص الجمركي
- شركة النقل الداخلي

الشكل 4-17: مخطط إجراءات قائمة النقاط السبع وتحميل البضاعة في الحاوية

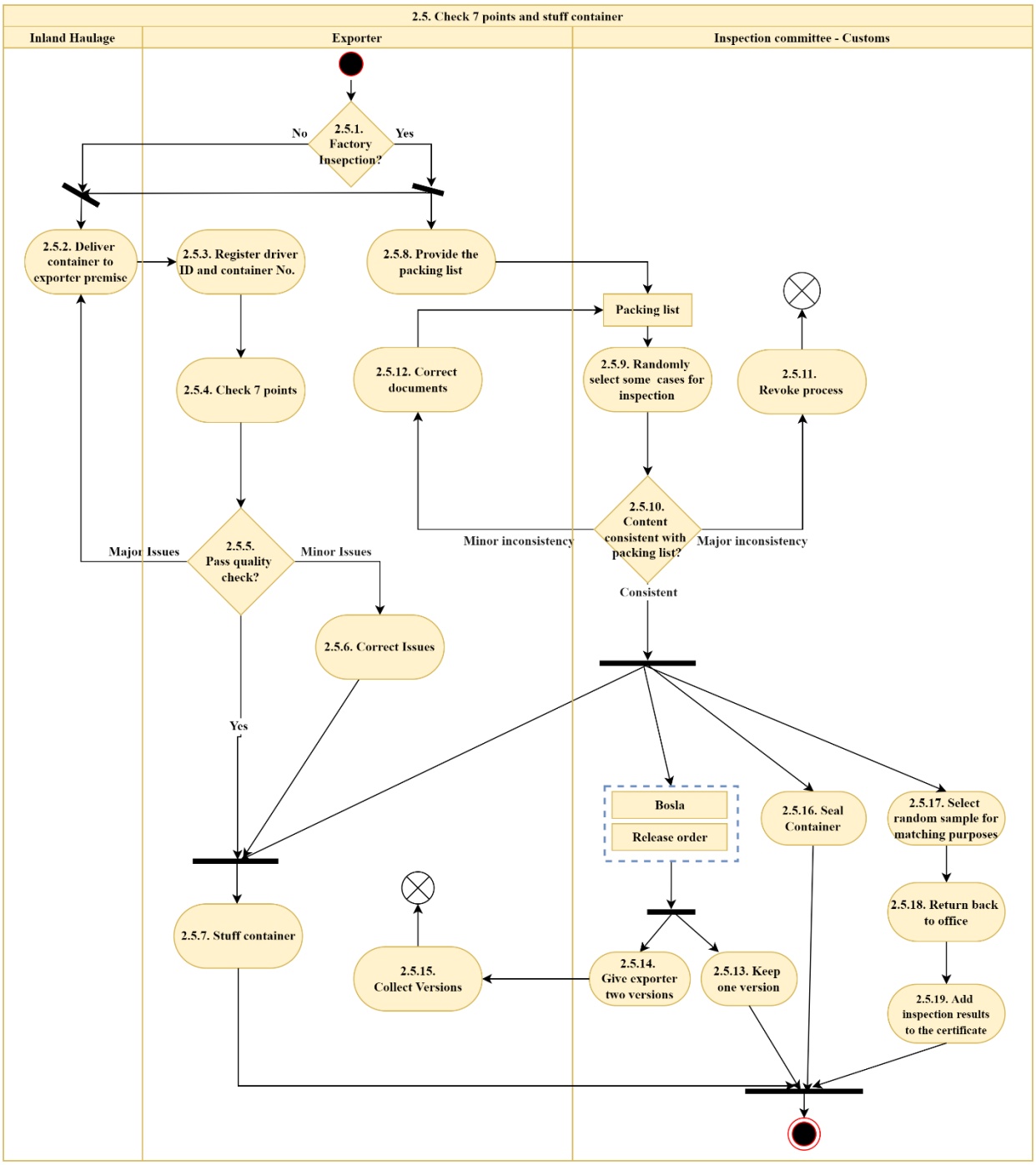

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-5 قائمة السبع نقاط وتحميل السلع في الحاوية***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل إقرار الجمارك الموحدة SAD • القرار الجمهوري رقم 106 لسنة 2000 بتسهيل إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة • الكتاب الدوري رقم 20 لسنة 2020 بشأن إجراءات الجمارك "بوصلة" • الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الجمركي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • لجنة الفحص الجمركي • شركة النقل الداخلي
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• انتهاء المصدر من عملية التصنيع والتغليف • نقل الحاويات بالفعل للمصنع • فتح شهادة تصدير بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-5-1 تختلف الإجراءات وفقا لقرار المصدر إجراء الفحص في المصنع أو الميناء 2-5-2 في الحالتين، تقوم شركة النقل الداخلي بتسليم حاوية فارغة لمقر المصدر 2-5-3 يسجل المصدر هوية السائق ورقم الحاوية الفارغة 2-5-4 يفحص المصدر قائمة السبع نقاط ويتأكد أن الحاوية بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو أضرار كالثقوب أو الرائحة الكريهة وأن سقفها وجوانبها سليمة • دائما ما يكون هناك عيوب في الحاويات: قطع أو ثقوب أو رائحة غير مقبولة 2-5-5 إذا ظهرت عيوب مهمة خلال الفحص يتم إعادتها لخط الشحن عن طريق النقل الداخلي واختيار حاوية أخرى. • غالبا ما يتأخر عمل شركة النقل الداخلي بسبب وجود عيوب في الحاويات والحاجة لاستبدالها (مرة أو مرتين أسبوعيا) وإذا استلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء، يفترض خط الشحن، عند إعادتها إلى الميناء، أن شركة النقل الداخلي هي المسؤولة عن هذه العيوب، ويتم فرض غرامة إصلاح تصل إلى 500 دولار. 2-5-6 إذا تبين من الفحص وجود مشكلات بسيطة، يقوم المصدر بتصحيحها والانتقال إلى الخطوة التالية. 2-5-7 في حالة عدم ظهور مشكلات أثناء الفحص، وكانت حالة الحاوية تستوفي الشرط المحدد في قائمة السبع نقاط، يمكن للمصدر تحميل السلع في الحاوية. 2-5-8 قد يقرر المصدر إجراء الفحص في المصنع، وفي هذه الحالة يكون عليه أن يقدم للجنة الفحص قائمة العبوة للشحن كأساس للفحص، حيث يكون مدون على كل عبوة رقم معين والمواصفات والقياسات. - تذهب اللجنة إلى المصنع لفحص السلع قبل تحميلها لتجنب تفريغها وفحصها في ميناء الشحن. إلا أنه قد يتم إعادة الفحص مرة أخرى عند بوابة الميناء. أما بالنسبة للمناطق الحرة، فيتم إجراء الفحص الجمركي عند بوابة المنطقة الحرة. 2-5-9 يقوم المفتش باختيار عينات عشوائية لفحصها بغية التحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة في المستندات

	- ما لم يدفع المصدر أو من يمثله رشوة إجبارية (بمتوسط 500 جنيه)، تقوم لجنة الجمارك التالية بتشديد فحص البضائع بطريقة قد تعرضها للتلف أو تأخير التسليم في الميناء - لا يوجد معايير واضحة لخدمات الفحص من أي جهة، وتحديدا، لا تضع الجمارك حدا أقصى لمدة الفحص أو معلومات حول نسبة الفحص المادي 2-5-10 إذا أظهر الفحص مطابقة المحتويات مع قائمة العبوة يتم الانتقال لإعداد المستندات: - بوصلة - أمر الإفراج 2-5-11 أما إذا أسفرت نتيجة الفحص عن مشكلات كبيرة فيتم إلغاء الإجراءات ويكون على المصدر إعداد الشحنة من جديد 2-5-12 في حالة ظهور مشكلات بسيطة أثناء الفحص، يقوم المصدر بتصحيحها وإعادة الفحص مرة أخرى 2-5-13 يحتفظ المفتش بنسخة واحدة من المستندات (بوصلة وأمر الإفراج) 2-5-14 يقوم المفتش بتسليم المصدر نسختين من المستندات 2-5-15 يتسلم المصدر نسخ المستندات 2-5-16 تقوم لجنة الفحص بوضع السيل الملاحى 2-5-18 يعود المفتش إلى مكتب الجمارك 2-5-19 يضيف المفتش نتائج الفحص إلى شهادة التصدير
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الانتهاء من تحميل السلع على الحاوية وختمها وترقيمها مع الحصول على المستندات اللازمة لإتمام الخطوة التالية (بوصلة وأمر الإفراج)
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	▪ 6 ساعات (على افتراض عدم وجود عيوب في الحاوية) ▪ المدفوعات غير الرسمية (نقود/ سلع)

المرحلة الرئيسية 2-6: نقل الحاوية إلى الميناء

الشكل 3-18: مخطط عملية نقل الحاوية إلى الميناء

وفقا للشكل 3-18، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- الجمارك
- شركة النقل (خط الشحن)
- شركة النقل الداخلي

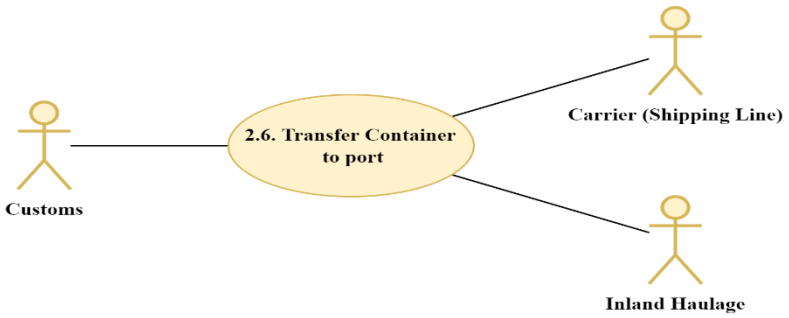

الشكل 3-19: مخطط إجراءات نقل الحاوية إلى الميناء

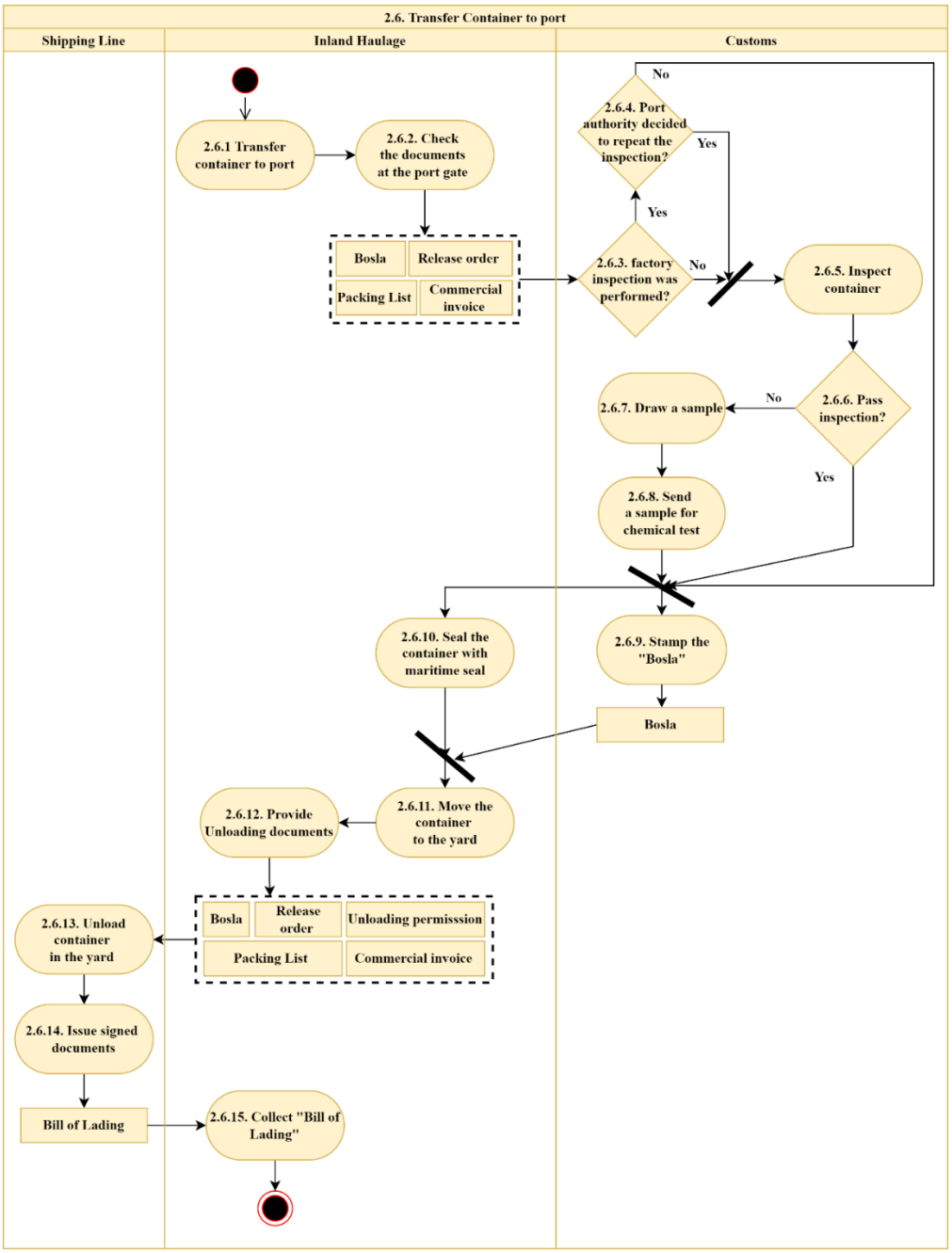

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-6 نقل الشاحنة إلى الميناء*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قرار جمهوري رقم 106 لسنة 2000 بتسهيل إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات • الكتاب الدوري رقم 20 لسنة 2020 بشأن الجمارك "بوصلة" • قرار وزير المالية رقم 40 لعام 2017 بشأن البيان الجمركي الموحد SAD • منشور الإجراءات رقم 24 لعام 2017 بشأن المسارات المستخدمة والمستحدثة للإفراج الجمركي • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• خط الشحن • شركة النقل الداخلي • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• تحميل الحاوية بالبضائع وختمها بالسيل الملاحي • ملء البيانات التفصيلية عن الشحنة في نموذج "بوصلة"
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-6-2 شركة النقل الداخلي تنقل الحاويات إلى الميناء - ازدحام الشاحنات وطول المدة التي تستغرقها لدخول الميناء أو الخروج منها، حيث لا يتم فتح جميع بوابات الميناء أمام الشاحنات، وغالبا ما يتم تشغيل بوابتين فقط من أصل 5 بسبب عدم كفاية موظفي الجمارك - يغلق الميناء أمام الحاويات الساعة 11 ليلا، وفي حالة وجود مباراة كرة قدم أو ظرف شخصي لموظفي البوابة قد يغادرون العمل الساعة 7 أو 9 ليلا. - يشكل موظفو الأمن عند بوابات الميناء وداخلها عقبة شديدة؛ حيث لا يسمح بدخول أو خروج الشاحنة بدون دفع إكرامية، وتتحدد أولوية الوقوف في الصف في انتظار تفريغ الحاويات بحسب حجم الإكرامية المدفوعة. بالإضافة إلى أن العاملين بوزارة الداخلية قد يمنحون الأسبقية لمن يدفع إكرامية أكبر خلال عملية التفريغ، وإذا اعترض أي سائق في الصف يتم سحب رخصته ومن ثم يصمت الجميع أو يدفعون. 2-6-2 مكتب الجمارك يفحص المستندات المقدمة من شركة النقل الداخلي عند بوابة الميناء قبل دخول رصيف الميناء ويتأكد من مطابقة رقم الختم/ السيل الملاحي مع الوارد في نموذج بوصلة والمستندات الأخرى بما في ذلك ما يلي: - أمر الإفراج - قائمة العبوة - الفاتورة التجارية 3-6-2 تقوم جمارك الميناء بالتأكد من فحص المنتجات في المصنع أو الميناء 4-6-2 حتى لو كانت الشحنة قد تم فحصها في المصنع من قبل، يظل لإدارة التفتيش بالميناء الحق في فتح الختم/ السيل وفحص نفس السلع مرة أخرى 5-6-2 إذا لم يتم الفحص في المصنع أو تم ولكن جمارك الميناء قررت إعادته، تقوم بفحص المفروشات مقابل المواصفات الواردة في المستندات 6-6-2 تقرر جمارك الميناء نتائج الفحص - يدفع المصدر "إكرامية إجبارية مرة أخرى" وإلا سيحاول موظفو الجمارك افتعال أي مشكلة كذريعة لفحص البضائع وتفريغ الحاوية - يفتح موظف الجمرك أحد صناديق المنتجات المصدرة لفحصها وفي الغالب لا يعيده ويحتفظ به لنفسه (إكرامية إجبارية)

	2-6-7 في حالة عدم مطابقة الصندوق للمواصفات الواردة في المستندات، يسحب موظف الجمرك عينة من الحاوية لفحصها 2-6-8 ترسل اللجنة الجمركية العينة إلى المعمل لعمل اختبار فني من قبل الجهة المختصة "صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات." - عند هذه النقطة تتواصل اللجنة مع اللجنة الجمركية الأولى التي قامت بفحص الحاوية في المصنع (مقر المصدر) وتبلغها بأن نتائج الفحص كانت غير دقيقة وأنها سترسل عينة للاختبار الكيميائي (يستغرق التحليل نحو 4 أيام) - وإذا أظهر التحليل أن السلع المصدرة غير مطابقة لما تم استيراده (أنواع مختلفة من المواد)، توقع الجمارك غرامة على المصدر بتهمة التهرب والاحتيال تقدر بـ 25٪ من قيمة الصادرات، كما يتم تغريمه 4% من قيمة الصادرات عن كل شهر من تاريخ استيراد المواد الخام، ثم يكون عليه بعد ذلك دفع الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. 2-6-9 إذا لم تكن هناك حاجة للفحص في الميناء أو لم يسفر الفحص عن أي مخالفات: 2-6-10 يقوم موظف الجمرك بختم نموذج بوصلة، وختمها بالسيل الملاحي ويعطيه لوكيل الشحن (شركة النقل الداخلي) 2-6-11 شركة النقل الداخلي تنقل الحاوية لساحة خط الشحن المحجوز 2-6-12 تقدم شركة النقل الداخلي المستندات اللازمة لإثبات أن الحاوية في مكانها وجاهزة لتفريغها، وتشمل ما يلي: ▪ نموذج بوصلة ▪ أمر الإفراج ▪ تصريح تفريغ الحاوية ▪ قائمة العبوة ▪ الفاتورة التجارية 2-6-13 يقوم خط الشحن بتفريغ الحاوية في الساحة ▪ يجب وزن الحاويات بواسطة خط الشحن قبل تحميلها على السفينة لتحديد حجم الشحنة بدقة، وفي معظم الحالات لا يمكن تشغيل جميع الموازين بسبب عدم وجود عدد كاف من الموظفين بالميناء، وأحيانا قد تستغرق عملية الوزن يوما كاملا. ▪ أحيانا تتأخر السفن ويضطر العميل لدفع رسوم تخزين وغرامات رغم أن التأخير خارج عن إرادته ويرجع إلى خط الشحن نفسه. 2-6-14يصدر خط الشحن المستندات الموقعة وبوليصة الشحن. 2-6-15تقوم شركة النقل الداخلي بتسلم بوليصة الشحن • يتم إرسال بوليصة الشحن للمستورد مع باقي المستندات أو إلى البنك أو تظل في حوزة خط الشحن وإصدارها تيليكس ريليس (telex release)
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• تفريغ الحاوية على خط الشحن • حصول المصدر على بوليصة الشحن
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	▪ 6 ساعات بشكل مباشر ▪ يومان بشكل غير مباشر ▪ مدفوعات غير رسمية

المرحلة الرئيسية 2-7: مناولة الحاوية وتخزينها في السفينة

الشكل 4-20: مخطط مناولة الحاوية وتحميل السفينة

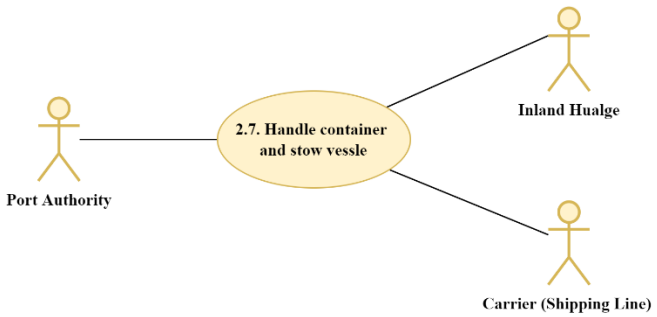

كما يتبين من الشكل 4-20، تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- سلطة الميناء
- خط الشحن
- شركة النقل الداخلي

الشكل 4-21: مخطط إجراءات مناولة الحاوية وتحميل السفينة

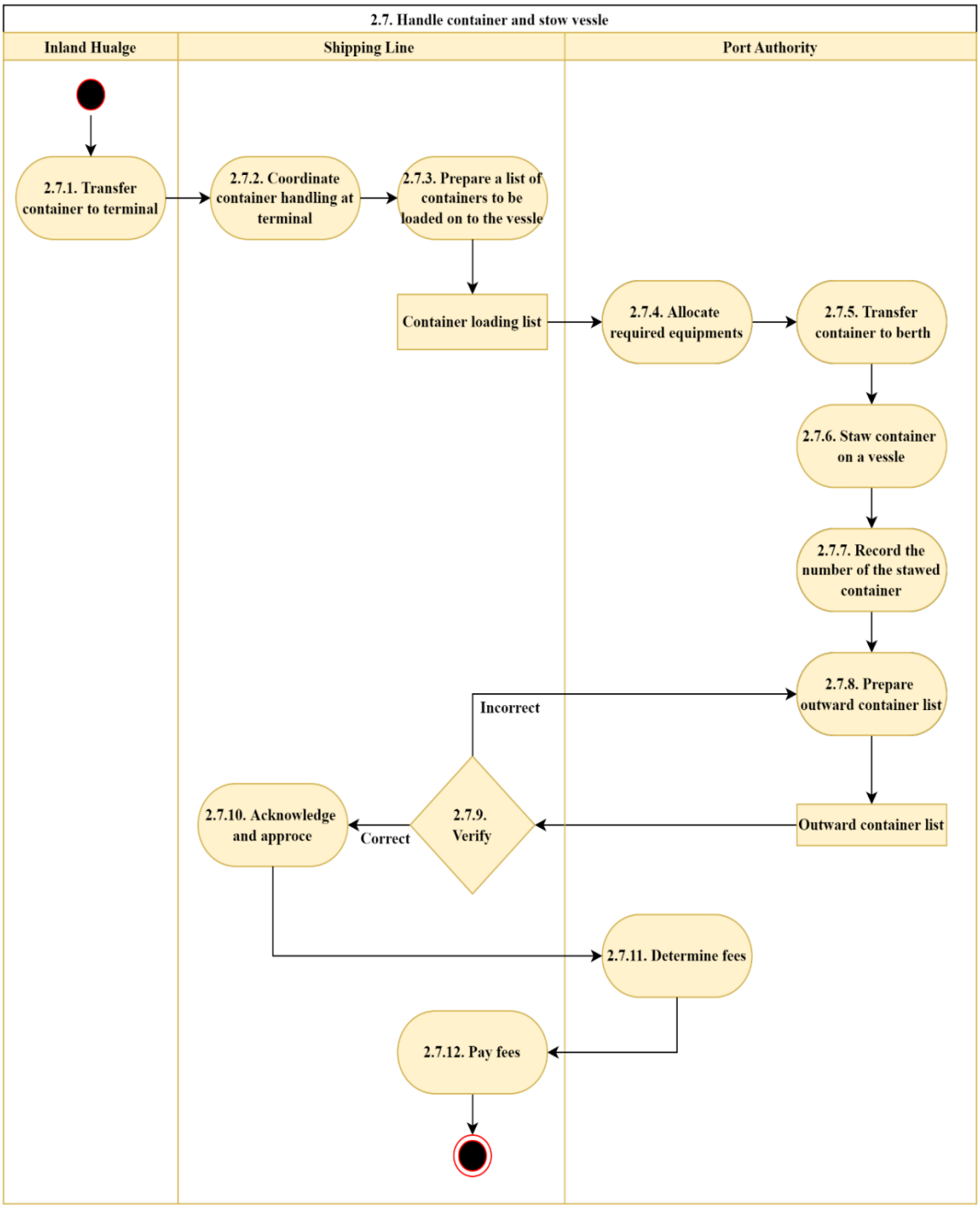

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-7 مناولة الحاوية وتحميل السفينة*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	- القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها. - الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2022 بشأن دورة إجراءات الشحنات الواردة والصادرة - نشرة الإجراءات رقم 9 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الجمركية المنظمة لشحنات الأقمشة والمنسوجات والملابس الجاهزة - القانون رقم 73 لسنة 2019 بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي - القرار الوزاري رقم 296 لسنة 2011 بشأن الإلزام بالإنتاج والتداول طبقا لمعايير السلامة والتداول ومعايير البيانات للمنتجات النسيجية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- خط الشحن - شركة النقل الداخلي - سلطة الميناء
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• ختم الحاوية بالفعل بالسيل الملاحي وتفريغها في ساحة الشحن
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-7-1 تقوم شركة النقل الداخلي بنقل الحاوية إلى الميناء 2-7-2 يقوم خط الشحن بتنسيق عملية المناولة في الميناء 2-7-3 يقوم خط الشحن بإعداد قائمة بالحاويات التي سيتم تحميلها على السفينة، وتسلم قائمة تحميل الحاويات إلى سلطة الميناء . 2-7-4 تخصص سلطة الميناء المعدات المطلوبة لتحميل الحاويات 2-7-5 تنقل سلطة الميناء الحاوية إلى مكان الإنزال باستخدام المعدات 2-7-6 تحمل سلطة الميناء الحاوية على السفينة 2-7-7 تسجل سلطة الميناء رقم الحاويات التي تم تحميلها 2-7-8 تقوم سلطة الميناء بإعداد قائمة الحاويات الصادرة 2-7-9 يتحقق خط الشحن من القائمة الصادرة، وإذا كانت غير صحيحة، يرجع إلى سلطة الميناء لإعداد القائمة مرة أخرى 2-7-10 إذا كانت القائمة صحيحة، يقوم خط الشحن باعتمادها والموافقة عليها 2-7-11 تحدد سلطة الميناء رسوم الخدمة التي يجب أن يدفعها خط الشحن 2-7-12 يدفع خط الشحن رسوم الخدمة، وإلا يكون على سلطة الميناء إعداد القائمة مرة أخرى
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تحميل الحاوية على السفينة
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

العملية الرئيسية 2-8: إعداد المستندات التي يطلبها المشتري الأجنبي (المستورد)

الشكل 4-22: مخطط إعداد المستندات التي يطلبها المشتري الأجنبي (المستورد)

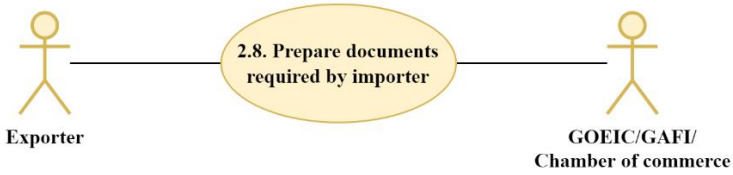

وفقا للشكل 4-22 تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة/ الغرفة التجارية

الشكل 4-23: مخطط إجراءات إعداد المستندات التي يطلبها المستورد

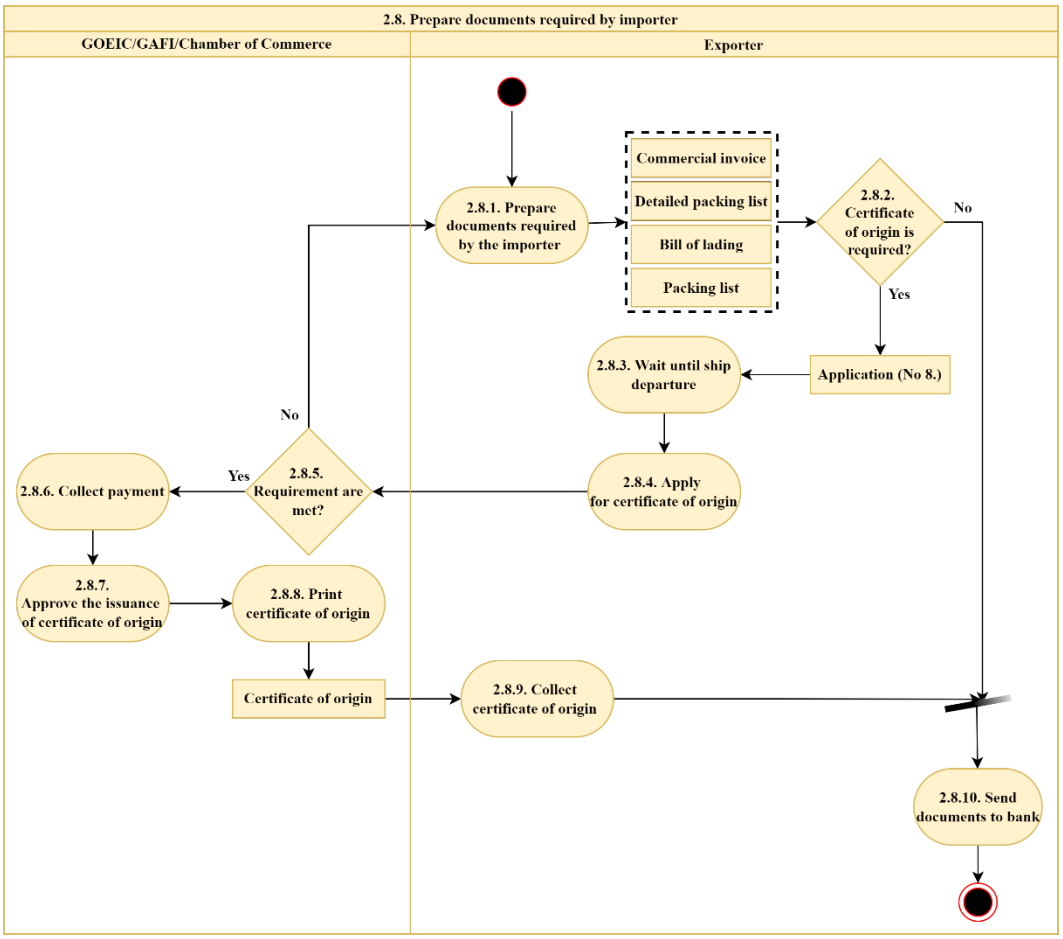

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-8 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القرار الجمهوري رقم 1770 لسنة 1971 بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات الواردات • الاتفاقيات التجارية التي لديها بنود خاصة بشهادات المنشأ
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للمناطق الحرة/ الغرف التجارية
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون لدى المصدر حساب مفعل للخدمات الإلكترونية على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-8-1 يعد المصدر المستندات المطلوبة من قبل المشتري الأجنبي (المستورد) وتشمل: - فاتورة تجارية - قائمة العبوة التفصيلية - بوليصة الشحن - قائمة العبوة 2-8-2 إذا لم يطلب المشتري الأجنبي (المستورد) شهادة منشأ، يقوم المصدر بإعداد المستندات المذكورة فقط 2-8-3 إذا طلب المشتري الأجنبي (المستورد) شهادة منشأ، يتقدم المصدر بطلب للحصول عليها وينتظر لحين مغادرة السفينة للميناء 2-8-4 يتقدم المصدر بطلب للحصول على الشهادة من أحد الجهات التالية: - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (نموذج الطلب رقم 8) وذلك بالنسبة للدول المستوردة الأطراف في اتفاق تجارة يتضمن بنود خاصة بقواعد المنشأ ▪ عملية تقديم الطلبات للحصول على شهادة المنشأ من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات غير مميكنة بالكامل، ورغم أن الطلب يتم تقديمه إلكترونيا عبر الموقع الإلكتروني للهيئة إلا أنه يتعين على المصدر أيضا كتابة الطلب يدويا لدى مقر الهيئة - بالنسبة للشركات العاملة بالمناطق الحرة فتتقدم بالطلب للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - أما الشركات الأخرى فتتقدم بالطلب للغرف التجارية 2-8-5 إذا لم يتم استيفاء شروط إصدار الشهادة يكون على المصدر إعداد المستندات مرة أخرى 2-8-6 إذا كانت شروط إصدار الشهادة مستوفاة، تقوم الجهة المعنية بتحصيل المدفوعات 2-8-7 تقر الجهة المعنية بالطلب وتوافق على إصدار الشهادة 2-8-8 تطبع الجهة المعنية شهادة المنشأ 2-8-9 يتسلم المصدر الشهادة - وفقا للموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، فإن الحصول على شهادة المنشأ لا يستغرق أكثر من 10 دقائق، ولكن وفقا للمصدرين، يستغرق الأمر يومين للحصول عليها 2-8-10 يقدم المصدر شهادة المنشأ مع باقي المستندات للبنك
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول علي شهادة المنشأ وإعداد كافة المستندات التي يطلبها المشتري الأجنبي (المستورد)
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	▪ يوما واحدا ▪ يومان إذا طلب المصدر استخراج شهادة منشأ

المرحلة الرئيسية 2-9: تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير

الشكل 4-24: مخطط تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير

وفقا للشكل 4-24 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- ميناء الشحن النهائي
- الميناء الجاف

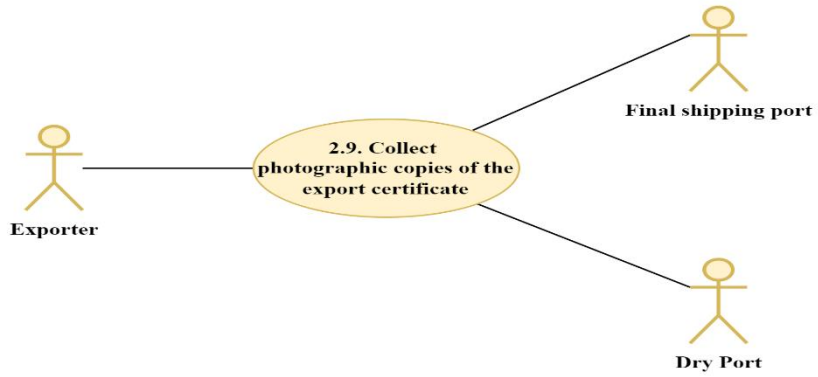

الشكل 4-25 مخطط إجراءات تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير

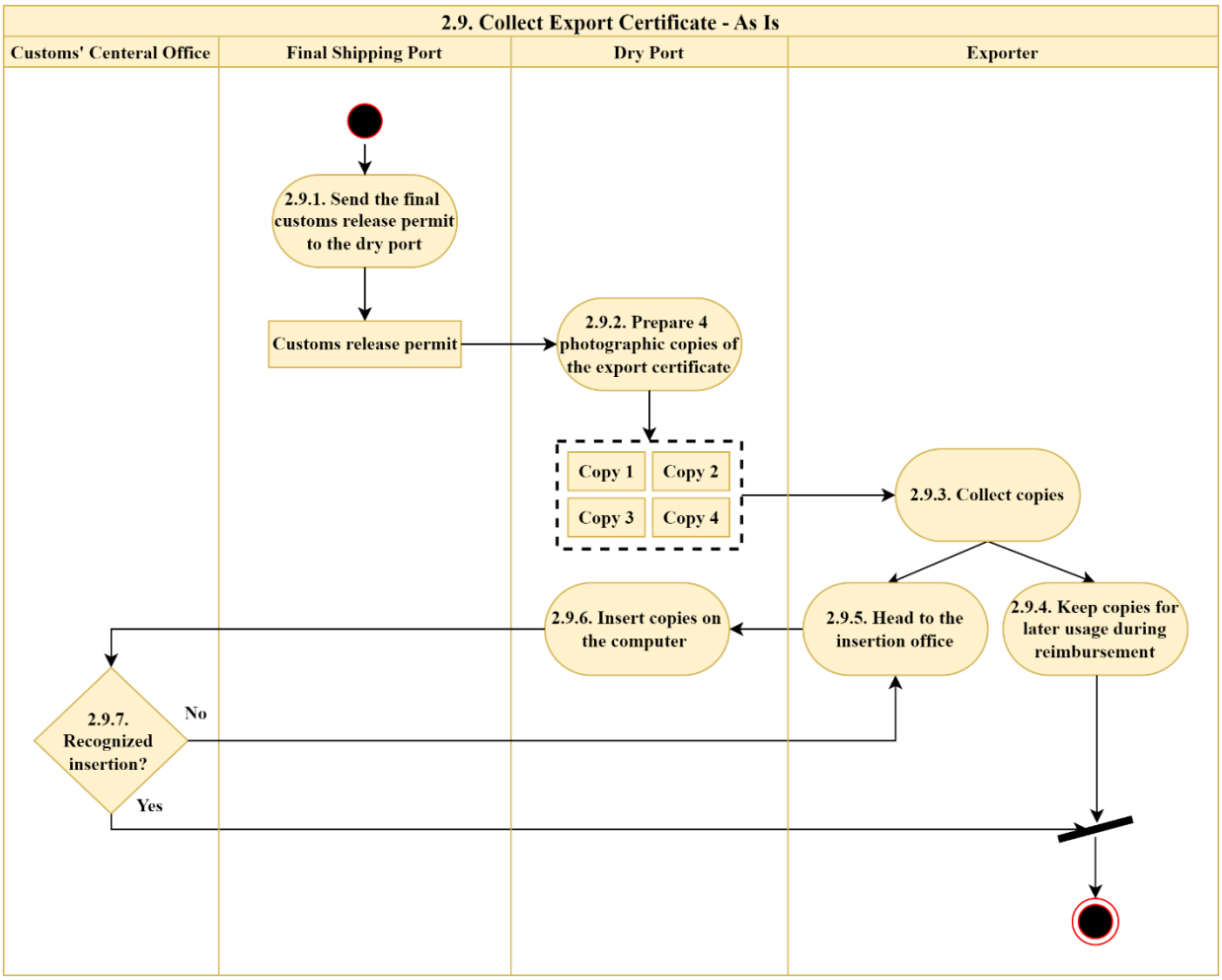

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-9 تسلم نسخ ضوئية من شهادة التصدير***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- ميناء الشحن النهائي - الميناء الجاف - المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	- تحرك الشحنة بالفعل من الميناء - تصريح الإفراج الجمركي النهائي لإرساله من ميناء الشحن للميناء الجاف
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-9-1 ميناء الشحن النهائي ترسل تصريح الإفراج الجمركي النهائي (عن الصادرات) للميناء الجاف • تتعامل الشركات مع الموانئ الجافة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر لتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت الذي تستغرقه. ويقوم بعض الشركات بالتصدير عن طريق أكثر من ميناء واحد: الإسكندرية، السخنة ودمياط، وبالتالي فإن التعامل مع ميناء جاف واحد بصرف النظر عن الميناء النهائي للشحنة سوف يعمل على تسهيل الإجراءات على المصدر (إجراء جميع المعاملات في مكان واحد حتى لو أن السلع يتم تصديرها من عدة موانئ مختلفة). • لكن المشكلة في تأخير إرسال تمام التصدير (إقرار من الميناء النهائي بأن الحاوية خرجت من الميناء بالفعل) من الميناء النهائي للميناء الجاف لفترة قد تستغرق حتى 3 شهور في بعض الحالات، ومن ثم يتأخر الحصول على نسخ ضوئية من شهادة التصدير من الميناء الجاف. • بدون إرسال تمام التصدير من الميناء النهائي للميناء الجاف، لا يتم إصدار شهادة التصدير • لا يجب أن يستغرق تأكيد التصدير كل هذا الوقت وغير معلوم سبب كل ذلك التأخير 2-9-2 الميناء الجاف يعد 4 نسخ ضوئية من شهادة التصدير 2-9-3 يتسلم المصدر النسخ 2-9-4 يحتفظ المصدر بهذه النسخ لاستخدامها فيما بعد عند إنهاء خطاب الضمان واسترداد مستحقاته 2-9-5 في نفس الوقت يتجه المصدر لمكتب الإدراج في الميناء الجاف لتسجيل النسخ على الكومبيوتر 2-9-6 يقوم مكتب التسجيل بتسجيل النسخ على الكومبيوتر - عادة ما يكون المكتب شديد الازدحام - في معظم الحالات يضطر المصدر لدفع إكرامية إجبارية لتسريع الإجراءات 2-9-7 في بعض الحالات عند التقدم لاسترداد المدفوعات أو المحاولة لتسوية خطاب الضمان يكتشف المصدر عدم ظهور ما تم تسجيله على الكومبيوتر في مكتب الجمارك المركزي، وفي هذه الحالة يضطر هو أو من يمثله للعودة إلى الميناء الجاف لإعادة تسجيل النسخ على الكومبيوتر والتأكد من تسجيلها وحفظها عليه بشكل صحيح.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على 4 نسخ ضوئية من شهادة التصدير
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	90 يوما في المتوسط

المرحلة الرئيسية 2-10: تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

الشكل 4-26: تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

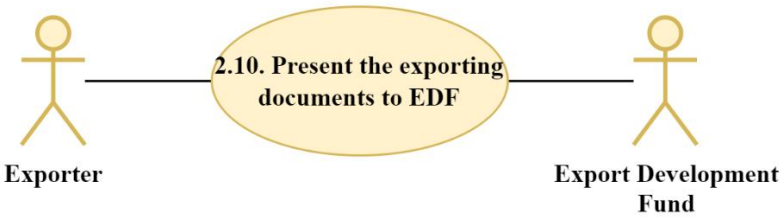

وفقا للشكل 4-26، فإن تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات يتم بمشاركة كل من:

- المصدر
- صندوق تنمية الصادرات

الشكل 4-27: مخطط إجراءات تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

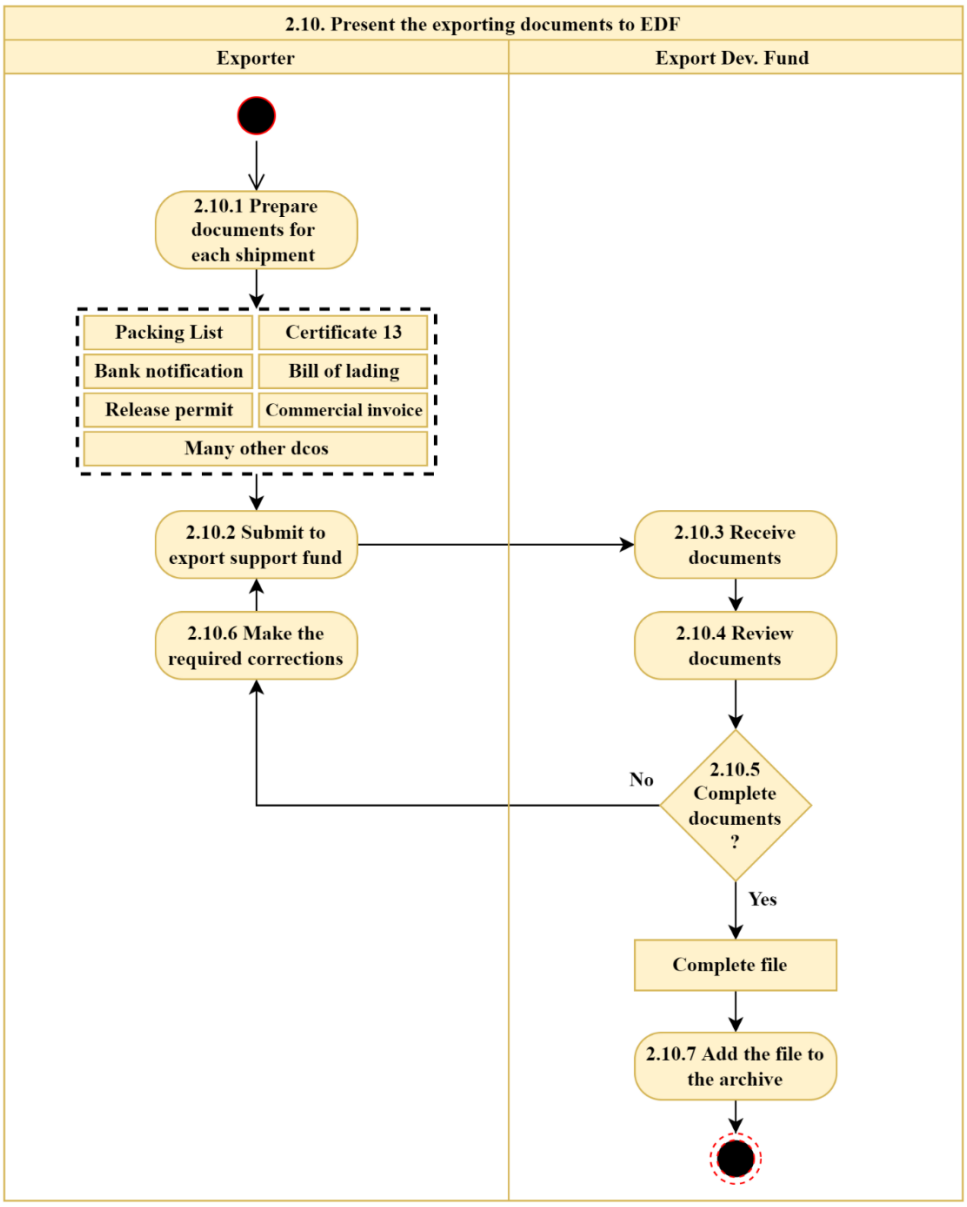

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-10 تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	برنامج رد أعباء الصادرات المعلن وقواعده التنظيمية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • صندوق تنمية الصادرات
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن تكون الشركة مسجلة لدى صندوق تنمية الصادرات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-10-1 يقوم المصدر بإعداد مستندات مفصلة لكل شحنة، تشمل: - نموذج الطلب - الفاتورة التجارية - تصريح الإفراج الجمركي - فاتورة الشحن - قائمة العبوة - إخطار من البنك موضحا به أن الشركة لديها حساب مصرفي بالعملة المحلية لدى أحد البنوك المصرية وبقبول التحويلات إليه - شهادة التصدير - فاتورة النقل - الإقرار الجمركي الموحد للصادرات - شهادة الأيزو - صورة من السجل التجاري 2-10-2 يقدم المصدر المستندات إلى صندوق تنمية الصادرات 3-10-2 يتسلم الصندوق المستندات 4-10-2 يقوم الصندوق بإرسالها إلى اللجنة المختصة لمراجعتها 5-10-2 إذا كانت هناك حاجة لتصحيح المستندات يقوم الصندوق بإخطار المصدر بذلك 6-10-2 يقوم المصدر بإجراء التصحيحات اللازمة ثم يعيد تقديم المستندات بعد تصحيحها 7-10-2 إذا كان الملف مكتملا أو تم إجراء التصحيحات اللازمة يقوم الصندوق بإضافة الملف إلى الأرشيف وهكذا يصبح المصدر مؤهلا لاسترداد المدفوعات الخاصة بهذه الشحنة تحديدا بمجرد إطلاق وزارة المالية مبادرة لرد أعباء الصادرات في المستقبل.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	إدراج المصدر في قائمة المصدرين المستحقين لاسترداد نقودهم
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	15 يوما

المرحلة الرئيسية الثالثة: الدفع

تنقسم مرحلة الدفع في مجال صادرات المفروشات المنزلية إلى مستويين؛ حيث يتم في البداية ضمان الدفع وتحصيل المدفوعات من المشتري على افتراض أن دفع ثمن المفروشات يتم باستخدام خطاب ائتمان كما يحدث في باقي أنحاء العالم.

أما المستوى الثاني فهي المدفوعات المحلية من خلال نظام الدروباك أو إنهاء خطاب ضمان في حالة نظام السماح المؤقت والذي يتم تطبيقه فقط على المنشآت العاملة في الداخل (الملاحظة الثالثة - الملحق أ) وفي النهاية يتم الحصول على مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات.

وكما يتبين من الشكل 4-28 فإن مرحلة الدفع تتضمن 4 إجراءات رئيسية تتعلق بكيفية التقدم بطلب للحصول على خطاب ائتمان، واستخدامه في تحصيل المدفوعات مقابل السلع، والحصول على مدفوعات الدروباك، وأخيرا المطالبة برد أعباء الصادرات.

الشكل 4-28: مخطط الإجراءات الرئيسية في مرحلة الدفع

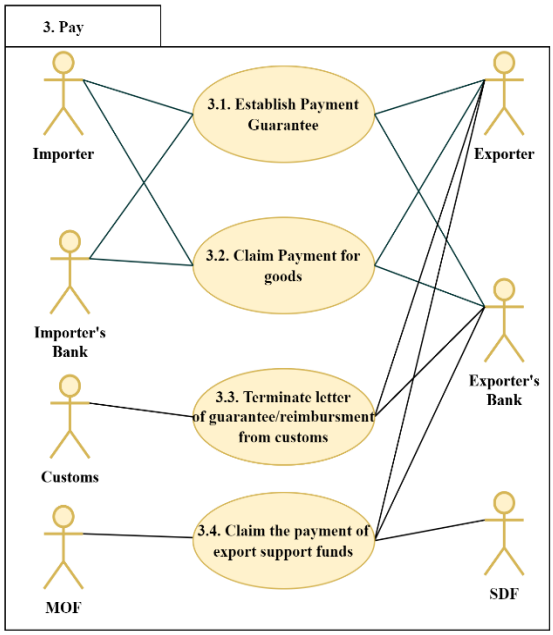

المرحلة الرئيسية 3-1: تحديد ضمان الدفع

الشكل 4-29: مخطط تحديد ضمان الدفع

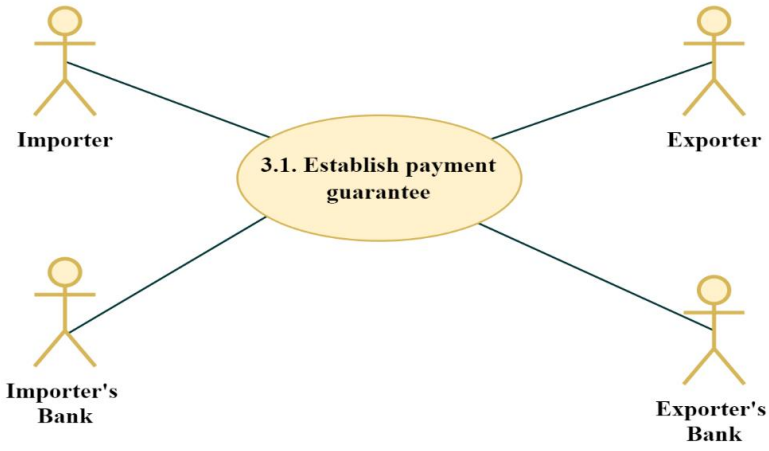

وفقا للشكل 4-29، تتطلب عملية إصدار ضمان الدفع مشاركة كل من:

- المصدر
- المشتري الأجنبي (المستورد)
- بنك المشتري الأجنبي (المستورد)
- بنك المصدر

الشكل 4-30: مخطط إجراءات ضمان الدفع

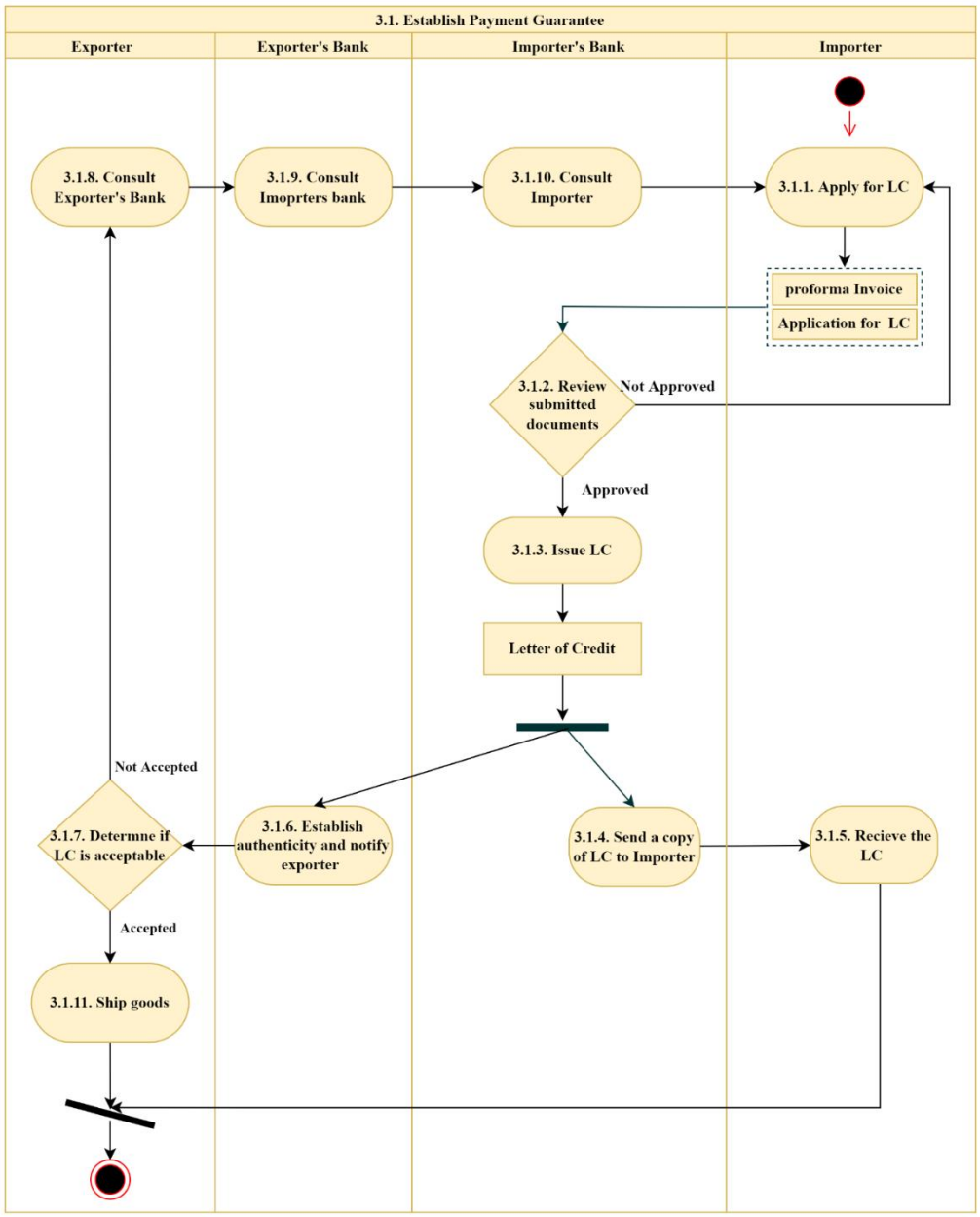

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	*3-1 ضمان الدفع*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 بشأن استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بشأن وقف التعامل بالاعتمادات المستندية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - بنك المصدر - المشتري الأجنبي (المستورد - بنك المشتري الأجنبي (المستورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	اتفاق المصدر و المشتري الأجنبي (المستورد) على طريقة الدفع مقابل السلع.
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-1-1 يقدم المشتري الأجنبي (المستورد) طلبا إلى البنك الخاص به للحصول على خطاب اعتماد مستندي (LC) غير قابل للإلغاء وفاتورة أولية - يمكن أيضا التعامل بصور الدفع أو السداد الأخرى، على سبيل المثال نقدا مقابل مستندات وحساب مفتوح، وفقا للاتفاق مع العميل ومستوى الثقة بينهما. 3-1-2 يراجع بنك المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات المقدمة ويقيم الوضع الائتماني للمشتري الأجنبي (المستورد) 3-1-3 إذا كان الوضع الائتماني للمشتري الأجنبي (المستورد) جيدا، يوافق البنك الخاص به على الطلب، ويصدر خطاب الاعتماد، ويرسله إلى بنك المصدر 3-1-4 يرسل بنك المشتري الأجنبي (المستورد) نسخة من خطاب الاعتماد إلى المشتري الأجنبي (المستورد) 3-1-5 يتسلم المشتري الأجنبي (المستورد) خطاب الاعتماد المستندي من البنك الخاص به 3-1-6 يثبت بنك المصدر صحة خطاب الاعتماد ويخطر المصدر بأن خطاب الاعتماد جاهز للتسليم 3-1-7 يتسلم المصدر خطاب الاعتماد ويقرر ما إذا كان مطابقا للاتفاق التعاقدي ويمكن الوفاء بشروطه 3-1-8 إذا وجد المصدر أن خطاب الاعتماد غير مقبول، يكون عليه الرجوع إلى البنك الخاص به واستشارته 3-1-9 يتشاور بنك المصدر مع بنك المشتري الأجنبي (المستورد) 3-1-10 يقوم بنك المشتري الأجنبي (المستورد) بعد ذلك بالرجوع إلى المشتري الأجنبي (المستورد) والتشاور معه بشأن تعديل خطاب الاعتماد 3-1-11 إذا رأى المصدر أن خطاب الاعتماد الذي كان قد تم إصداره بالفعل مقبولا، يقوم بإجراء الترتيبات اللازمة لتسليم السلع
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	- قبول المصدر لخطاب الاعتماد - بدء المصدر في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسليم الملابس للمستورد
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

المرحلة الرئيسية 3-2: المطالبة بدفع مقابل السلع

الشكل 4-31: مخطط المطالبة بدفع مقابل السلع

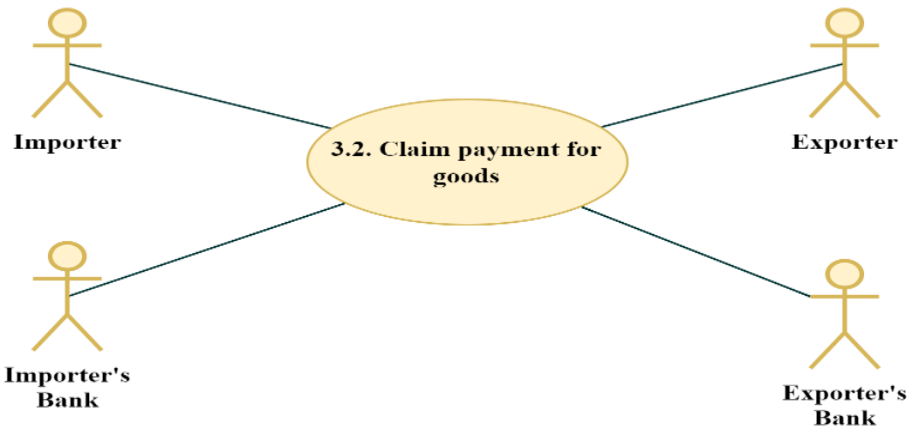

وفقا للشكل 4-31، تتضمن هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- المشتري الأجنبي (المستورد)
- بنك المشتري الأجنبي (المستورد)
- بنك المصدر

الشكل 3-32: مخطط إجراءات المطالبة بدفع مقابل السلع

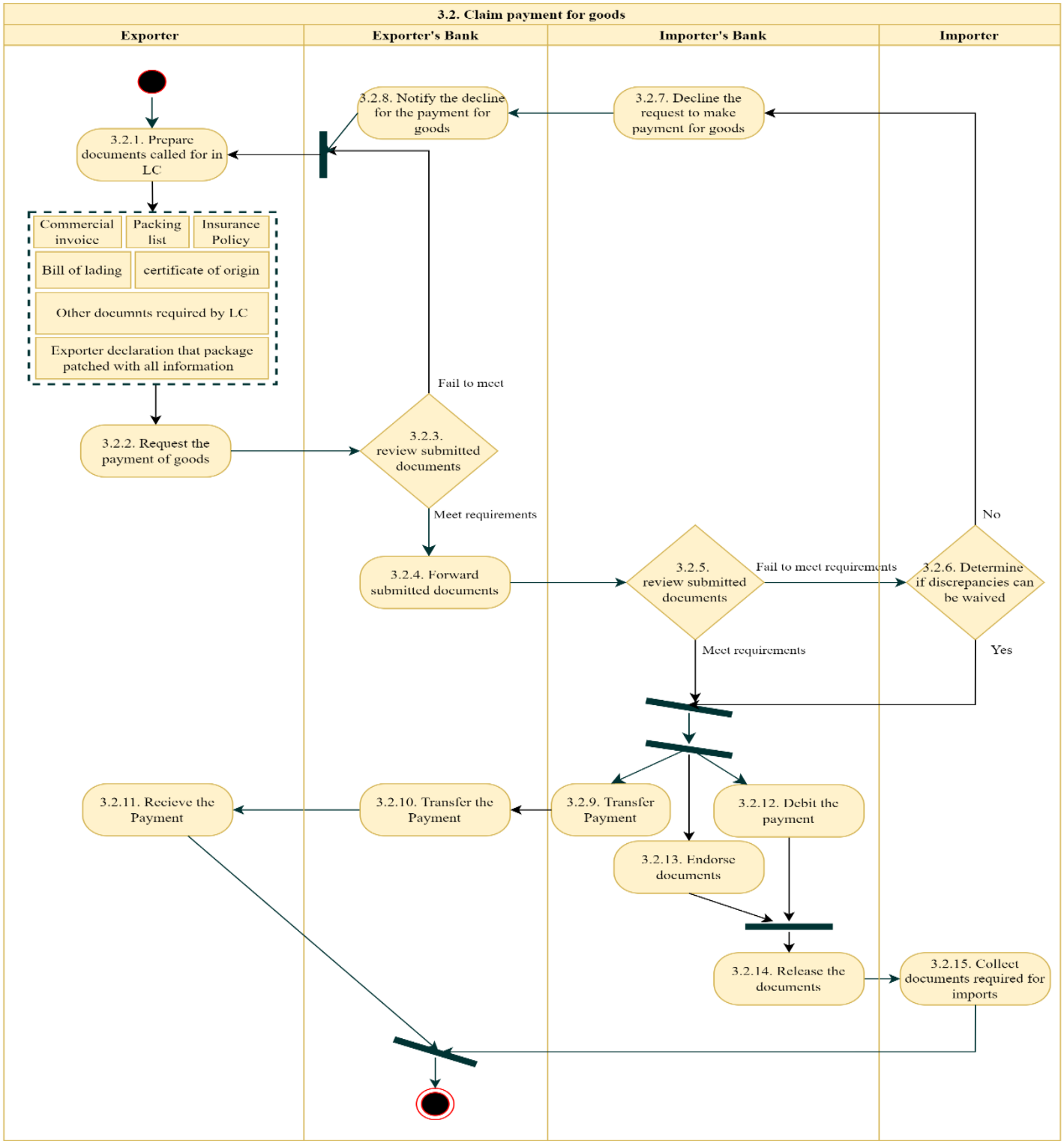

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	***3-2 المطالبة بسداد مقابل السلع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 بشأن استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بشأن وقف التعامل بالاعتمادات المستندية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - بنك المصدر - المشتري الأجنبي (المستورد) - بنك المشتري الأجنبي (المستورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	وفاء المصدر بالفعل بالاتفاق التعاقدي
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-2-1 يقوم المصدر بإعداد المستندات التي نص عليها خطاب الاعتماد وتشمل: - الفاتورة التجارية - قائمة العبوة - وثيقة التأمين - فاتورة الشحن - شهادة المنشأ، و - إقرار المصدر بأن الشحنة المرسلة تتضمن جميع البيانات التفصيلية الخاصة بها بالإضافة إلى أي مستندات أخرى يطلبها خطاب الاعتماد 3-2-2 بالإضافة إلى المستندات التي ينص عليها خطاب الاعتماد، يطلب المصدر من البنك الخاص به أن يخطر بنك المشتري الأجنبي (المستورد) لسداد مقابل السلع 3-2-3 يراجع بنك المصدر المستندات المقدمة ويحدد ما إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام في خطاب الاعتماد، وفي حالة عدم مطابقتها يقوم بنك المصدر بإخطاره بذلك، وفي هذه الحالة، يكون على المصدر تصحيح المستندات كما يقتضي الأمر. 3-2-4 وإذا كانت المستندات المقدمة مطابقة للشروط والأحكام الموضحة في خطاب الاعتماد، يقوم بنك المصدر بإرسالها إلى بنك المشتري الأجنبي (المستورد). 3-2-5 بنك المشتري الأجنبي (المستورد) يقوم بمراجعة المستندات المقدمة ويقرر ما إذا كانت مطابقة لشروط وأحكام خطاب الاعتماد، فإذا كانت غير مطابقة، يقوم بإخطار المشتري الأجنبي (المستورد) بذلك 3-2-6 يقرر المشتري الأجنبي (المستورد) ما إذا كان يمكن التغاضي عن عدم المطابقة من عدمه 3-2-7 إذا لم يقرر المشتري الأجنبي (المستورد) التغاضي عن عدم المطابقة يرفض البنك الخاص به سداد مقابل السلع. 3-2-8 يقوم بنك المصدر بإخطاره بذلك حتى يقوم بالتصحيحات اللازمة. 3-2-9 إذا وجد بنك المشتري الأجنبي (المستورد) أن المستندات المقدمة مستوفية لشروط وأحكام خطاب الاعتماد من البداية، يقوم بتحويل المدفوعات إلى بنك المصدر. 3-2-10 يقوم بنك المصدر بتحويل المبلغ للمصدر 3-2-11 يتسلم المصدر المدفوعات مقابل السلع التي صدرها

	12-2-3 طبقا للمصدرين المصريين، إذا كان البنك المركزي يعاني من نقص في النقد الأجنبي، قد يحصلون على المدفوعات الخاصة بهم بالجنيه حسب سعر الصرف السائد، وفي بعض الحالات قد يطلب البنك المركزي منهم الاحتفاظ بهذه المدفوعات في حسابهم المصرفي وصرفها بعد عام لو كانوا يرغبون في صرفها بالعملة الصعبة. 13-2-3 يخصم بنك المشتري الأجنبي (المستورد) مدفوعات السلع من حسابه 14-2-3 يصدر بنك المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات التي تسلمها من المصدر 15-2-3 يتسلم المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات اللازمة للاستيراد
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	- تسلم المصدر مدفوعات السلع - تسلم المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات اللازمة للانتهاء من إجراءات الاستيراد
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

المرحلة الرئيسية 3-3: إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية

يوضح الشكل 4-33 أن إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم من الجمارك يتطلب مشاركة كل من:

- المصدر
- بنك المصدر
- الجمارك

الشكل 4-33: مخطط إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية

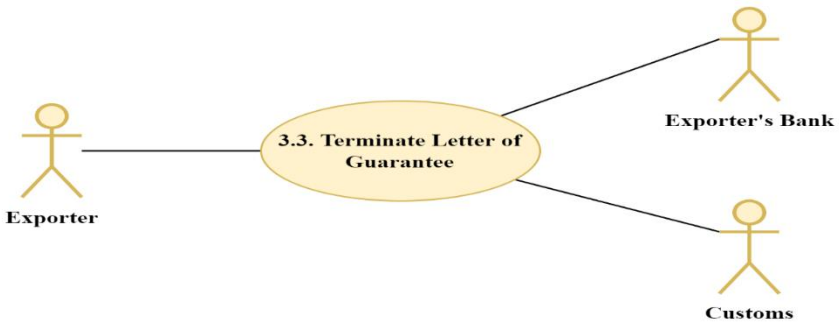

الشكل 4-34: مخطط إجراءات إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية

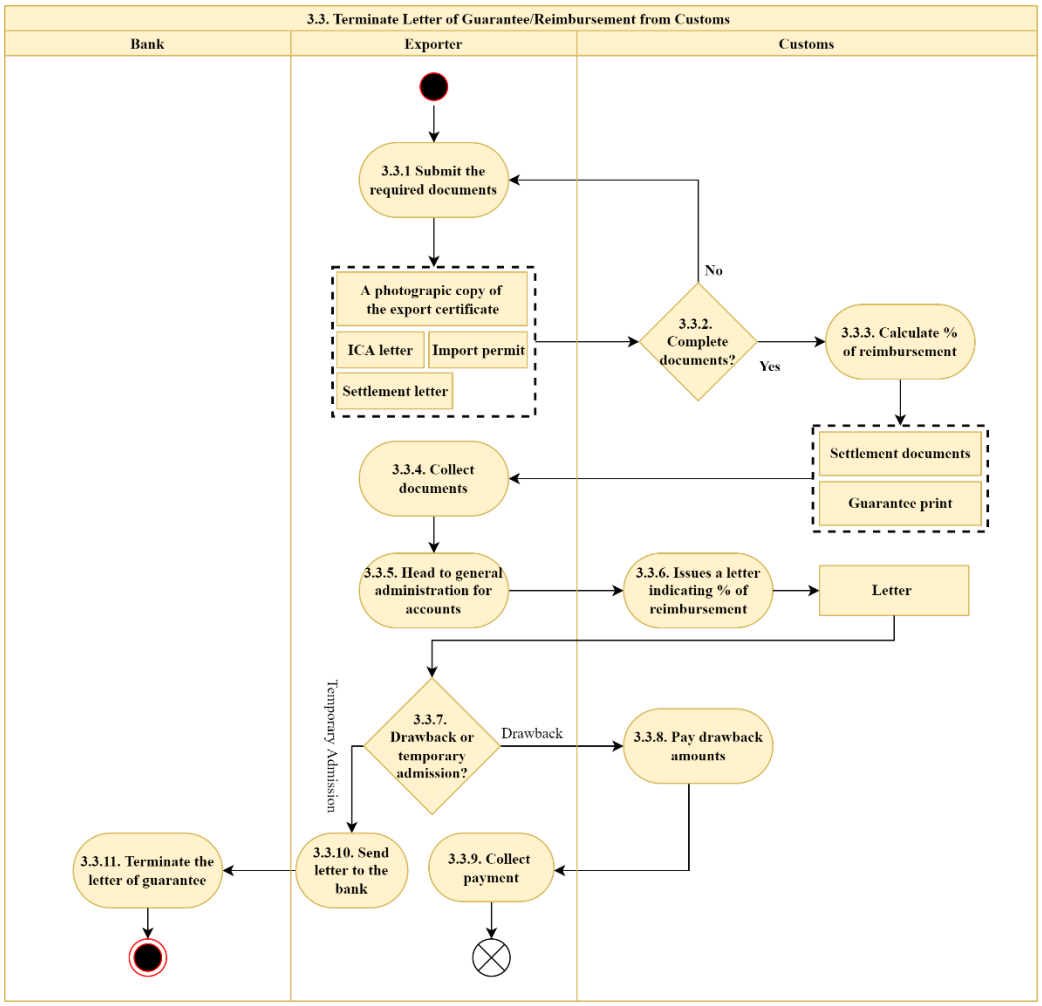

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	***3-3 إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	- قرار وزير المالية رقم 367 لسنة 2021 بشأن إجراءات التخليص المسبق - قرار رئيس الوزراء رقم 1635 لسنة 2002 بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية - نشرة الإجراءات رقم 8 لسنة 2015 بشأن السماح المؤقت • نشرة الإجراءات رقم 33 لسنة 2020 بشأن تصدير السلع التي تم استلامها بنظام السماح المؤقت والدروباك
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - البنك - الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	استخراج خطاب مصلحة الرقابة الصناعية ونسخ ضوئية من شهادة التصدير ووجودها مع المصدر
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-3-1 يقدم المصدر المستندات التالية للجمارك: - نسخة ضوئية من شهادة التصدير - خطاب مصلحة الرقابة الصناعية - تصريح الاستيراد - خطاب التسوية 3-3-2 تفحص الجمارك المستندات للتأكد من صحتها واكتمالها، وإلا يكون على المصدر إجراء التصحيحات/ التعديلات التي تطلبها وإعادة تقديم المستندات مرة أخرى بعد تصحيحها وتعديلها 3-3-3 إذا كانت المستندات صحيحة وكاملة تقوم الجمارك بحساب قيمة المبلغ الذي سيسترده المصدر. - عادة ما يتم حساب قيمة المستردات كنسبة مئوية من قيمة تصريح الاستيراد بناء على خطاب الضمان أو سعر السماح المؤقت. - تنتهي عملية التسوية بإصدار المستندات التالية: ▪ مستندات التسوية ▪ الضمان مطبوع 3-3-4 يتسلم المصدر هذه المستندات 3-3-5 يقوم المصدر بتقديم المستندات للإدارة العامة للحسابات 3-3-6 تقوم الإدارة العامة للحسابات في الجمارك بإصدار خطاب يوضح نسبة المبلغ المسترد 3-3-7 عند هذه النقطة يعتمد مسار الإجراءات على ما إذا كان المصدر يخضع لنظام الدروباك أم نظام السماح المؤقت 3-3-8 إذا كان المصدر يخضع لنظام الدروباك يقوم بتقديم الخطاب إلى الجمارك للمطالبة باسترداد مستحقاته 3-3-9يتسلم المصدر مستحقاته 3-3-10أما إذا كان المصدر يخضع لنظام السماح المؤقت، فيقوم بإرسال الخطاب إلى البنك لإنهاء خطاب الضمان 3-3-11 يقوم البنك بإنهاء خطاب الضمان - تتسم الإجراءات برمتها بالبطء الشديد مما يحد من وفرة السيولة المالية مع المصدرين
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	إنهاء خطاب الضمان واسترداد المصدر لقيمة الدروباك
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	30 يوما

المرحلة الرئيسية 3-4: المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات

الشكل 4-35: مخطط المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات

وفقا للشكل 4-35، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- البنك الخاص بالمصدر/ أحد البنوك العامة
- وزارة المالية
- صندوق تنمية الصادرات

الشكل 4-36: مخطط إجراءات المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات

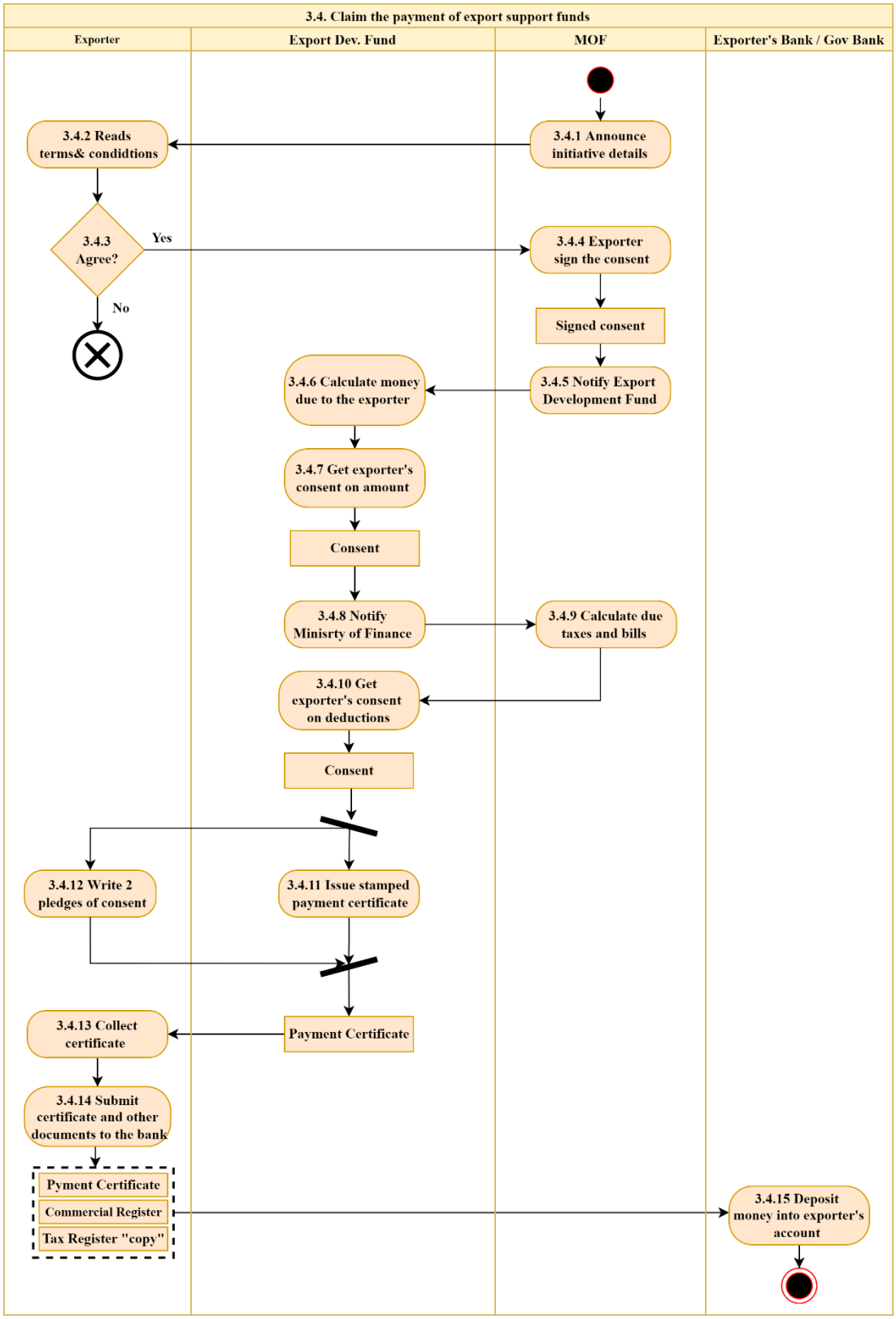

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	**4-3 مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات**
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	برنامج رد أعباء الصادرات وقواعده التنظيمية مبادرات وزارة المالية المعلنة حول توقيتات وشروط رد أعباء الصادرات
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - صندوق تنمية الصادرات - وزارة المالية - البنك الخاص بالمصدر - أحد البنوك العامة
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-4-1 تعلن وزارة المالية عن مبادرة لرد أعباء الصادرات وفقا لشروط معينة 3-4-2 يقرأ المصدر شروط وأحكام المبادرة 3-4-3 يقرر المصدر المشاركة في المبادرة من عدمه 3-4-4 في حالة المشاركة، يجب أن يتجه المصدر لوزارة المالية للتوقيع على موافقة كتابية تفيد بموافقته على تسلم المبالغ المستحقة له من برنامج رد أعباء الصادرات وفقا للشروط والأحكام المعلن عنها 3-4-5 وزارة المالية تخطر صندوق تنمية الصادرات بحساب المبالغ المستحقة للمصدر 3-4-6 يقوم الصندوق بحساب المبالغ المطلوبة ويعد قائمة بأسماء المصدرين المستحقين لها - لا يقوم صندوق تنمية الصادرات بإخطار المصدر الذي يتعين عليه المتابعة مع الصندوق بصفة دورية 3-4-7 يأخذ الصندوق موافقة المصدر على المبالغ التي تم حسابها 3-4-8 يقوم الصندوق بإخطار وزارة المالية بالمبالغ المستحقة للمصدر 3-4-9 تقوم الوزارة بحساب الضرائب والفواتير التي على المصدر لخصمها من المبالغ المستحقة له 3-4-10يعود المصدر إلى صندوق تنمية الصادرات مرة أخرى للتوقيع على مستند يفيد بموافقته على القيمة النهائية للمبلغ المستحق له بعد استقطاع جميع الخصومات منه - يتم خصم أي مبالغ مستحقة على المصدرين لصالح مصلحة الضرائب 3-4-11يقوم صندوق تنمية الصادرات بإصدار شهادة مدفوعات موقعة/ مختومة توضح صافي المبلغ المستحق للمصدر 3-4-12 بعد الانتهاء من إعداد الشهادة لا يتسلمها المصدر إلا بعد كتابة وتقديم إقرارين منه بموافقته وتسلمه مستحقاته بالكامل. 3-4-13 بمجرد تقديم المصدر للإقرارين يحصل على شهادة مختومة من الصندوق توضح المبلغ المستحق له 3-4-14 يذهب المصدر في نفس اليوم لأحد البنوك الحكومية لتسليم الشهادة - يعتمد الوقت الذي يستغرقه البنك على إذا ما كان المصدر عميل في البنك أم لا 3-4-15 يتم تحويل المبلغ إلى المصدر بعد شهر من تسليمه الشهادة للبنك
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تحويل مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات إلى المصدر
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	شهران على الأقل

5- المدة الزمنية التي تستغرقها الصادرات المصرية من المفروشات المنزلية في الخروج من مصر

يستعرض الشكل 5-1 التسلسل الزمني لإجراءات المراحل الرئيسية لتصدير المفروشات المنزلية من مصر إلى الخارج؛ حيث تستغرق الشركات المصدرة نحو 23 يوما في المتوسط لاستيفاء الشروط التجارية والتنظيمية اللازمة لإتمام 11 إجراء. ويبين الشكل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تصدير المفروشات من مصر بمفهومها المحدود (عملية التصدير فقط دون عملية استيراد المكونات المستخدمة في التصنيع).

الشكل 5-1: الخريطة الزمنية للانتهاء من إجراءات عملية تصدير المفروشات المنزلية بمفهومها المحدود

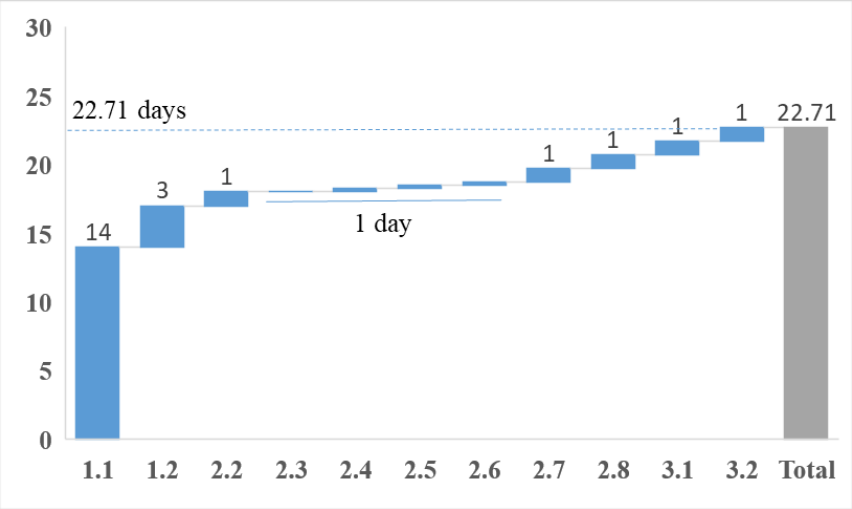

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

أما الشكل 5-2 التالي فيستعرض المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات تصدير المفروشات المنزلية بمفهومها الواسع (أي مع الأخذ في الحسبان المدة الزمنية التي تستغرقها بعض الإجراءات المرتبطة باستيراد المكونات المستخدمة في التصنيع والتي لها انعكاسات في إجراءات التصدير). ونظرا للتعقيدات المرتبطة بهذه العملية خلال إجراءات الإنتاج (الملاحظتان 2 و3 في الجزء الثاني من الدراسة) فإن الأمر يستغرق وقتا أطول كثيرا من الشركة المصدرة للانتهاء من الإجراءات الرئيسية، وتتضمن تلك التعقيدات: (2-1) الحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعية؛ (2-9) تسلم النسخ الضوئية من خطابات شهادة التصدير؛ (2-10) تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات؛ (3-3) إنهاء خطاب الضمان؛ و(4-3) المطالبة برد أعباء الصادرات؛ حيث تستغرق الشركات المصدرة 35 يوما و90 يوما، 15 يوما و30 يوما و60 يوما في المتوسط على التوالي للانتهاء من هذه الإجراءات بما يزيد عن أربع أضعاف المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التصدير المعتادة بمفهومها المحدود (الشراء، الشحن، الدفع).

الشكل 5-2: الخريطة الزمنية لعملية تصدير المفروشات المنزلية بمفهومها الواسع

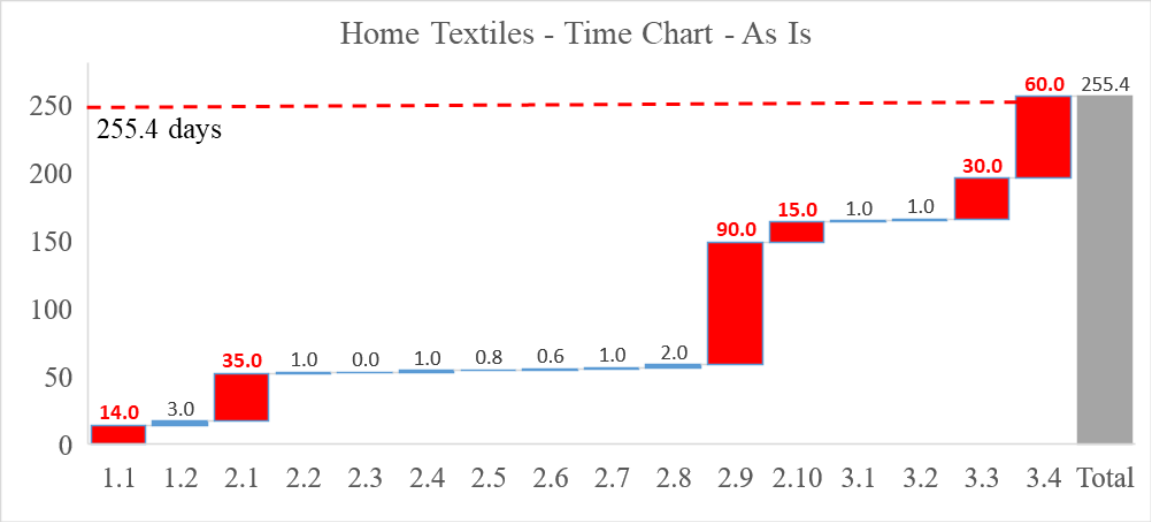

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التعقيدات المرتبطة باستيراد المكونات المستخدمة في التصنيع لا تعمل على تأخير الإنتاج والشحن وحسب، وإنما تتسبب أيضا في فرض غرامات من جانب المشتري الأجنبي على المصدر (الملاحظة 1 في المحلق أ) بل وفي مشكلة أكبر، فاستمرار التأخير في استرداد مدفوعات الدروباك من الجمارك أو في إنهاء خطابات الضمان قد يتسبب في نقص السيولة المالية لدى الشركات المصدرة، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تقزيم القدرات التصديرية في المستقبل.

الجزء الثاني: السيناريو المقترح (الوضع كما يجب أن يكون)

1- منهجية التعامل مع سيناريوهات "الوضع كما يجب أن يكون"

تبدأ السيناريوهات بتحديد أهم المشكلات التي تواجه القطاع محل الدراسة، مع اقتراح حلول لحلها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وتجدر الإشارة هنا إلى خمس ملاحظات مهمة على النحو الآتي:

1- لا يمكن زيادة الصادرات بدون القضاء على المشكلات التي تواجه عمليات الاستيراد وتلك المتعلقة بالإنتاج.

2- يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات الخاصة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها، في حين تأتى مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويكمن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تعتبر تحصيل الأموال هدفها الأساسي، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بينها وبين وزارة التجارة والصناعة مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

3- يرتبط معظم ارتفاع تكلفة إجراءات التجارة وتأخرها باستيراد المكونات اللازمة لإنتاج السلع التصديرية والبرامج المتعلقة بها (نظام الدروباك ونظام السماح المؤقت) واللذان يمثلان استرداد لمستحقات مالية للمصدرين بعد حساب المكونات المستوردة، وبالتالي يأتي تحسين عملية استيراد جميع المنتجات في صدارة الأولويات كونها تؤثر على إجراءات الاستيراد والتصدير.

4- التجارب الدولية تعكس بوجه عام الثقة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى سرعة الإجراءات نظرا لأن دفع الصادرات يأتي في مقدمة أولويات هذه الدول.

5- إجراء تعديلات جذرية في النظام على النحو المطبق في تجارب كوريا الجنوبية وتركيا، سيترتب عليه إلغاء الخطوات غير الضرورية، وإلغاء الدور الذي تلعبه بعض المؤسسات في إجراءات التصدير (على سبيل المثال صندوق تنمية الصادرات ومصلحة الرقابة الصناعية)، وإعادة تحديد دور بعض المؤسسات مثل بنك تنمية الصادرات بحيث تؤدي مهاما مشابهة للمهام المنوطة ببنك إكزيم التركي Turkish Exim bank.

وفيما يلي المنهجية بالتفصيل:

كشف تحليل إجراءات تصدير منتجات المفروشات المنزلية عن وجود عدد من الاختناقات الناتجة عن إما مشكلة في تصميم النظام نفسه أو في تنفيذه، بالإضافة إلى غياب السياسات المناسبة (على النحو المبين في الجدول 1 التالي).

الجدول 1: تعريف الأنواع المختلفة للمشكلات

طبيعة المشكلة	التعريف
عيب في تصميم النظام	فشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب عدم ملائمة التخطيط وافتقاره إلى بعض العناصر، وتبني حلول جزئية أو عدم توافق النظام المطبق مع النظم المتبعة دوليا.

عيب في تطبيق النظام	عندما يفشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب مشكلات تتعلق بسوء الإدارة، ومقاومة العاملين، ونقص القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام الجديد.
غياب السياسات المناسبة	لم يتم التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مناسبة رغم توفر تصميم النظام وتنفيذه.

ويقترح الجدول التالي قائمة بالإجراءات التصحيحية لكل واحدة من هذه الاختناقات والأثر المتوقع لها؛ ويتم تصنيف هذه الإجراءات وفقا للإطار الزمني لتنفيذها، حيث يشار للإجراءات الفورية بالحرف (I) ويُشار للإجراءات قصيرة المدى (2-5 أشهر) بالحرف (S) والإجراءات متوسطة المدى بالحرف (M) (6 أشهر - سنة). وقد تم وضع إطار زمني قصير عن عمد لأن المشكلات شديدة الإلحاح، وقد استهدفت العديد من التدابير الفورية تقليل حجم المشكلة لحين تبني إجراءات تصحيحية جذرية.

وتنقسم الإجراءات المقترحة إلى فئتين:

الفئة (أ): وهي أفضل الحلول، وتقوم على تغيير النظام بشكل جذري بالاستفادة من التجارب الدولية

الفئة (ب): وهي ثاني أفضل الحلول، وتقوم على تحسين النظام الحالي وتطويره.

ويشمل التحليل كلا الفئتين لضمان واقعية السيناريو المقترح وقابليته للتنفيذ.

وتم دراسة عدد من التجارب الدولية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بتصميم النظام وتنفيذه؛ حيث يتم الإشارة إلى كل تجربة في الجدول رقم 2 مع عرضها بالتفصيل في الملحق (ب). ويوضح الجدول التالي الإجراءات المعدلة، بينما تم إرفاق الأشكال الخاصة بها في ملف آخر نظرا لاختلاف حجم الورق.

2- جدول تفصيلي لإجراءات التجارة المعدلة (الوضع كما يجب أن يكون)

الجدول 2: الإجراءات التصحيحية المقترحة في إجراءات التصدير – قطاع المفروشات المنزلية (رمز النظام المنسق 6302)

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					عملية التصدير	أخرى (زيادة الصادرات وتراجع المدفوعات غير الرسمية)
الشروط المسبقة						
	▪ الشروط الإجرائية التي يتعين على مصدري المفروشات المنزلية اتباعها لبدء التصدير بصورة قانونية تتسم بالتعقيد وهناك العديد من الجهات التي يتعين التعامل معها والتي تفتقر إلى التنسيق الكافي فيما بينها (الوضع الحالي – القسم الرابع)	عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ رقمنة جميع خدمات الأعمال بما في ذلك الربط بين الجهات المختلفة (M). ▪ يجب إتاحة كافة المعلومات المحدثة عبر الإنترنت في التوقيت المناسب وفرض ذلك على جميع الجهات (I).	تسريع بدء عملية التصدير وإلغاء تقديم المستندات بشكل مكرر	تحسين بيئة الأعمال ككل مما سيؤدي حتما لزيادة الصادرات الفعلية
1- الشراء						
1-1 الموافقة على العينات	ارتفاع تكلفة تصنيع العينات واستغراقها فترة طويلة مما يؤدي إلى تردد صغار المصنعين في إنتاج عينة قبل إبرام الاتفاق مع المستورد.	غياب السياسات المناسبة	----------	وضع نظام حوافز لخفض تكلفة إنتاج العينات التي يتحملها صغار المنتجين، على أن تشمل معايير أهلية الحصول على الحوافز افتتاح أسواق جديدة و/ أو ارتفاع القدرات التصديرية لهذا المصدر (I).	خفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات اعتماد العينات وضمان عدم تراجع المستورد عن اهتمامه بالمنتجات مما يزيد من احتمالية النجاح في عملية التصدير ككل.	زيادة الصادرات التي ينتجها صغار المنتجين.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	▪ يتم التعامل مع تصدير العينات كأنه عملية تصدير عادية (يجب اتباع جميع الإجراءات) ▪ يستغرق إرسال العينات للمناطق البعيدة وقتا طويلا (على سبيل المثال يستغرق إرسال العينات إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 7 إلى 10 أيام).	عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ إلغاء جميع اللوائح الجمركية المتعلقة بعينات التصدير (I) ▪ التفاوض مع الشركات الكبيرة التي تستورد من مصر (خاصة التي يقع مقرها في الدول البعيدة مثل الولايات المتحدة) لإنشاء مكاتب اتصال لها في مصر لتكون مسؤولة عن الموافقة على العينات بدلا من إرسالها للخارج. ويمكن منح هذه الشركات إعفاء ضريبي لتشجيعها على إنشاء هذه المكاتب (S)	تبسيط مسار إرسال العينات مما سيؤدي إلى خفض الوقت الذي تستغرقه.	زيادة الصادرات
خطوات التجارة المرتبطة بالإنتاج						
عملية استيراد المكونات المستخدمة في تصنيع المفروشات	ارتفاع تكلفة التسجيل في نظام CARGOX حيث تتجاوز في بعض الأحيان قيمة الصفقة نفسها.	▪ عيب في تطبيق النظام	----------	مراجعة تكلفة التسجيل في نظام (I) CARGOX		خفض عبء التكلفة في عملية التصدير ككل
	لأن اسمها لصيقات "الأمان" يجب عند استيراداها تمريرها على الأمن العام.	▪ عيب في تصميم النظام	----------	إلغاء هذه الخطوة غير الضرورية لعدم صلتها بالأمن القومي (I)	خفض الوقت الذي تستغرقه الإجراءات بنحو 4-5 أيام	
2- الشحن						

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
1-2 الحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعية (من أجل الدروباك أو السماح المؤقت)	▪ تستغرق عملية تقدير الفاقد وقتا طويلا بسبب اللوجستيات الإدارية والتي تتضمن الذهاب والعودة عدة مرات. وتكون المشكلة أكبر في حالة صغار المصدرين. ▪ المركزية المفرطة حيث يجب توقيع مدير المصلحة نفسه على الخطاب، ويجب الانتهاء من الإجراءات الخاصة بمصلحة الرقابة الصناعية أثناء عملية الإنتاج وقبل التصدير. ▪ يجب أن يقوم المصدرون باستيراد المواد الخام بأنفسهم وليس عن طريق تاجر أو منتج آخر.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام ▪ غياب السياسات المناسبة	▪ التجربة الكورية ▪ التجربة التركية (الملحق ب)	▪ تصميم نموذج واحد للخطاب الصادر عن مصلحة الرقابة الصناعية ليقوم المصدر بملئه بسهولة وبأقل أخطاء ممكنة قد تؤدي إلى إلغاء أو تعطيل الإجراءات (I). ▪ تفعيل دور فروع مصلحة الرقابة الصناعية بالمحافظات (تبني اللامركزية) وتزويدها بالخبرات والكوادر الفنية اللازمة لأداء عملية الفحص دون الاضطرار للسفر إلى المكتب المركزي مع توظيف عدد كافي من المفتشين في كل محافظة (I). ▪ يمكن استخدام التوقيع الالكتروني لمدير المصلحة بالنسبة للمصدرين في المناطق البعيدة لتجنب السفر إلى مكتب المصلحة المركزي للحصول على توقيع المدير. وهناك حل	▪ استثناء الخيوط من حساب الفاقد سوف يعمل على تسهيل إجراءات التجارة على جميع منتجي المفروشات المنزلية الذين يعتمدون على الخيوط كأحد المدخلات المباشرة، ولكن لن يكون له تأثير على المفروشات المنزلية التي تعتمد في تصنيعها على الأقمشة أو أي مواد خام ضرورية أخرى مستخدمة في عملية التصنيع. وما سيصنع فرقا كبيرا للجميع هو تفعيل دول الفروع الإقليمية لمصلحة الرقابة الصناعية بالمحافظات (لامركزية إجراءات المصلحة) ▪ خفض الوقت الذي تستغرقه عملية إصدار خطاب مصلحة الرقابة الصناعية بحيث لا يتجاوز 7 أيام في حالة تعديل النظام الحالي. أما في حالة مراجعة	خفض أعباء التكلفة الفعلية التي يتحملها المصدرون بسبب القضاء على المدفوعات غير الرسمية.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				آخر وهو استبدال توقيع مدير المصلحة بتوقيع الشخص المسؤول في كل فرع من فروع المصلحة عن مدير المصلحة (I). ▪ تصميم برنامج لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لشراء البرمجيات اللازمة لحساب الفاقد وتدريبها على استخدامها (S). ▪ العودة للنظم التي سبق تنفيذها والتي كان يتم فيها إعفاء الخيوط من حساب الهالك (I) **إجراء تغييرات جذرية في النظام:** مراجعة كاملة لنظام الدروباك في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وتركيا. 1- يقوم المصدر بحساب الفاقد بنفسه وفق عدد من المعادلات المعتمدة والمحددة مسبقا المعترف بها دوليا. 2- إلغاء خطاب مصلحة الرقابة الصناعية كليا	النظام كليا فسيصبح الوقت المستغرق صفر.	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				3- تقوم المصـــلحة بالمراجعة على الحسابات لاحقا (S).		
	تزاحم الشاحنات عند بوابة الميناء وعيوب الحاويات	عيب في تطبيق النظام	----------	▪ فتح جميع بوابات الميناء (I) ▪ رفع كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصـــميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S)	خفض الوقت الذي تستغرقه عملية تسلم الحاويات الفارغة	
2-4 تسلم الحاوية الفارغة وفتح شهادة تصدير	• يتم فتح شـــهادة التصـــدير عن طريق الجمارك وليس المصدر. • تأخيرات في فتح شـــهادة التصـــدير من خلال النافذة • صـــعوبات في رفع المســـتندات على المنصة • يتم تطبيق نظام واحد للفحص يطبق على الجميع بغض النظر عن المخاطر ســـواء تتعلق بالســـلع المصـــدرة أو بموثوقية المصدر.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ زيادة كفاءة نظام نافذة المطبق حاليا: ▪ السـماح للمصـدر برفع المسـتندات على منصـة نافذة بدلا من موظف الجمارك (I) ▪ تحديث البنية التحتية التكنولوجية على النحو الآتي: ▪ زيادة طاقة وسـرعة رفع المسـتندات لتسـهيل الإجراءات على منصة نافذة (I) ▪ يجب أن تكون النماذج الكترونية ومتاحة مجانا ويمكن تنزيلها في ملفات ببرنامج PDF يمكن التوقيع عليها الكترونيا، مع وجود حقول يتم ملئها تلقائيا (مثل	خفض الوقت اللازم لفتح شهادة تصدير إلى 5 ساعات فقط (الوقت المباشر اللازم في حالة تعديل النظام الحالي).	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				تاريخ وساعة التقديم)، وبها جداول بيانات وضوابط (للتحقق من صحة البيانات) لضمان صحة تقديم المستندات وخلو الحسابات من الأخطاء. ويجب تطبيق أختام الوقت والبيانات تلقائيا (I). **إجراء تغييرات جذرية:** مراجعة نظام نافذة على نفس منوال النظام التركي؛ بحيث تقوم نافذة في إجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (S)		
	غالبية الشاحنات (المقطورات) التابعة لشركات الشحن قديمة ومتهالكة وتعاني من أعطال دائمة وليس للمصدر أي تأثير عليها	غياب السياسات المناسبة	جميع الدول	تحديث أسطول النقل تدريجيا: - تقسيم تكلفة الدخول إلى الميناء إلى فئات وزيادة التكلفة في حال كانت السيارة قديمة (I)		جميع التكاليف المتعلقة بالنقل يتحملها المصدر (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)، وبالتالي فإن تحديث أسطول النقل سوف يؤدي إلى

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				- إطلاق مبادرة لتحديث أسطول النقل بالكامل مع البدء بالشاحنات المستخدمة من قبل شركات النقل الداخلي الداعمة للصادرات (S)		خفض تكاليف ووقت المعاملات.
2-5 قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية[4]	▪ هناك مشكلات ملحوظة في الحاويات التي توفرها الميناء والتي لا تفي بمعايير الفحص لدى المصدر بسبب عدم كفاءة الإدارة المعنية بالميناء. ▪ إذا تسلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء فعند إعادتها يفترض خط الشحن أن الشركة هي المتسببة في هذه العيوب ويتم تغريمها 500 دولار.	عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	- زيادة كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للمراقبة والتقييم على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الموانئ (S). - إذا كانت الحاوية معيبة من البداية لا يجب فرض غرامة على شركة النقل الداخلي عند إعادتها ما لم يتم اثبات مسؤوليتها عن هذا العيب (I)	خفض الوقت غير المباشر الذي يستغرقه المصدر في تنظيف الحاوية وإعدادها لتحميل البضائع فيها.	زيادة كفاءة إجراءات الموانئ
	▪ الفحص الجمركي المادي إلزامي بغض النظر عن استفادة المصدر من أي مزايا (رد أعباء الصادرات، الدروباك، السماح	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ تبني الممارسات الدولية حيث تقدر نسبة الفحص المادي بـ5% فقط من الشحنة (I)	خفض الوقت الذي تستغرقه عملية التصدير إلى الوقت	- خفض التكاليف نظرا لإلغاء تكلفة زيارة

[4] يقوم المصدر بمراجعة قائمة من 7 نقاط لضمان أن الحاوية بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو تلفيات كالثقوب أو سوء الرائحة، وسلامة سقفها وجوانبها.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	المؤقت) وأيضا بغض النظر عن مستوى المخاطرة سواء كانت تتعلق بالسلع المصدرة أو بموثوقية المصدر. ▪ زيادة مستوى التفاعل المباشر خلال الفحص الجمركي فضلا عن استهلاك الوقت والتكلفة من حيث جهود العاملين والمدفوعات غير الرسمية. ▪ عدم وجود معايير فحص واضحة من أي جهة. وتحديدا، الجمارك لا تضع حدا أقصى للانتهاء من الفحص أو أي معلومات حول نسبة الفحص المادي.			**القيام بتغيير جذري:** ▪ مراجعة نظام نافذة على نفس منوال النظام التركي؛ بحيث تقوم بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (**المفروشات المنزلية لا تخضع للفحص)** (S).	اللازم فقط لتحميل البضائع في الحاوية.	موظفي الجمارك للمصنع - خفض التكاليف المرتبطة بالمدفوعات غير الرسمية - زيادة كفاءة استخدام الموارد الحكومية
6-2 نقل الحاويات إلى ميناء المغادرة	▪ عدم كفاءة إدارة الميناء مما أدى إلى تزاحم الشاحنات	عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	▪ السماح بالدخول من عدة بوابات (I) ▪ ضمان وجود عدد كافي من موظفي الجمارك والعاملين الآخرين في الميناء طوال الأسبوع (24 ساعة يوميا) (I) ▪ رفع كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S)	خفض الوقت الذي تستغرقه عملية الدخول إلى الميناء	زيادة كفاءة إجراءات الموانئ

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	▪ في حالة إجراء الفحص في المصنع، لا يزال للجمارك الحق في فحص الحاوية وفتح الختم حتى لو كان قد تم إجراء الفحص بالفعل في مقر المصنع. ▪ إذا لم يتم الفحص في المصنع، يتم فحص الحاوية في الميناء بغض النظر عن استفادة المصدر من أي مزايا (رد أعباء الصادرات، الدروباك، السماح المؤقت) وبغض النظر أيضا عن مستوى المخاطر سواء كانت متعلقة بالسلع المصدرة أو بالمصدر. ▪ أثناء الفحص في الميناء، إذا لم يتم دفع مدفوعات غير رسمية يفتعل موظفو الجمارك أي ذريعة لتفريغ الحاوية وإجراء فحص كامل لها.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ إلغاء الفحص في الميناء إذا كان قد تم إجراؤه في المصنع بالفعل (I) ▪ اتباع الممارسات الدولية حيث يتم فحص 5% فقط من الشحنة مع مراقبة وتغريم وإلغاء المدفوعات غير الرسمية في جميع المراحل (I) **القيام بتغييرات جذرية:** مراجعة نظام نافذة على نفس منوال النظام التركي؛ بحيث تقوم بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة . (**المفروشات المنزلية لا تخضع للفحص)** (S).	خفض الوقت إلى 6 ساعات فقط (الوقت المباشر فقط في حالة تعديل النظام الحالي). ويتم تخفيض الوقت بصورة أكبر في حالة مراجعة نظام النافذة بأكمله ليكون قائما على أساس المخاطر	- خفض التكاليف المرتبطة بالمدفوعات غير الرسمية. - زيادة كفاءة استخدام الموارد الحكومية

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-7 مناولة الحاوية وتحميل السفينة	- بعض الموازين فقط هي التي تعمل وأحيانا تستغرق عملية الوزن يوما كاملا	• عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	▪ ضمان وجود عدد كافي من موظفي الجمارك والعاملين الآخرين في الميناء طوال الأسبوع (24 ساعة يوميا) (I) ▪ تشغيل جميع الموازين (I) ▪ رفع كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات (S)	خفض الوقت المستغرق في مناولة الحاوية وتحميل السفينة إلى بضع ساعات قليلة	زيادة كفاءة إجراءات الموانئ
2-8 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد الأجنبي	▪ تأخر إصدار شهادة المنشأ بسبب تأخر رفع مستندات الشحنة على نظام MTS	▪ عيب في تطبيق النظام	---------	▪ تحديث البنية التحتية التكنولوجية من خلال زيادة طاقة وسرعة رفع المستندات لضمان عمل منصة نافذه بسهولة (I) **القيام بتغييرات جذرية:** ▪ رقمنة جميع إجراءات التصدير وقصر التدخل البشرى للحد الأدنى (M)	▪ خفض الوقت الذي يستغرقه الحصول على شهادة المنشأ لعدد قليل من الساعات	زيادة الصفقات التصديرية
2-9 تسلم الصور الضوئية لشهادة التصدير	▪ تأخر إرسال تمام التصدير إلى الميناء الجاف لفترة تصل إلى 3 أشهر في بعض الحالات وبالتالي يتأخر الحصول على شهادة التصدير من الميناء الجاف. ▪ مكتب الإدراج في الموانئ الجافة شديد الازدحام	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ يجب نقل شهادة التصدير إلكترونيا فقط (I) ▪ يجب وضع حد أقصى للوقت اللازم لإصدار شهادة التصدير ومراقبة الالتزام به (I) **القيام بتغييرات جذرية:**	▪ خفض الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة من نحو 3 أشهر إلى ساعة واحدة (في حالة تعديل النظام الحالي) ويقل الوقت المستغرق إلى صفر اذا ما	خفض التكاليف نظرا للقضاء على المدفوعات غير الرسمية.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	▪ في معظم الحالات يحتاج المصدر لدفع إكرامية إلزامية لتسريع الإجراءات.			▪ إلغاء هذه الخطوة بأكملها ورقمنة العملية بالكامل وإرسال مستندات الشحنة تلقائيا للجهات المختصة التي تستخدم هذه الصور الضوئية (M)	تمت رقمنه الإجراءات بالكامل	
2-10 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات	طول الوقت المستغرق في إعداد المستندات	▪ عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ رقمنة جميع الإجراءات في صندوق تنمية الصادرات بحيث يتم رفع جميع المستندات وإرسالها الكترونيا وحساب مستحقات المصدر الكترونيا (S) **القيام بتغييرات جذرية:** إلغاء دور صندوق تنمية الصادرات والربط مباشرة بين الجمارك وبنك تنمية الصادرات بحيث يتم إخطار البنك بانتهاء معاملة التصدير وحساب مستحقات المصدر تلقائيا ووضع قيمتها في حساب المصدر على هذا الأساس (M)	خفض الوقت إلى ساعة بحد أقصى (نظرا لتعديل الخطوة 2-9)	
3-الدفع						
3-3 إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية	▪ عملية استرداد المدفوعات مطولة ومكلفة وفي كثير من الحالات يتجاوز المصدرون وقت التسليم ومن ثم يخسرون	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام ▪ غياب السياسات المناسبة	تجربتا تركيا وكوريا الجنوبية (الملحق ب)	▪ مد الوقت المتاح فيه استرداد الرسوم الجمركية من نظام الدروباك إلى 3 سنوات (I)	خفض الوقت من شهر ليوم واحد	▪ زيادة حجم الصادرات

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	أهليتهم لاسترداد الرسوم الجمركية بسبب تأخر استلام المستندات من الجمارك. ▪ قصر الوقت المسموح فيه للمصدر بالتقدم لاسترداد الرسوم الجمركية من نظام الدروباك (سنة ونصف) ▪ يتم استرداد الرسوم في مكتب الجمارك المركزي ▪ استفادة محدودة لصغار المصدرين من النظام بسبب تعقده. ▪ الجمارك هي الجهة الأساسية التي يسترد منها المصدرون الرسوم الجمركية (التعريفة وضريبة القيمة المضافة) ولكن هناك إجراءات يجب استيفائها في وزارة المالية (رد أعباء الصادرات ومع المناطق الصناعية المؤهلة QIZ) ▪ غالبا ما يتم اتخاذ القرارات المهمة بشأن استرداد الرسوم الجمركية بدون إيصالها للمستويات الإدارية الأدنى المسؤولة عن التطبيق أو التواصل مع مجتمع الأعمال.			▪ إتاحة استرداد الرسوم الجمركية من المكاتب الجمركية الفرعية (I) ▪ القرارات المتعلقة باسترداد الرسوم الجمركية سواء صادرة عن الجمارك أو وزارة المالية يجب مناقشتها مع مجتمع الأعمال قبل إنفاذها. ويجب نشر وتوزيع القرارات بصورة ملائمة (I) ▪ من المهم أن يواكب نظام رد أعباء الصادرات مستوى الصادرات لحاجة المصدرين للسيولة وعدم صرف مستحقاتهم يؤثر على قدرتهم على الإنفاق (I) **القيام بتغييرات جذرية:** - مراجعة النظام لدمج مسار خاص لصغار المصدرين للاستفادة من نظام الدروباك على غرار التجربة الكورية (S) - رقمنة جميع إجراءات التصدير بحيث يتم غلق خطاب الضمان تلقائيا بمجرد الانتهاء من التصدير (M)		▪ زيادة عدد صغار المصدرين المستفيدين من نظام الدروباك ▪ توافر السيولة لدى المصدرين

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				- يجب إيداع المبالغ المستحقة للمصدرين من ضريبة القيمة المضافة والجمارك في حساب ائتمان يتم استخدامه لخصم المدفوعات المستحقة عليهم للحكومة في الوقت المناسب (مقاصة) (S)		
3-4 مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات	▪ طول وتعقد عملية صرف مستحقات المصدرين لدى برنامج رد أعباء الصادرات	▪ عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (ملحق ب)	▪ إلغاء تدخل وزارة المالية المباشر والبنوك التجارية العامة التي يحددها صندوق تنمية الصادرات (I) **القيام بتغييرات جذرية:** إلغاء دور صندوق تنمية الصادرات وربط الجمارك وبنك تنمية الصادرات بحيث يتم اخطار البنك بانتهاء معاملة التصدير ويتم حساب مستحقات المصدر تلقائيا وإيداعها في حسابه (M)	خفض الوقت إلى بضع أيام قليلة	زيادة الصادرات

يجب التأكيد في النهاية على ضرورة الحوار مع المصدرين بانتظام من خلال اجتماع أسبوعي مع المجالس التصديرية بالإضافة إلى استشارة المصدرين قبل تطبيق أي سياسات جديدة وتعريفهم بآلية التنفيذ. كما من المهم مراعاة قدرات الأجهزة الحكومية قبل تنفيذ أي سياسات، وهو ما سوف يستعيد الثقة بين الحكومة والمصدرين ويوفر الجهد والوقت المهدرين وله مردود إيجابي مؤكد على بيئة الأعمال في مصر.

وختاما، من المتوقع أن ينخفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات تصدير المفروشات المنزلية من 255 يوم حاليا (بما في ذلك الوقت غير المباشر) إلى 36 يوما فقط في ثاني أفضل الحلول، وإلى 17 يوما فقط في أفضل الحلول، على النحو المبين في الأشكال 1، و2، و3 والجدول 3 أدناه.

الشكل 1: المفروشات المنزلية – الوضع الحالي

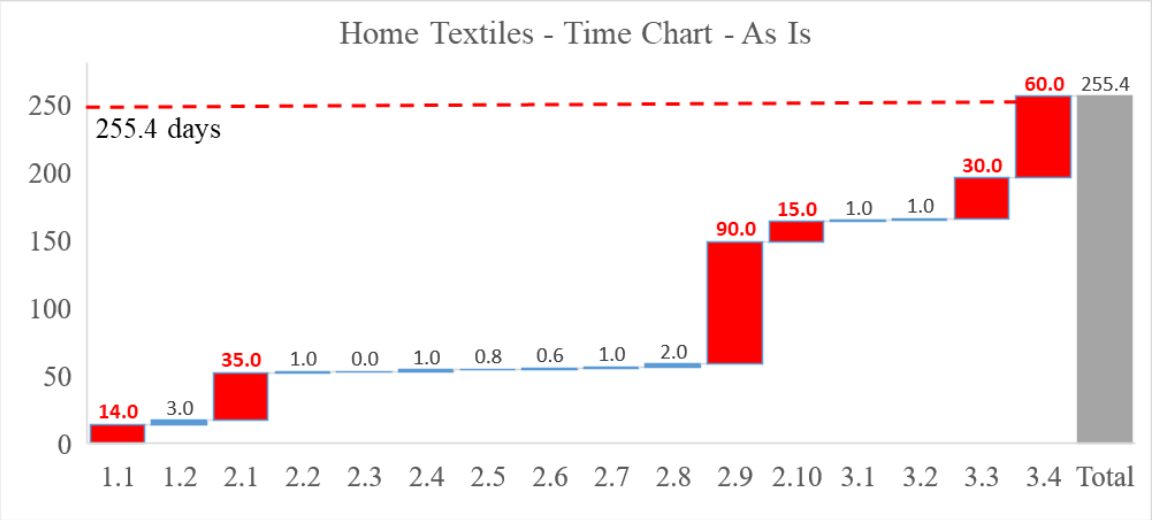

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل 2: المفروشات المنزلية – الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)

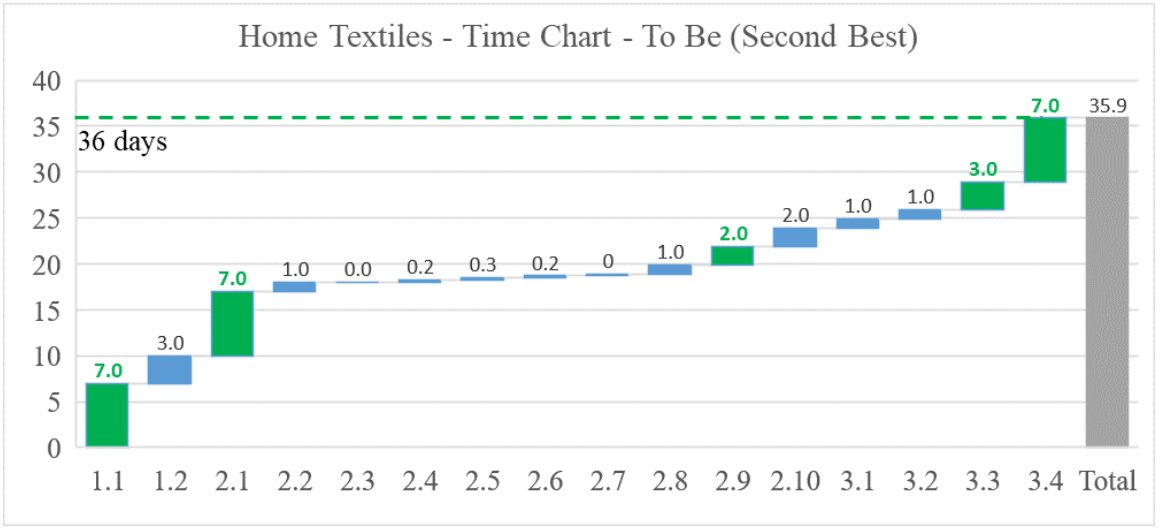

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل 3: المفروشات المنزلية – الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)

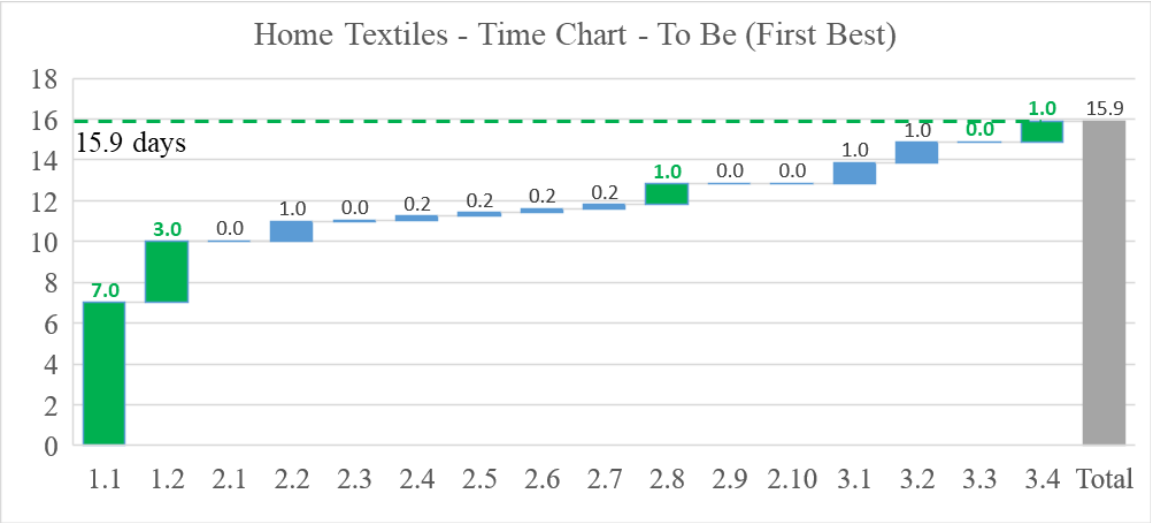

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الجدول 3: المفروشات المنزلية – الإطار الزمني (أفضل الحلول مقارنة بثاني أفضل الحلول)

الإجراء	الوضع الحالي	الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)	الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)
1-1 الموافقة على العينات	14	7	7
2-1 إبرام عقد البيع وشروط التجارة	3	3	3
1-2 الحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعية	35	7	0
2-2 ترتيب فحص خاص	1	1	1
3-2 حجز حاوية	0.04	0.0	0.04
4-2 تسلم الحاوية وفتح شهادة تصدير	1	0.21	0.21
5-2 قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية	0.8	0.25	510.
6-2 نقل الحاوية إلى ميناء المغادرة	0.6	0.21	0.21
7-2 تحميل الحاوية على السفينة	1	0.2	0.21
8-2 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد	2	1	1
9-2 الحصول على نسخ ضوئية من شهادة التصدير	90	2	0
10-2 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات	15	2	0.04
1-3 إنشاء ضمان السداد	1	1	1
2-3 المطالبة بسداد مقابل السلع	1	1	1
3-3 إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم من الجمارك	30	3	0.04
4-3 المطالبة بمدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات	60	7	1
الاجمالي	255.4	35.9	15.9

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الملاحق

الملحق (أ): ملاحظات أفقية

الملاحظة رقم 1:

تستورد الشركات بعض المكونات التي تستخدمها في التصنيع والإنتاج، ومن ثم تضطر للالتزام بالقرار رقم 43 ونظام النافذة الواحدة، حيث يشكل كلاهما جزءا من إجراءات الاستيراد المعروفة باستغراقها وقتا طويلا، بل إن نظام النافذة الواحدة أدى إلى إطالة إجراءات التخليص الجمركي من 3 إلى 8 أيام، إن لم يكن أكثر.

وفضلا عن التأخيرات الناتجة عنهما، خاصة القرار 43، تعاني الشركات من العديد من المشكلات المتعلقة بضعف الرقمنة؛ ويرى الموردون الأجانب أن الإجراءات بأكملها مزعجة مما يدفع الكثيرين منهم لوقف التوريد إلى مصر، ثم يأتي الفساد في النهاية؛ حيث تتضمن إحدى المراحل الحصول على موافقة وزير الصناعة أو الإدارات الأخرى بالوزارة ما يعني أن العاملين بالوزارة يتحكمون في مدى سرعة الانتهاء من الإجراءات. وتتفاقم المشكلة في حالة المكونات صغيرة القيمة حيث إن التكاليف المتعلقة بنظام مصلحة الرقابة الصناعية قد تتجاوز قيمة المنتج نفسه.

والأسوأ هو أنه يتعين على الشركات الالتزام أيضا بقرار البنك المركزي الصادر في مارس 2022 بوقف التعامل بنظام مستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والذي كان يتم العمل به منذ عشرين عاما أو أكثر، والعمل بالاعتمادات المستندية فقط لكامل قيمة الشحنة بغض النظر عن التسهيلات الخاصة بالمورد، وإن كان البنك المركزي قد أعلن مؤخرا عن وقف العمل بهذا القرار في ديسمبر 2022.

الملاحظة قم 2:

يتأثر الالتزام بمواعيد التسليم في الوقت الحالي بسبب نقص خطوط الشحن والحاويات، وهذه المشكلة لا تؤثر فقط على تكلفة الشحن ولكنها تطيل أيضا مدة الشحن والتسليم ومن ثم تؤدي إلى تآكل الميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر مقارنة بالدول المنافسة لها ألا وهي قربها للدول المستوردة والوقت المستغرق للاستيراد من مصر.

الملاحظة رقم 3:

تنقسم الصادرات إلى 3 أنواع وفقا لموقع المنشأة وما إذا كانت تنوي تصدير كافة المنتجات التي تقوم بتصنيعها باستخدام مكونات مستوردة أم ستستخدمها لغرض التصدير والإنتاج للسوق المحلي كذلك. فإذا كانت المنشأة تعمل داخل إحدى المناطق الحرة يطلق على التجارة "ترانزيت"، وفي هذه الحالة لا تدفع المنشأة أي رسوم جمركية أو ضرائب القيمة المضافة على المكونات التي تستوردها وتظل كافة هذه المكونات/ المواد داخل المنطقة الحرة التي تعمل بها المنشأة حتى يتم استخدامها في تصنيع المنتجات وشحنها خارج البلاد. ولكن لا يزال يتعين على هذه الشركات الالتزام بالقرار 43 والذي يشكل العقبة الوحيدة التي تواجهها ولم تكن موجودة منذ عدة سنوات كما سبقت الإشارة.

كما أن المنشآت العاملة في الداخل والتي تتبع نظام السماح المؤقت لا تدفع أي رسوم جمركية على المكونات المستوردة ولكنها تقدم للحكومة ضمانات مختلفة: إما خطاب ضمان، أو صافي قيمة المنشأة ذاتها، وهو ما يتطلب عمل المنشأة لفترة لا تقل عن 3

سنوات. والهدف من ذلك هو حماية حق الدولة في حالة عدم تصدير المنشآت لجميع المنتجات التي استخدمت المواد المستوردة في تصنيعها. أما الشركات العاملة في الداخل الأخرى التي تتبع نظام الدروباك فتدفع الرسوم الجمركية عند دخول المكونات المستوردة للدولة ثم تصرف نقدا ما يعادل قيمة المنتجات التي قامت بتصديرها.

وفي الحالتين (السماح المؤقت والدروباك) يتم إعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية المفروضة على المواد المستوردة المستخدمة في تصنيعها، ولكن الإعفاء يكون إما مقدما أو بعد حساب ما تم تصديره بالفعل. ويشترط النظامان التعامل عبر مصلحة الرقابة الصناعية على النحو الآتي ذكره في الملاحظة التالية.

الملاحظة رقم 4:

كما سبقت الإشارة من قبل، المنشآت العاملة بالداخل معفاة من الرسوم الجمركية في حالة واحدة وهي إذا كانت تقوم بتصدير منتجاتها. ويجب دفع الرسوم الجمركية المفروضة على المواد المستوردة المستخدمة في تصنيع منتجات تباع في السوق المحلي بالكامل، وإذا قامت الشركة المصدرة بتهريب مكونات مستوردة إلى السوق المحلي أو قدرت حجم الهالك أثناء التصنيع بأكثر مما هو عليه تصبح في هذه الحالة متهربة من دفع الرسوم الجمركية المفروضة وهو ما يعتبر جريمة يعاقب عليها. وبداية من التسعينات حتى يومنا هذا هناك عدم ثقة من جانب الحكومة تجاه مصدري المفروشات المنزلية وذلك بسبب عدد قليل من حالات التهريب.

الملاحظة رقم 5:

في حالة الشركات العاملة بالداخل سواء كانت كبيرة أو صغيرة، تتضمن مرحلة الدفع مقابل الصادرات مدفوعات مقابل الشحنات المصدرة من المشتري الأجنبي بالإضافة أيضا إلى مدفوعات محلية من خلال نظامي الدروباك والسماح المؤقت (إصدار خطاب الضمان في الحالة الأخيرة). ويرتبط النظامان بعملية تحديد الفاقد والتي تقوم بها مصلحة الرقابة الصناعية من خلال زيارات تجريها اللجان الفنية التابعة لها للمنشآت المصدرة. وتشمل هذه العملية أعمال ورقية خاصة بها وإجراء اللجنة الفنية أكثر من زيارة في حالة عدم الاتفاق على حجم الفاقد وتشارك في هذه العملية أيضا مصلحة الجمارك. وإذا لم يتم الانتهاء منها بالتسلسل الصحيح، لا تتمكن الشركة المصدرة من استرداد رسوم الدروباك أو إنهاء خطاب الضمان المتعلق بنظام السماح المؤقت. كما أن منهجية تقدير حجم الفاقد لا تتسم بالشفافية، وحتى التغيرات الطفيفة في المواصفات تستلزم الحصول على خطاب جديد من مصلحة الرقابة الصناعية أو إلغاء الخطاب الذي تم الحصول عليه. وفي ظل عدم الثقة التي أشارت إليها الملاحظة رقم 4، يمكن أن تصبح هذه العملية متعبة وتستغرق وقتا طويلا ناهيك عن المدفوعات غير الرسمية لتسريع الإجراءات.

وفضلا عن ذلك، تتأثر المدة التي تستغرقها إجراءات مصلحة الرقابة الصناعية بشدة بالموقع الجغرافي للمنشأة؛ فرغم أن المصلحة لها 16 فرعا منها 10 فروع بمحافظات مختلفة من بينها 6 في الصعيد، وهذا الانتشار الجغرافي من المفترض أن يعمل على تسهيل تقديم الخدمة إلا أن ذلك لا يحدث لأن فريق العمل من الخبراء الفنيين الذين يقومون بعملية التفتيش والفحص وتقدير المواد غير المستخدمة يعملون في الأساس بالمكتب الرئيسي للمصلحة وهو ما يعني ضرورة القيام بكل شيء من خلاله. ويتعين على هذه اللجان السفر إلى المحافظات المختلفة لإجراء الفحص وهو ما يطيل مدة الإجراءات حتى لو هي نفسها كانت

سلسة وبدون أي خلافات بين الشركات وأعضاء اللجنة الفنية. وأخيرا، يتم إصدار خطاب مصلحة الرقابة الصناعية سنويا (بينما كانت المدة مفتوحة فيما سبق) وقد يستغرق إصدار الخطاب والانتهاء منه ما يزيد عن شهر

الملاحظة رقم 6:

بالإضافة إلى المدفوعات المحلية من الدروباك والسماح المؤقت، تعتبر المفروشات المنزلية من المنتجات المؤهلة للحصول على رد أعباء الصادرات. حيث يخضع برنامج رد أعباء الصادرات لإدارة وزارة التجارة والصناعة نظريا، ولكن تغير ذلك مع السنين في ظل تدخل وزارة المالية والتي تقرر توقيت وقيمة المبالغ التي يستردها المصدرون، الأمر الذي لا يؤدي فقط إلى تعقيد الإجراءات ولكن يؤثر أيضا على قدرة المصدرين على الاستمرار في العمل والتصدير.

الملاحظة رقم 7:

عملية صرف المبالغ النقدية سواء كانت من نظام الدروباك أو السماح المؤقت أو رد أعباء الصادرات تتسم بالبطء الشديد مما يحد من السيولة المالية لدى المصدرين.

على سبيل المثال، للاستفادة من حوافز الدروباك والسماح المؤقت، يجب على المصدر تقديم نسخة ضوئية من شهادة التصدير لإنهاء خطاب الضمان واسترداد الرسوم الجمركية التي دفعها على المكونات المستوردة التي استخدمها في التصنيع. وأي تأخير في إصدار النسخ الضوئية قد يعرض المصدر لعدم الحصول على مستحقاته.

أما بالنسبة لبرنامج رد أعباء الصادرات، فبالإضافة للتعقيدات الناتجة عن وجود أطراف متعددة في النظام، فإن صرف المستحقات المالية فعليا قد يستغرق شهور عديدة بحسب توفر التمويل اللازم من وزارة المالية. كما أن تحويل الأموال من البنوك إلى حساب المصدر يستغرق نحو شهر من تاريخ تقديم شهادة المدفوعات إلى البنك.

الملاحظة رقم 8:

يكمن الفرق بين المنشآت الكبيرة والصغيرة في قدرة الأولى على وجود فريق عمل إداري يتعامل بكفاءة مع إجراءات التصدير والاستيراد في حين أن المنشآت الصغيرة ليس بمقدورها ذلك ومن ثم تضطر إلى الاستعانة بخدمات "المخلصين الجمركيين" الذين يعملون لحساب أنفسهم ويتعاملون مع أكثر من شركة واحدة في نفس الوقت. وربما تستغرق الإجراءات ضعف أو 3 أضعاف الوقت بحسب مدى كفاءة المخلص الجمركي وحجم المجهود الذي يخصصه للشركة. ولأن تقدير حجم الفاقد يترجم إلى أموال قد يتم تكرار عملية الفحص أكثر من مرة حتى يتفق الطرفان. وبالطبع الشركات الكبيرة لديها قدرة أكبر من الصغيرة على التوصل إلى اتفاق عند الخلاف. في النهاية تلجأ الشركات الأصغر على الأرجح للتصدير عبر شركة مصدرة أو التصنيع لها وهكذا تصبح الصفقة طلبية محلية ولا يكون عليها التعرض للمشكلات المتعلقة بالتصدير.

وهناك فرق آخر بين المنشآت الصغيرة والكبيرة يتعلق بقدرتها على الاستفادة من نظام الدروباك؛ فوفقا للائحة التنفيذية لقانون الجمارك، لكي يستفيد المصدر من نظام الدروباك يتعين عليه استيراد المواد الخام بنفسه، مما يحد تلقائيا من قدرة صغار المصدرين على الاستفادة من الدروباك نظرا لأنهم يلجؤون أحيانا لشركات مستوردة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجون إليها.

الملاحظة رقم 9:

تتم مرحلة الشراء إما بشكل مباشر بين الشركة المنتجة والمشتري الأجنبي أو من خلال شركة مصدرة تقوم بإبرام الاتفاق مع المشترين وتمرير الطلبية للمنشآت المحلية لتصنيعها. وتتولى الشركة المصنعة تصنيع العينة الفنية وإعداد المستندات البنكية بدون فرق على الإطلاق. والفرق الوحيد هو أن شهادة الموافقة المقدمة للشركة المصنعة بعد الفحص العشوائي لعينات المنتج النهائي لا يمنحها المشتري نفسه ولكن الشركة المصدرة نيابة عنه. ولا يعني مراقبة الجودة والمواصفات من قبل أي منهما ومنح الشهادة للشركة المصنعة أنها لم تعد مسؤولة عن الشحنة الإجمالية، ويمكن فرض غرامة عليها في حالة اكتشاف عيوب ملحوظة.

الملاحظة رقم 10:

في بعض الحالات، يتم معاملة تصدير العينات على أنها معاملة تصدير عادية.

الملاحظة رقم 11:

هناك عدة مشكلات مؤسسية تتعلق بما يلي:

- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مصلحة الجمارك؛ حيث تستغرق العديد من الخطوات وقتا أطول من المتوقع بسبب توقف نظام تكنولوجيا المعلومات عن العمل.
- ضعف دور وزارة التجارة والصناعة بينما وزارة المالية لها سلطة كاملة على المصدرين كونها مسؤولة عن الجمارك بما في ذلك إدارة نظامي الدروباك والسماح المؤقت، فضلا عن مسؤوليتها عن قرارات دفع مستحقات المصدرين من برنامج رد أعباء الصادرات.
- عدم التواصل مع غرف اتحاد الصناعات والمجالس التصديرية عند اتخاذ القرارات.
- عدم كفاءة مكاتب التمثيل التجاري في دعم المصدرين بفرص تصديرية جديدة.
- التغيير المفاجئ للوائح والقواعد التنظيمية المتعلقة بالتصدير وعدم وضوح سبل التنفيذ
- عدم التواصل مع الشركات المصدرة عند تعديل أو تغيير المواصفات الفنية للمنتجات المصدرة من جانب الدول المستوردة.

الملحق (ب): التجارب الدولية

كوريا الجنوبية نظام الدروباك
يسري نظام الدروباك في كوريا على الخامات المستوردة المستخدمة في التصنيع لأغراض التصدير، ثم يتقدم المصدر بطلب للنظام للحصول على الأموال التي تحملها خلال عملية الاستيراد، ويتم ذلك وفقا لشروط معينة. • يجب أن تكون المنتجات مصنعة باستخدام هذه الخامات وتم تصديرها خلال عامين من تاريخ قبول إقرار استيراد المواد الخام. • هناك نوعان من الدروباك • الدروباك الفردي والذي يتطلب إثبات سداد الضرائب • الدروباك الثابت المبسط ولا يتطلب إثبات سداد الضرائب أولا: الدروباك الفردي يتم رد الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات التصديرية، وذلك بموجب تقديم المستندات التالية: - مستند يثبت الصادرات - مستند يثبت سداد الضرائب - فاتورة حساب المواد الخام اللازمة، بيان بالمستلزمات، قائمة الحسابات، مواصفات المواد ▪ يقوم المصدرون في هذا النظام بحساب المواد الخام اللازمة من خلال طريقة من 6 طرق مبينة في الإرشادات الخاصة بحساب المواد الخام اللازمة وإدارتها وفحصها. ▪ يمكن للمصدرين التقدم لاسترداد رسوم الدروباك خلال عامين من تاريخ جلب المواد الخام لاستخدامها في التصنيع بغرض التصدير. ▪ بعد تأكيد المعلومات في الطلب والمستندات المقدمة، يتم إيداع رسوم الدروباك في حساب المصدر. ▪ يتم إجراء مراجعة بعد صرف الدروباك لضمان دقة المبالغ التي تم صرفها باستثناء الأشخاص الذين تتم معاقبتهم بسبب استرداد رسوم غير قانونية. ثانيا: الدروباك الثابت المبسط تم تصميم هذا النظام ليستفيد منه صغار المصدرين؛ حيث يتم رد الرسوم وفقا لقائمة أسعار ثابتة مبسطة تضم مبالغ ثابتة يتم ردها لكل صادرات تبلغ قيمتها 10 آلاف وون. ويتعين على المصدر كي يستفيد من هذا النظام أن يقدم مستند يثبت الصادرات فقط بدون تقديم ما يثبت سداد الضرائب على المواد الخام خلال عملية الاستيراد وفاتورة حساب المواد الخام اللازمة.

إجراءات التصدير ودعم الصادرات في تركيا
- يشترط للتصدير أن يكون المنتج عضوا بجمعية التصدير ذات الصلة وأن يكون مسجلا في برنامج BILEG، كما يجب عليه أن يستخرج جميع التصاريح/ التراخيص أو خطابات المطابقة وفقا للقانون الوطني. ويتم منح غالبية هذه التراخيص والتصاريح إلكترونيا عن طريق نظام النافذة الواحدة، لذا ليس ضروريا إرفاقها في الإقرار الجمركي. - جميع الإجراءات المتعلقة بالتصدير رقمية، ويقوم المصدر بملء بيانات الإقرار الجمركي في غرفة بإدارة الجمارك أو في مكتب المصدر باستخدام برنامج EDI الالكتروني. - وتتبع تركيا نظاما قائما على المخاطر في الفحص الجمركي حيث يتم تصنيف السلع من مرتفعة المخاطر لمنخفضة المخاطر ويتم بناء على ذلك تحديد الرسائل التي يتم استيرادها أو تصديرها التي يتم فحصها. ويتم تحديد طريقة الفحص وموظف الجمارك المسؤول عن إجراءه من خلال النظام تلقائيا. وتشمل طرق الفحص ما يلي: ▪ فئة اللون الأحمر: فحص مادي للسلع ورقابة مستنديه على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ▪ فئة اللون الأصفر: رقابة مستنديه على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ولا يوجد فحص مادي للسلع ▪ فئة اللون الأزرق: رقابة لاحقة على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ولا يوجد فحص مادي للسلع أو رقابة على المستندات وقت التصدير ▪ فئة اللون الأخضر: لا توجد رقابة على المستندات ولا فحص مادي - تنتمي المفروشات المنزلية والملابس الجاهزة إلى فئة اللون الأخضر باستثناء وجود حالات للفساد. ويتم اكتشاف هذه الحالات من خلال الفحص العشوائي، وفي حالة وجودها يتم إدراج المصدر في الفئة الحمراء ويتم إجراء فحص مادي - في نظام الدروباك التركي يقوم المصدر بحساب المسموحات/ نسب الفاقد بنفسه - يتم إعفاء العينات من أي لوائح جمركية - على الجانب المؤسسي، تقع جميع الجمعيات التصديرية تحت مظلة مؤسسة حكومية اسمها TIM، ويجب أن تكون الشركة المصدرة عضوا بالجمعية القطاعية أو الإقليمية ذات العلاقة. وتشمل مهام TIM ما يلي: ▪ تمثيل المصدرين خارج تركيا ▪ تحقيق التنسيق والتضامن بين جمعيات المصدرين المختلفة ▪ المشاركة في تحديد السياسات والمستهدفات التصديرية؛ وتنفيذ الأعمال اللازمة لتحقيق هذه المستهدفات، والمساهمة في الأعمال التي تقوم بها الأجهزة والمؤسسات الأخرى. ▪ أداء الأعمال بالتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية بشأن الموضوعات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتجارة الخارجية والمساهمة في الأعمال التي يتم تنفيذها. ▪ بالإضافة إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتقديم التدريب للطلاب والموظفين. وهناك مجلس إدارة تابع للقطاع الخاص يقوم بإدارة TIM وتقوم بتمويل أنشطتها من خلال تحصيل 0.5% من كل شحنة تصديرية. كما يلعب بنك اكزيم التركي Eximbank دورا مهما أيضا في دعم الصادرات، وهو مملوك بالكامل للدولة ويعتبر بمثابة المحرك التحفيزي الحكومي الرئيسي للصادرات في استراتيجية الصادرات المستدامة التركية. وبوصفه جهاز ائتمان الصادرات الرسمي في تركيا، يهدف البنك إلى تعزيز التجارة الخارجية والمقاولين والمستثمرين الأتراك العاملين خارج البلاد. ويقوم البنك حاليا بدعم المصدرين والمقاولين والمستثمرين الأتراك من خلال عدة برامج ائتمانية وتأمينية متنوعة مشابهة لما تقدمة أجهزة ائتمان الصادرات في الدول المتقدمة. ولدى البنك أنشطة إقراض مباشر ويقوم بتنفيذ خطط تأمينية وضمانات، ويتيح

عدة خطط ائتمانية لتمويل الاحتياجات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمصدرين والمنتجين. ويقدم البنك القروض بفائدة تعادل ثلث سعر الفائدة في البنوك التجارية مقابل وجود أهداف تصديرية واقعية يتم مراقبة تحقيقها من خلال تاريخ المعاملات التصديرية الرقمية للمصدر.

وتشمل الحوافز الأخرى المقدمة للمصدرين منح وضع المنطقة الحرة لأكبر 100 شركة بغض النظر عن موقعها. كما يتم منح تخفيضات ضريبية للشركات في بعض المناطق بتركيا والتي تعاني من نقص التصنيع.